



دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية

الحسابات القومية 1994: تقديرات أولية

كانون ثاني/يناير، 1997

© رمضان، 1417هـ - كانون ثاني، 1997

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة الى هذه المطبوعة كالتالي:

دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. الحسابات القومية - 1994: تقديرات أولية. رام الله - فلسطين.

فريق العمل

أ- تنفيذ وتنسيق الحسابات

بشار ياسين رانية تيجاني شاهر القريوتي

ب- الاستشارات الفنية

حلمي الدباغ د. حازم الشنار ليف سمبسون
آن ليزبت برادوغ أنا لينبلاد

ج- كتابة التقرير

حلمي الدباغ آن ليزبت برادوغ

د- الترجمة

رانية تيجاني عبد الرحيم الحسن

هـ- المراجعة النهائية

د. حسن ابو لبده د. حازم الشنار حلمي الدباغ

و- اعمال الطباعة والسكرتاريا

ليندا كراكرة رنا حلاوة

شكر وتقدير

تتقدم دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بالشكر الجزيل لكافة المؤسسات الوطنية في القطاعين العام والخاص على تعاونها البناء في توفير البيانات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

تتولى حكومة ألمانيا الاتحادية الصديقة توفير التمويل الكامل والدعم الفني لجميع نشاطات الدائرة في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية، وذلك عبر الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ). تتقدم دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بالشكر الجزيل لحكومة ألمانيا والوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ).

كذلك تعبر دائرة الإحصاء المركزية عن عميق امتنانها لمكتب الإحصاء النرويجي الذي أوفد خبراءه لتقديم الاستشارات الفنية في مجال إعداد الحسابات القومية.

تقديم

يمثل إعداد الحسابات القومية لأية دولة ذروة الجهود المبذولة في إعداد منظومة إحصاءات اقتصادية متكاملة وحديثة، وهذا يجعل من توفير البيانات الأساسية اللازمة لإعداد الحسابات القومية أحد أهم الأهداف المتوخاة عند الشروع ببناء قواعد البيانات الإحصائية الاقتصادية بمختلف أنواعها وتشعباتها.

ويفترض في الحسابات القومية في أية دولة أن تكون قادرة على إعطاء وصف إحصائي منظم للاقتصاد ككل، وبنفس الوقت أن توفر البيانات بشكل مفصل عن التعاملات التي تجري بين مختلف الأطراف في الاقتصاد المحلي، وبين الاقتصاد المحلي وباقي دول العالم.

ولحسن الحظ هنالك إطار عمل شامل لإعداد الحسابات القومية مطبق في معظم دول العالم، وهو نظام الحسابات القومية. وقد صدرت أحدث نسخة من هذا النظام في عام 1993 عن مجموعة من المنظمات الدولية المتمثلة في: الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، المجموعة الأوروبية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي. وفي الواقع تستند النسخة الحالية من نظام الحسابات القومية إلى النسخة السابقة التي أصدرتها الأمم المتحدة في عام 1968. وهناك دول قليلة تمكنت حتى الآن من المباشرة في تطبيق التوصيات الواردة في النظام الصادر في عام 1993.

لقد تبنت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية نظام الحسابات القومية كإطار عمل دليلي شامل يوجه كافة الجهود الإحصائية المبذولة في الحقل الاقتصادي. ولا شك أن إعداد الحسابات القومية وحتى الأساسية منها من الصفر تقريباً كما هو الحال في فلسطين يعتبر مهمة شاقة ومعقدة، حتى لو توفرت المرجعية الفنية لذلك. وإن إعداد منظومة حسابات قومية تفي بكل ما هو مقترح في النظام المذكور يحتاج إلى كم هائل من البيانات الإحصائية التفصيلية. ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن لأية دولة تطبيق نظام الحسابات القومية ككل دفعة واحدة، لذا يتوجب إعطاء تلك الأجزاء الأكثر إلحاحاً لأغراض صنع القرار بشكل عام أولوية قصوى. وإن العديد من دول العالم ستكون قادرة فقط على تطبيق بعض الأجزاء الأكثر ملاءمة لحاجاتها من نظام الحسابات القومية لسنوات عديدة قادمة.

ويسر دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن تصدر أول تقرير حول الحسابات القومية الفلسطينية، وهو يتضمن بشكل أساسي بيانات حول الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر حجر الزاوية في منظومة الحسابات القومية لأية دولة. وقد وضعت الدائرة، بالاستناد إلى خبرات إقليمية وأجنبية، خطة عمل شاملة لإعداد الحسابات القومية في فلسطين على عدة مراحل، حيث جرى إعداد هذه الخطة بما يتماشى مع المعايير والتوصيات الدولية الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 1993. ويمثل إعداد الناتج المحلي الإجمالي لعام 1994 أولى مراحل هذه الخطة الشاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في هذا التقرير هي تقديرات أولية وهي ستخضع بشكل مستمر لعمليات التحديث والمراجعة كلما توفرت بيانات إضافية وتطورت المنهجيات المستخدمة في التقديرات.

والله ولي التوفيق،

د. حسن أبو لبدة

رئيس الدائرة

كانون ثاني، 1997

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال البيانية	
الفصل الأول:	
مقدمة	17
1.1 أهداف الحسابات القومية	17
2.1 مراحل إعداد الحسابات القومية في فلسطين	17
3.1 سمات التقرير الحالي	20
الفصل الثاني:	
التعاريف و المصطلحات الرئيسية المستخدمة	23
1.2 مفاهيم عامة	23
2.2 الانتاج	24
3.2 الاستخدام النهائي	26
4.2 مركبات الدخل	27
الفصل الثالث:	
المنهجية	29
1.3 تقدير الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي	29
2.3 تقدير الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق	44
3.3 تقدير الدخل القومي الاجمالي	46
الجداول	
الاشكال	

قائمة الجداول

<u>الصفحة</u>	<u>الجدول</u>
49	النتاج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية
50	النتاج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية
51	النتاج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في القدس بالاسعار الجارية
52	النتاج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية بالاسعار الجارية
53	النتاج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في قطاع غزة بالاسعار الجارية
54	حساب توليد الدخل حسب النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية
55	حساب توليد الدخل حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية
56	حساب توليد الدخل حسب النشاط الاقتصادي في القدس بالاسعار الجارية
57	حساب توليد الدخل حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية بالاسعار الجارية
58	حساب توليد الدخل حسب النشاط الاقتصادي في قطاع غزة بالاسعار الجارية
59	المساهمة النسبية للانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي حسب المنطقة
60	النتاج المحلي الاجمالي والانفاق عليه في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية
61	النتاج المحلي الاجمالي والانفاق عليه في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية
62	النتاج المحلي الاجمالي والانفاق عليه في القدس بالاسعار الجارية

الصفحة

الجدول

63	الناتج المحلي الاجمالي والانفاق عليه في باقي الضفة الغربية بالاسعار الجارية	جدول 4-4:
64	الناتج المحلي الاجمالي والانفاق عليه في قطاع غزة بالاسعار الجارية	جدول 5-4:
65	الدخل القومي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي حسب المنطقة بالاسعار الجارية	جدول 5:

قائمة الاشكال

<u>الصفحة</u>	<u>الشكل</u>
68	شكل 1: المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة
69	شكل 2: المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية
70	شكل 3: المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة
71	شكل 4: نسبة مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة
72	شكل 5: الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة
73	شكل 6: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي حسب المنطقة بالأسعار الجارية

الفصل الأول

مقدمة

انسجماً مع الخطة الشاملة لإعداد الإحصاءات الرسمية الفلسطينية تحتل مهمة إعداد الحسابات القومية في فلسطين وفق نظام الحسابات القومية (SNA 1993) موقع الصدارة ضمن أولويات بناء منظومة الإحصاءات الاقتصادية بشكل علم. وبنفس الوقت فإن الحسابات القومية تشكل الوعاء الذي تصب فيه كافة الإحصاءات الاقتصادية الأخرى، وهي تعتبر كذلك أداة لفحص نوعية ومدى شمولية هذه الإحصاءات.

1.1 أهداف الحسابات القومية:

" من يقوم بماذا، وبأية وسائل، ولأي غرض، ومع من،
ولقاء ماذا، وما هي التغيرات التي تحدث في المخزون؟ "
(نظام الحسابات القومية 1993)

1. توفر الحسابات القومية صورة وافية حول الإقتصاد الكلي في أية دولة، حيث تتضمن وصفاً إحصائياً منتظماً ومتسقاً للاقتصاد ككل وللعلاقة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، والاقتصاد الكلي مع بقية دول العالم على حد السواء. ويكون المجتمع مقسماً في نظام الحسابات القومية إلى حسابات للقطاعات وأخرى للأنشطة التي تشكل جميعها أجزاءً من نظام المحاسبة القومية الكلي. وتعرض هذه الحسابات بشكل مركز كماً كبيراً من المعلومات المفصلة وبشكل منظم ومصنف، وفقاً للمبادئ والمفاهيم الاقتصادية المحددة، بما ينبىء عن الاداء الاقتصادي للدولة.

2. يوفر نظام الحسابات القومية مجموعة من المفاهيم والتعريفات والتصنيفات ضمن هيكلية محاسبية واسعة مصممة خصيصاً لأغراض صنع السياسات، واتخاذ القرارات، وعمليات التحليل الاقتصادي.

3. تؤدي الحسابات القومية في العديد من البلدان مهمة ثنائية. فأولاً، تستخدم هذه الحسابات في مراقبة الاداء الاقتصادي والسياسة الاقتصادية من خلال مراقبة وتحليل التفاعلات الاقتصادية الجارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. وثانياً، تستخدم البيانات وإطار العمل الشامل لها في تغذية نماذج الاقتصاد القياسي، التي تستخدم بدورها في إعداد الموازنات الوطنية، والتخطيط الاقتصادي الكلي، والتنبؤ والتحليل الاقتصادي.

2.1 مراحل إعداد الحسابات القومية في فلسطين:

1.2.1 فترة الاحتلال 1967 - 1993:

لقد قام مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ومنذ عام 1968 بإعداد الإحصاءات المختلفة، بما في ذلك الحسابات القومية، حول الأراضي الفلسطينية التي إحتلتها إسرائيل عام 1967. وقد ساءت نوعية ومدى شمولية هذه الإحصاءات منذ عام 1988 بسبب ازدياد ظاهرة عدم تعاون المستجوبين بعد اندلاع الانتفاضة في عام 1987. ونظراً لصعوبة جمع

البيانات، وخصوصاً بيانات تجارة السلع بين الضفة الغربية وإسرائيل التي لم تعد تجمع نهائياً، فقد تدهورت موثوقية البيانات الإحصائية بشكل كبير (المصدر: الحسابات القومية ليهودا والسامرة ومنطقة غزة 1968-1993، مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي 1996). وقد حاول مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي سد الفجوة من خلال وضع إفتراضات وتقديرات في بعض السنوات، إلا أنه مع تراكم هذه النواقص أصبحت معظم النتائج تفتقر للدقة. وقد اشار مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي الى ذلك عندما قام بنشر أرقام تقريبية للحسابات القومية.

ويشمل تقرير الاحصاءات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة (سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم 2)، الذي أصدرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في كانون ثاني 1995، على تقييم للإحصاءات التي أعدها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي حول الأراضي الفلسطينية المحتلة.

2.2.1 الحسابات القومية الفلسطينية، الوضع الراهن 1994:

لقد شرعت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ومنذ أن تأسست في عام 1993، تحت اسم مركز الإحصاء الفلسطيني، في بناء قواعد بيانات حول الإحصاءات الاقتصادية الأساسية اللازمة لإعداد الحسابات القومية. وتمكنت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية حتى الآن من انجاز ما يلي:-

- إجراء تعداد عام لكافة المنشآت الاقتصادية الموجودة في المناطق الفلسطينية (باستثناء الحيازات الزراعية). وقد بوشر بالعمل في هذا التعداد في كانون أول 1994 ونشرت نتائجه رسمياً في آب 1995. وقد شكل هذا التعداد الخطوة الأولى على طريق إعداد السجل التجاري، الذي يعتبر الإطار الإحصائي اللازم لإجراء أية مسح إحصائية اقتصادية بالعينة. وتجدر الإشارة إلى أن التعاريف المستخدمة في هذا التعداد تتماشى مع التوصيات الدولية وتلك الواردة في التصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية (ISIC,3).

- تنفيذ سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية لعام الاسناد الزمني 1994. وقد شملت هذه السلسلة المسوح التالية: المسح الصناعي (لأنشطة الصناعة الإستخراجية والتحويلية وإمدادات المياه والكهرباء)، ومسح التجارة الداخلية (تجارة الجملة والتجزئة وصيانة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية للأسر)، ومسح مقاولي الإنشاءات، ومسح الخدمات (ويشمل الفنادق والمطاعم والخدمات العقارية وخدمات الاعمال والخدمات التعليمية والصحية والعمل الإجتماعي والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى). وقد شمل مسح الخدمات أنشطة الخدمات السوقية (الهادفة للربح) وكذلك أنشطة المؤسسات التي لا تهدف للربح.

- تنفيذ بعض المسوح الإحصائية الاقتصادية المتفرقة، مثل مسح الأبنية القائمة لعام 1996، ومسح رخص الأبنية 1996، ومسح الفنادق الربع السنوي اعتباراً من تشرين ثاني 1995، ومسح معاصر الزيتون لعام 1995.

- مسح القوى العاملة لفترة الاسناد الزمني (أيلول - تشرين اول 1995)، وقد تم نشر نتائج هذا المسح في شهر نيسان 1996.

- اعداد الرقم القياسي الشهري لأسعار المستهلك اعتباراً من كانون أول 1995.

• مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لفترة الاسناد الزمني من تشرين أول 1995 ولغاية أيلول 1996.

• جمع العديد من البيانات الإحصائية الاقتصادية من السجلات الإدارية المتوفرة لدى القطاعين العام والخاص، وخصوصاً موازنات السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات المحلية، والحسابات الختامية للمنشآت العاملة في أنشطة المالية والتأمين في عام 1994.

• اعداد العديد من البيانات الاحصائية للأنشطة الزراعية وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة وبالاستناد الى آخر مسوح احصائية نفذها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي.

وقد استخدمت المصادر الاحصائية المذكورة اعلاه في اعداد الحسابات القومية الفلسطينية لعام 1994. وتشمل هذه الحسابات الاساسية على تقدير قيمة الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانتاج حسب النشاط الاقتصادي، وكذلك الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي حسب المجموعات الرئيسية للانفاق. وهي تشمل ايضاً على تقدير لقيمة الدخل القومي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية.

3.2.1 الخطط المستقبلية:

قامت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بوضع خطة عمل شاملة، ذات مراحل متعددة لإعداد الحسابات القومية في فلسطين، حيث جرى إعداد هذه الخطة بما يتماشى مع المعايير والتوصيات الدولية. وقد شكلت عملية اعداد بيانات أولية حول الحسابات القومية الفلسطينية في العام 1994 أولى مراحل هذه الخطة الشاملة.

واعتباراً من السنة المحاسبية 1996، تسعى الخطة إلى إدراج جداول العرض والاستخدام في اطار اعداد الحسابات القومية وعلى الاساس السنوي وذلك بالاستناد إلى التوصيات الدولية الواردة في نظام الحسابات القومية للعام 1993. وتوفر جداول العرض والاستخدام أساساً مفصلاً لتحليل الصناعات والمنتجات المدرجة ضمن نظام الحسابات القومية من خلال تحليل حسابات الإنتاج وحسابات توليد الدخل وحسابات السلع والخدمات. وتكمن أهمية جداول العرض والاستخدام في أنها تلبي غايات إحصائية وتحليلية في آن واحد. فهي تحتوي على بيانات حول العلاقة بين المنتج والمستخدم، وبالتالي فهي توفر إطاراً شاملاً لفحص اتساق إحصاءات تدفق السلع والخدمات التي تم الحصول عليها من المصادر الإحصائية المختلفة. وتمكن جداول العرض والاستخدام أيضاً من احتساب العديد من البيانات الاقتصادية في الحسابات القومية والوقوف على نقاط الضعف فيها. وهذا هام على وجه التحديد لتحليل قيم تدفقات السلع والخدمات إلى أسعار وأحجام، وبالتالي احتساب مجموعة متكاملة من مقاييس السعر والحجم. وتشكل كلاً من جداول العرض والاستخدام المدرجة في عملية اعداد الحسابات القومية السنوية وترتيب الإحصاءات الاقتصادية الرئيسية بما يتماشى مع أهداف الحسابات القومية، أساساً تجريبياً مفيداً لإعداد نماذج للاقتصاد القياسي. وقد جرى تصميم سلسلة المسوح الاقتصادية التي ستتخذ عن السنة المحاسبية 1996 بشكل يتماشى مع منهج ادراج جداول العرض والاستخدام في الحسابات القومية الفلسطينية.

ويشمل نظام الحسابات القومية للعام 1993 حسابات لمجموعتين من الوحدات الاقتصادية، وهي: الحسابات الصناعية لمجموعات المنشآت، والحسابات القطاعية للمؤسسات والوحدات المؤسسية الأخرى. وهذا يتطلب ربط المؤسسات (المشاريع) مع المنشآت. وبعد الإنتهاء من إعداد الحسابات الصناعية في المرحلتين الأولى والثانية، تبدأ الخطوة التالية بإعداد حسابات القطاعات المؤسسية. وإن الوحدات المؤسسية المطلوب تحديدها لغايات الحسابات القومية هي الوحدات الاقتصادية القادرة على امتلاك السلع والأصول وتكبد الخصوم وممارسة أنشطة اقتصادية وإجراء معاملات تجارية مع الوحدات الأخرى. ويتم تجميع هذه الوحدات لتشكيل القطاعات المؤسسية. وتشكل المؤسسات (الوحدات القانونية) في القطاع المؤسسي الوحدات الإحصائية. وتنص الخطة على البدء في إعداد حسابات القطاعات المؤسسية اعتباراً من السنة المحاسبية 1996.

أما المرحلة الرابعة فتتعلق بإعداد الحسابات القومية بالأسعار الثابتة، وهو مخطط أن يتم للسنة المحاسبية 1997 والتي ستنشر حساباتها في العام 1998.

وتتمثل المرحلة الخامسة من الخطة في إعداد حسابات قومية ربع سنوية. ومن المقرر أن يبدأ ذلك اعتباراً من الربع الأول من عام 1998 ومن ثم نشرها اعتباراً من العام 2000، وذلك اعتماداً على توفر الإحصاءات ذات المدى القصير. من الجدير ذكره في هذا السياق أهمية الحسابات القومية الربع سنوية لأي بلد كان، فهي ضرورية في عملية تحليل دورات الأعمال التجارية.

3.1 سمات التقرير الحالي:

لقد شكلت نتائج المسوح الاقتصادية الأربعة للعام 1994 العمود الفقري لعملية إعداد أول أرقام للحسابات القومية الفلسطينية. وقد كان من المستحيل القيام بإعداد مجموعة كاملة من الحسابات وفقاً للتوصيات والمعايير الدولية الواردة في نظام الحسابات القومية للعام 1993 في هذه المرحلة. ولذا فقد تم التركيز على إعداد الناتج المحلي الإجمالي بأسلوب الإنتاج. وعلاوة على حسابات الإنتاج تم إعداد حسابات توليد الدخل. كذلك تم وضع تقديرات للدخل القومي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، مع ملاحظة أن البيانات حول الدخل من الملكية لم تتوفر ويجب أخذ ذلك بالاعتبار عند تحليل هذه التقديرات.

وقد تم كذلك احتساب الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق أيضاً، إلا أنه لم تتوفر إحصاءات حول العديد من عناصر الإنفاق للسنة المحاسبية 1994. وقد تم اللجوء إلى العديد من المصادر والاقتراضات لتقدير الإنفاق الاستهلاكي النهائي والتكوين الرأسمالي الإجمالي، أما صافي الصادرات (الصادرات مطروحاً منها الواردات) فقد جرى احتسابها على أساس البواقي وذلك من خلال طرح الإنفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بأسلوب الإنتاج. ويعود ذلك إلى النقص الحاد في البيانات الإحصائية الخاصة بالصادرات والواردات من وإلى الأراضي الفلسطينية لعام 1994.

تعتبر جودة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية باستثناء القدس عالية، باعتبار أنها تعتمد إلى حد كبير على المسوح الإحصائية الاقتصادية. أما بالنسبة للقدس، فإن هناك أسباباً تدعو للاعتقاد بأن إجمالي القيمة المضافة لها

أقل من الواقع. ويعود ذلك إلى الوضع السياسي الخاص الذي يسود هذه المدينة. وقد استدعى ذلك اعداد جداول منفصلة للضفة الغربية وقطاع غزة (بما فيها القدس) وأخرى للضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس (باقي الضفة الغربية وقطاع غزة) كل على حدة. أما بالنسبة لبيانات الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي فإن موثوقية الارقام أقل باعتبار انه لم تتوفر سوى معلومات قليلة حول السنة المحاسبية 1994، وقد تم استخدام العديد من التقديرات والفرضيات للتوصل إلى هذه التقديرات كما ذكر اعلاه.

لقد كان من الصعوبة بمكان التوصل إلى قرار حول أفضل السبل الواجب اتباعها للتعامل مع المتغيرات الخاصة بالانتاج والانفاق الحكومي للعام 1994. فقد كانت تلك السنة انتقالية بما يتعلق بإدارة الأراضي الفلسطينية، حيث تولت السلطة الوطنية الفلسطينية مقاليد الأمور في منطقتي غزة وأريحا في أيار 1994، ومن ثم امتدت سلطتها إلى باقي المدن الفلسطينية تدريجياً خلال عام 1995. أما بالنسبة لمدينة الخليل ومنطقتي "ب" و"ج" (وفقاً للمسميات الواردة في اتفاقيات المرحلة الانتقالية) فلم تتسلمها السلطة الوطنية الفلسطينية حتى الآن. وفي ظل هذه الظروف، تقرر وضع تقديرات لقيمة الانتاج والقيمة المضافة للحكومة بصرف النظر عن ماهية السلطة التي كانت موجودة عام 1994. وهذا يعني اعتبار سلطات الاحتلال للأغراض الاحصائية جزءاً من الحكومة. وقد كانت التقديرات الخاصة بالرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة المفروضة على الواردات الاستثناء الوحيد من ذلك. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى صعوبات في التقدير إضافة إلى أن تلك العوائد لم يتم تخصيصها بشكل كامل فعلياً للاقتصاد الفلسطيني لعام 1994. وقد اعتبرت الرسوم الجمركية بأنها غير متوفرة، وبالنسبة لصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات (أي مطروحاً منها ما يجبي على الصادرات)، فإنه جرى احتسابها على أساس القيمة الفعلية التي يؤمل ان تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية عن عام 1994.

إن أرقام الحسابات القومية الواردة في هذا التقرير هي تقديرات أولية، وسوف تخضع بعض التقديرات إلى المراجعة فور اعداد الحسابات القومية لعامي 1995 و 1996، مع الأخذ بالاعتبار توفر بيانات احصائية إضافية ومنهجيات محسنة عند ذلك الوقت.

الفصل الثاني

التعاريف والمصطلحات الرئيسية المستخدمة

لقد تم تعريف المتغيرات وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1993.

1.2 مفاهيم عامة:

* المؤسسة (المشروع):

المؤسسة هي وحدة تنظيمية اقتصادية قادرة بما لها من حقوق على امتلاك الأصول وتكبد الخصوم والارتباط بأنشطة اقتصادية وبمعاملات مع أطراف أخرى. ويمكن للمؤسسة أن تكون كبيرة جداً وان تمارس بأن واحد أنشطة إنتاجية مختلفة. وهناك ثلاثة فئات من المؤسسات:

- الشركات (مثل شركة لتصنيع الأغذية المعلبة).
- مؤسسات غير هادفة للربح (كالجمعية الخيرية مثلاً).
- المؤسسات غير ذوات الشخصية الاعتبارية (مثل ورشة صغيرة أو خياط).

* المنشأة:

ويمكن أن تعرف بأنها مؤسسة أو جزء من مؤسسة، تقع في موقع واحد، ويمارس فيها نشاط إنتاجي واحد (عدا الأنشطة المساندة)، أو حيث يحقق النشاط الرئيسي غالبية القيمة المضافة.

* الاسرة المعيشية:

تعرف الاسرة المعيشية بانها مجموعة صغير من الافراد الذي يشتركون في السكن ويجمعون بعض او كل دخلهم وثروتهم ويستهلكون انواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية، تتألف بشكل اساسي من الاسكان والغذاء.

* المقيم وغير المقيم:

يعتبر الأفراد والمنشآت مقيمون في الاقتصاد الذي يشكل مركز اهتمامهم الاقتصادي. وهذا يعني انهم سوف يقومون في ذلك الاقتصاد بجزء هام من أنشطتهم الاقتصادية ويمكثون لفترة طويلة. وبهذا فإن مفهوم الإقامة هو مفهوم اقتصادي، وليس له علاقة بمفهوم قانوني ويجب ألا يربط بمفاهيم الجنسية أو المواطنة.

وبالنسبة للأفراد، فإن المعيار الرئيسي لتحديد مركز الاهتمام الاقتصادي هو قاعدة "السنة الواحدة": فإذا ما بقي فرد، أو كان لديه النية أن يبقى في بلد ما لمدة تزيد عن سنة واحدة، فإنه يعتبر مقيماً في ذلك البلد. ويستثنى من هذه القاعدة الطلاب، والمرضى، والعاملين لدى السفارات والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية من غير مواطني الدولة التي تقيم فيها هذه الهيئات. ويعتبر الأفراد من المجموعات الثلاثة المذكورة غير مقيمين في الاقتصاد الذي يعيشون فيه، بل مقيمون في بلدهم الأصلي بغض النظر عن مدة تواجدهم.

أما بالنسبة للمنشآت فإنها تعتبر دوماً مقيمة في البلد الذي تتواجد فيه. وهذا منسجم مع مفهوم الإقامة بأنه مكان مركز الاهتمام الاقتصادي، لان ممارسة نشاط انتاجي لا يتم عادة بشكل عابر دون ان تكون هناك النية للبقاء لفترة طويلة. والاستثناء الوحيد في حالة المنشآت، هي تلك التي تشغل معدات متنقلة، مثل صيادي الاسماك الذين يبقون في مياه دولة ما لفترة محددة من الزمن، وكذلك بعض شركات المقاولات التي تقوم بالالتزام التعاقدى لانجاز مشروع محدد دون توفر النية لتمديد الإقامة بعد انجاز هذا الالتزام.

* اعتبارات جغرافية:

في اصطلاح "باقي الضفة الغربية وقطاع غزة" تستثنى القدس المحتلة من الاراضي الفلسطينية. ولا تعتبر المستوطنات الاسرائيلية جزءاً من الاراضي الفلسطينية الاقتصادية.

* خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة:

تعرف قيمتها بانها قيمة مجموع دخل الملكية الذي تتلقاه المؤسسات المالية مطروحاً منه الفوائد المستحقة عليها، ويستثنى من ذلك قيمة دخل الملكية الذي يتأتى من استثمار الاموال الخاصة بهذه المؤسسات. ويتم طرح هذا البند لتجنب الاحتساب المضاعف باعتبار ان الاستهلاك الوسيط لباقي المنتجين لا يشمل هذا البند.

2.2 الإنتاج:

يقاس الانتاج خلال فترة زمنية محددة بقيمة المنتجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة من قبل منشأة ما. ويجب ان يضاف لذلك قيمة المنتجات التي تستغرق وقتاً طويلاً لانتاجها، مثل القطعان التي تربي للذبح، والاعمال الانشائية، حيث تسمى هذه الفئة "المنتجات تحت التشغيل".

ويمكن تصنيف الانتاج الى:

- مخرجات سوقية، وهي السلع والخدمات التي تباع بأسعار مجدية اقتصادياً، كما هو الحال بالنسبة لمعظم السلع والخدمات التي تباع في المخازن ومحلات البيع بالتجزئة.
- مخرجات الانتاج للحساب الخاص، وهي السلع والخدمات المستهلكة في نفس الوحدة الانتاجية، مثل المنتجات الزراعية التي تنتج وتستهلك في نفس المزرعة.
- مخرجات غير سوقية اخرى، وهي السلع والخدمات المنتجة من قبل الحكومة او المؤسسات التي لا تهدف للربح، والتي تقدم مجاناً او مقابل اسعار غير مجدية اقتصادياً. مثال ذلك خدمات التعليم التي تقدمها الحكومة.

ويتم تقييم المخرجات حالما تنشأ المنتجات من العملية الانتاجية. ويمكن ان يتم التقييم بعدة طرق، اعتماداً على مدى ما يتم اعتباره من الضرائب والاعانات على الانتاج والواردات في التقييم، (كان يشار لهذه الضرائب باسم "الضرائب غير المباشرة" في نظام 1968 حيث الغي هذا الاصطلاح في نظام 1993). ويوصي نظام الحسابات القومية لعام 1993 بأن يتم التقييم بأسعار المنتجين وبالسعار الاساسية. ويعني السعر الاساسي قيمة السلعة او الخدمة التي يتلقاها المنتج قبل اية ضرائب مفروضة او اعانات ممنوحة باستثناء ما يتم جبايته او قبضه قبل المباشرة بالعملية الانتاجية. وتسمى مثل هذه الضرائب "بالضرائب الاخرى على الانتاج" في نظام 1993، وهي تتألف بشكل رئيسي من الضرائب المفروضة

على استخدام الارض او الابنية ورسوم الترخيص. اما ما يمكن ان تحوله الحكومة لمنشأة ما بهدف تخفيض التلوث بغض النظر عن حجم الانتاج فيصلح كمثال للاعانات التي يمكن ان يتلقاها المنتج قبل المباشرة بالعملية الانتاجية.

أما سعر المنتج فهو عبارة عن السعر الاساسي مضافاً اليه كل الضرائب والاعانات على الانتاج والواردات (بإستثناء ضريبة القيمة المضافة) والتي تسمى "بالضرائب والاعانات على المنتجات". وأبرز امثلة على هذه الضرائب هي ضريبة المبيعات، وضريبة المكوس، والرسوم على الواردات. أما الاعانات فيمكن ان تأخذ اشكالاً متعددة لعل اكثرها انتشاراً الاعانات على الصادرات او الواردات.

ويناقش نظام الحسابات القومية لعام 1993 بشكل موجز تعريف اسلوبي التقييم الباقيين وهما: اسعار السوق، وتكلفة العوامل، ويمثل سعر السوق سعر المنتج مضافاً اليه ضريبة القيمة المضافة. وقد تم استخدام هذا الاسلوب في التقييم في الحسابات القومية الفلسطينية لصعوبة فصل ضريبة القيمة المضافة. أما اسلوب التقييم حسب تكلفة العوامل فلا يشمل اية ضرائب على الانتاج او الواردات¹. وبطبيعة الحال فإن أي من اساليب التقييم الاربعة المذكورة اعلاه لا تشمل هوامش النقل التي يتقاضاها المنتج بشكل مستقل.

* الاستهلاك الوسيط:

الاستهلاك الوسيط هو مجموع قيمة المدخلات المستخدمة او المستهلكة او المتلفة او المحولة في العملية الانتاجية. وهي تقاس خلال فترة زمنية محددة بشكل مشابه للانتاج.

ويتم تقييم الاستهلاك الوسيط باسعار المشترين، والتي تعرف بانها سعر المنتج مضافاً اليه هوامش النقل وهوامش تجارة الجملة والتجزئة. وتكون قيمة اجمالي الاستهلاك الوسيط على مستوى الاقتصاد الكلي هي نفسها سواء حسبت باسعار المشترين او اسعار المنتجين. أما على المستوى التفصيلي فهناك فرق بين التقييمين.

* الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي ايضاً مقياساً للانتاج خلال فترة زمنية محددة. والانتاج بهذا المعنى هو قيمة المخرجات مطروحاً منها الاستهلاك الوسيط. وبهذا فإن الناتج المحلي الاجمالي يساوي مجموع القيمة المضافة.

وبشكل مشابه للانتاج فإن القيمة المضافة تقاس عند اتمام العملية الانتاجية ويمكن ان يتم التقييم باسعار السوق، او اسعار المنتجين او الاسعار الاساسية (ويمكن تقييمها ايضاً بتكلفة العوامل، ولكن كما ذكر اعلاه فإن هذا التقييم يعتبر غير مناسب).

ويمكن احتساب القيمة المضافة باسعار المنتجين من جانب الانتاج من خلال قيمة الفارق بين الانتاج بالاسعار الاساسية والاستهلاك الوسيط باسعار المشترين واطرح الاعانات من المنتجات. ويمكن قياس القيمة المضافة باسلوب آخر عن طريق الفارق بين الانتاج باسعار المنتجين والاستهلاك الوسيط باسعار المشترين.

¹ ينص النظام بشكل واضح على تجنب استخدام التقييم بتكلفة العوامل نظراً للصعوبات الخاصة بمفهوم هذا التقييم. للمزيد من الاطلاع على نقاش للمفاهيم راجع الفقرات 6.230 - 6.232 في نظام الحسابات القومية 1993.

ويمكن تقدير القيمة المضافة أيضاً بأسلوب الانفاق أو أسلوب الدخل. وباعتبار ان توافر مركب القيمة المضافة لكل السلع والخدمات يجب ان يساوي المبلغ المنفق على هذه المنتجات فإن المتطابقة التالية تكون صحيحة:

* الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق = الانفاق النهائي + التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي + التغير في المخزون + الصادرات - الواردات.

وبنفس المنطق فإن الدخل مرتبط بشكل وثيق بالعملية الانتاجية. فإجمالي القيمة المضافة تستخدم كدخل من رأس المال (فائض التشغيل) والعمل (تعويضات العاملين) اضافة الى الضرائب المدفوعة والمرتبطة ايضاً بالانتاج. ولذا فإن المتطابقة التالية تبقى دائماً صحيحة:

* الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق = تعويضات العاملين المدفوعة من منتجين مقيمين (لكل من المقيمين وغير المقيمين) + فائض التشغيل (فقط للمقيمين باعتبار ان كافة المنشآت تعتبر مقيمة) + الضرائب مطروحاً منها الاعانات على الانتاج والواردات.

3.2 الاستخدام النهائي:

* الاستهلاك النهائي:

ان الاستهلاك النهائي الذي يتم تسجيله في الحسابات القومية يتم من قبل الاسر المعيشية، والحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح. وبهذا المعنى لا يعتبر استهلاك المنشآت استهلاكاً نهائياً، اذ تعتبر المنتجات التي تستخدم في العملية الانتاجية بمثابة استهلاك وسيط.

ويتم تسجيل الانفاق النهائي للاسر المعيشية باسعار المشتري، وهو يتألف من الانفاق على كافة السلع والخدمات باستثناء الانفاق على انشاء المساكن الذي يعتبر بمثابة تكوين رأسمالي ثابت اجمالي لحساب المالكين. اما ايجار المساكن فيصنف كاستهلاك نهائي منفق من الاسر المعيشية. ويعامل الاستهلاك النهائي للحكومة والمؤسسات التي لا تهدف للربح في نظام الحسابات القومية لعام 1993 كما كان في نظام 1968 فهو يقاس بقيمة الانتاج مطروحاً منها قيمة المقبوضات من المبيعات.

ويمكن تقسيم الانفاق لهذين القطاعين الى فئتين: انفاق فردي وآخر جماعي. ويتألف الاول من ذلك الانفاق الذي يفيد الافراد، مثال ذلك: الخدمات الطبية. اما الانفاق الجماعي فله صبغة عامة، مثال ذلك: انفاق الحكومة على الدفاع والامن العام الذي يعتبر ضمن هذه الفئة.

* التكوين الرأسمالي الاجمالي:

يمكن تقسيم هذا البند الى مركبين: التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي والتغير في المخزون، حيث يعرف التكوين الرأسمالي الاجمالي (او الاستثمار) كمجموع لهذين المركبين. وبشكل مشابه للاستهلاك يقاس باسعار المشتري.

ويتمثل التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي بقيمة ما يمتلكه المنتجون مطروحاً منه ما يتصرفون به من السلع الرأسمالية (بما في ذلك انفاق الاسر المعيشية على المساكن، حيث تكون الاسر المعيشية بهذا المعنى منتجة لخدمات الاسكان).

ويمكن للسلع الرأسمالية ان تكون ملموسة كالمساكن والمباني والآلات والمعدات ... الخ، او غير ملموسة مثل حقوق الامتياز والعلامات التجارية وبرامج الكمبيوتر ... الخ.

أما التغير في المخزون فيقاس بقيمة السلع في وقت دخولها الى المخزون مطروحاً منها قيمة نفس السلع في لحظة سحبها من المخزون. ويشمل هذا البند "المنتجات تحت التشغيل"، التي نوقشت اعلاه.

* الصادرات والواردات من السلع والخدمات:

تشمل الصادرات والواردات المتاجرة بالسلع والخدمات بين المقيمين وغير المقيمين، بما في ذلك البيع والمقايضة والهدايا.

4.2 مركبات الدخل

* تعويضات العاملين:

يعرف هذا البند بانه مجموع الاجور النقدية والعينية، بما في ذلك المساهمات في الضمان الاجتماعي، والتي تدفع لاي مستخدم مقابل عمل يؤديه.

* الضرائب على الإنتاج:

تعرف الضرائب بانها مدفوعات نقدية أو عينية إجبارية ودون مقابل يدفعها المنتجون إلى الحكومة العامة. وتتألف الضرائب على الإنتاج من ضرائب على المنتجات تدفع على السلع والخدمات عند إنتاجها أو بيعها أو تصريفها، ومن ضرائب أخرى على الإنتاج يدفعها المنتج المقيم نتيجة ممارسته لعملية الإنتاج.

* الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات (باستثناء ضريبة القيمة المضافة):

تتألف الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من ضرائب مفروضة على السلع والخدمات والتي تصبح مستحقة لحظة عبور هذه السلع الحدود الوطنية أو الجمركية.

وتشمل رسوم الواردات الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المستحقة على أنواع معينة من السلع عند عبورها لحدود المنطقة الاقتصادية.

وتشمل ضرائب الواردات الأخرى (عدا ضريبة القيمة المضافة) ضرائب المبيعات العامة ورسوم المكوس (التي تفرض على سلع معينة كالتبغ والوقود والسيارات) والضرائب الأخرى التي يمكن ان تفرض على الخدمات.... وما إلى ذلك.

* الإعانات على الإنتاج:

تعرف الإعانات على الإنتاج بأنها مدفوعات جارية تقدمها الحكومة دون مقابل للمنتجين أو المستوردين المحليين. وهي تتألف من كل من الإعانات على المنتجات التي تدفع على كل وحدة من السلعة أو الخدمة المنتجة، ومن الاعانات الأخرى على الانتاج التي يمكن ان يتلقاها المنتج المقيم من الحكومة كنتيجة لممارسته العملية الإنتاجية.

* اجمالي فائض التشغيل:

يعرف هذا البند بأنه يساوي اجمالي القيمة المضافة بالاسعار الاساسية مطروحاً منها اجمالي تعويضات العاملين، بما فيها التعويضات المدفوعة لغير المقيمين، ومطروحاً منها الضرائب ناقصاً الاعانات على المنتجات. ويمكن تحليل اجمالي فائض التشغيل الى صافي فائض التشغيل واستهلاك رأس المال الثابت². ولم يكن بالامكان في الحسابات القومية الفلسطينية اجراء مثل هذا التمييز بالنظر لعدم توفر البيانات.

* دخل الملكية:

هو الدخل الذي يتلقاه مالك اصل مالي أو اصل ملموس غير منتج (كالارض)، مقابل تقديم اموال الى، او وضع الاصل الملموس غير المنتج تحت تصرف، وحدة مؤسسية اخرى. مثال ذلك ارباح الاسهم، الفوائد، وايجار الاراضي.

* الدخل القومي الاجمالي³:

يقيس الدخل القومي الاجمالي قيمة الدخل من العمل ورأس المال المكتسب من المقيمين اضافة الى الضرائب، مطروحاً منها الاعانات، على الانتاج والواردات والتي تحصل من الحكومة. وهو معرف كما يلي:

$$\text{الدخل القومي الاجمالي} = \text{الناتج المحلي الاجمالي} + \text{تعويضات العاملين المدفوعة للمقيمين من غير المقيمين} - \text{تعويضات العاملين المدفوعة لغير المقيمين من المقيمين} + \text{دخل الملكية المدفوع للمقيمين من غير المقيمين} - \text{دخل الملكية المدفوع لغير المقيمين من المقيمين}.$$

* الدخل المتاح الاجمالي:

يمكن اشتقاق الدخل المتاح الاجمالي لاية قطاع، او منشأة او وحدة، من خلال اضافة كافة التحويلات الجارية الى الدخل. وبهذا فإن الدخل المتاح الاجمالي يقيس الدخل المتوفر للانفاق والادخار. اما للاقتصاد ككل فإن هذا البند يمكن ان يعرف كما يلي:

* الدخل المتاح الاجمالي = الدخل القومي الاجمالي + التحويلات الجارية من غير المقيمين الى المقيمين - التحويلات الجارية المدفوعة من المقيمين لغير المقيمين.

ولم يتم احتساب الدخل المتاح الاجمالي في هذا التقرير، لعدم توفر البيانات اللازمة.

² يجب التمييز بين استهلاك رأس المال الثابت وبين اهتلاك رأس المال الثابت الذي يستخدم في المحاسبة التجارية بشكل اساسي للغايات الضريبية. إذ أن استهلاك رأس المال الثابت يقيس الانخفاض للاصول الثابتة نتيجة للاستخدام والتراجع والتقدم المادي، وهو متغير يتعلق بالنظرة للمستقبل.

³ كان يشار لهذا البند بالناتج القومي الاجمالي في نظام الحسابات القومية لعام 1968، وقد الغي هذا الاصطلاح في نظام 1993.

الفصل الثالث

المنهجية

يعرض هذا الفصل المصادر والمنهجيات الإحصائية التي استخدمت في إعداد الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط بأسلوب الإنتاج، وإعداد الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق، وإعداد تقديرات الدخل القومي الإجمالي. وقد تم إعداد كافة الأرقام بالإستناد إلى التوصيات الواردة في نظام الحسابات القومية 1993، بالقدر الذي سمحت به البيانات المتوفرة من تحقيق ذلك. فقد اتبع هذا النظام من حيث التعاريف والمفاهيم المستخدمة، إلا أن البيانات الإحصائية المتوفرة لم تسمح في بعض الحالات من تطبيق هذه المفاهيم في الاحتمالات الفعلية التي جرت لعام 1994.

1.3 تقدير الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي:

لقد تم تصنيف جميع الأنشطة وفقاً للتصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية (3, ISIC)، والذي استخدم في تصنيف أنشطة سلسلة المسوح الاقتصادية الإحصائية للعام 1994، حيث وفرت هذه المسوح مؤشرات إحصائية تتعلق بالعديد من الأنشطة الاقتصادية التي مورست في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما بالنسبة للأنشطة غير المشمولة بشكل مباشر في سلسلة المسوح الاقتصادية، فإنه تم التوصل إلى تقديرات حولها باستخدام مسوح إحصائية أخرى أجرتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، أو مصادر إدارية، أو إحصاءات أعدتها جهات أخرى مثل مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي.

1.1.3. الزراعة وصيد الأسماك:

أ. الزراعة:

يغطي هذا النشاط كلا من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، حيث يشمل الإنتاج النباتي إنتاج المحاصيل الحقلية، والخضراوات، وأشجار الفواكه. ويشمل الإنتاج الحيواني اللحوم الحمراء، والحليب، والصوف، والدواجن والبيض، وعسل النحل.

وقد قامت دائرة الإحصاء بوضع تقدير حول الإنتاج النباتي والحيواني بالتعاون مع وزارة الزراعة. وهذه التقديرات مبنية في أساسها على المسح الزراعي الذي أجرته سلطات الاحتلال الإسرائيلي عام 1993 وشمل أنشطة الإنتاج النباتي والحيواني. وكان المرشدون الزراعيون يقومون بجمع البيانات الإحصائية على مستوى التجمعات السكانية في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فإن المرشد الزراعي كان يجمع البيانات من المزارعين بشكل مباشر. وبما يتعلق بالإنتاج النباتي فقد شملت الاستمارة أسئلة عن المساحات المزروعة وكميات الإنتاج المقدرة حسب نوع المحصول. وقد توفر لدى وزارة الزراعة الفلسطينية، استناداً إلى آخر مسح أجرته السلطات الإسرائيلية عام 1993، تقديرات حول كميات الإنتاج لعام 1994. وقد تم تقدير قيمة الإنتاج من خلال ضرب الكميات المنتجة المقدرة بمتوسطات أسعارها السنوية، حيث توفرت هذه الأسعار لكل نوع من المحاصيل لدى وزارة الزراعة.

وقد تضمنت استمارة المسح المذكور أعلاه أسئلة حول الإنتاج الحيواني، حيث تمكنت وزارة الزراعة من خلالها تقدير قيمة الإنتاج الحيواني لعام 1994 وبالإستعانة بأسعار المنتجات الحيوانية المتوفرة لدى وزارة الزراعة.

أما بالنسبة لمستلزمات الإنتاج في القطاع الزراعي، فقد تم تقديرها بالاستناد إلى التقديرات التي أعدها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي والمنشورة في كتاب "إحصاءات يهودا والسامرة ومنطقة غزة، المجلد رقم 24". وبما أن التقديرات المتوفرة تتعلق بالمستلزمات المستخدمة في عام 1993، فقد تم إجراء بعض التعديلات كي تعكس قيم عام 1994. وقد تم تقدير التغير في الحجم من خلال التعامل مع كل نوع من المستلزمات على حدة ومن ثم ربطه بالتغير ذي العلاقة الأكبر معه. فعلى سبيل المثال، تم مقارنة التغيرات في المساحات المزروعة عام 1994 مع تلك المزروعة في عام 1993 لتقدير مدى التغير الذي طرأ على استخدام الأسمدة . وقدرت الزيادة في أسعار مستلزمات الإنتاج بأنها مماثلة لما طرأ على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لمجموعة السلع الزراعية في عام 1993 مقارنةً بعام 1994، وهكذا فقد استخدم الرقم القياسي المذكور (والمعد من مكتب الإحصاء الإسرائيلي) لعام 1994 مقارنة مع عام 1993 لتعديل قيم مختلف المستلزمات بحيث تصبح معبراً عنها بالأسعار الجارية لعام 1994.

وتشمل مستلزمات الإنتاج المتوفرة في الإحصاءات الإسرائيلية: الأسمدة، والمياه، والمبيدات والعلاجات البيطرية، والأعلاف، والصيضان والعجول ومستلزمات أخرى تشمل البذور والغراس والتقاوي.

ويلاحظ ان المواسم الزراعية المختلفة في مختلف المناطق الفلسطينية لا تقع في نفس السنة التقويمية الميلادية المستخدمة في الحسابات القومية. وقد أخذ بالاعتبار لغايات تقديرات عام 1994 السنة الزراعية الممتدة من شهر 10/1993 إلى 9/1994.

وقد تم طرح قيمة الاستهلاك الوسيط من قيمة الإنتاج للتوصل إلى إجمالي القيمة المضافة المتحققة في الأنشطة الزراعية. أما تعويضات العاملين في الأنشطة الزراعية فقد تم تقديرها استناداً إلى نتائج مسح القوى العاملة الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في عام 1995. وقد افترض أن عدد العاملين في الأنشطة الزراعية قد نما بين العامين 1994 و 1995 بنفس نسبة النمو في عدد السكان ممن تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر. وقد تم تقدير تعويضات العاملين على أساس عدد العاملين المقدر مضروباً بمعدل الأجر اليومي وعدد أيام العمل المقدرة خلال العام. وقد تم الحصول على معدل الأجر اليومي وعدد أيام العمل المقدمة خلال العام في الأنشطة الزراعية من نفس نتائج مسح القوى العاملة المذكور أعلاه. وبما انه لم تتوفر أية معلومات حول معدل نمو الأجور بين عامي 1994 و 1995، فقد تم التوصل إلى معدلات الأجور في عام 1994 من خلال تخفيض معدلات الأجور في عام 1995 حسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

أما بالنسبة للضرائب المفروضة على الإنتاج والإعانات للأنشطة الزراعية فقد افترضت أنها تساوي الصفر. ولدى طرح تعويضات العاملين من القيمة المضافة، فإن القيمة المتبقية تمثل إجمالي فائض التشغيل.

ب. صيد الأسماك:

لقد تم التوصل إلى تقديرات حول قيمة انتاج صيد الأسماك بالتعاون مع جمعية صيادي الأسماك في قطاع غزوة ووزارة الزراعة، حيث توفرت بيانات حول كل من كميات صيد الاسماك والأسعار. إلا أنه لم تتوفر أية بيانات حول الاستهلاك الوسيط لصيد الأسماك. لذلك افترض ان الاستهلاك الوسيط لصيد الأسماك جزءاً من الاستهلاك الوسيط في الزراعة. وهذا الافتراض سوف يقلل من قيمة تقديرات الاستهلاك الوسيط لصيد الأسماك ويزيد من قيمة تقديرات القيمة المضافة لهذا النشاط. الا ان ذلك يفترض ان يكون ذا شأن ضئيل بما يتعلق بتقديرات الناتج المحلي الاجمالي.

ومما لا شك فيه أن شمولية الإحصاءات الزراعية المتوفرة ومستوى الدقة فيها ليست بالمستوى الذي تطمح إليه دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ذلك أنها تعتمد بشكل أساسي على الإحصاءات الإسرائيلية. وخصوصاً أنه بدءاً من العام 1988 واجه الإسرائيليون مشاكل في جمع البيانات من الأراضي الفلسطينية، بسبب انخفاض معدلات الاستجابة. وتأمل الدائرة في أن تتمكن في القريب العاجل من أن تباشر بإجراء المسوح الإحصائية الخاصة بالأنشطة الزراعية، وهذه المسوح عادة متشعبة وعديدة، وهي تحتاج بداية إلى إجراء تعداد زراعي ليوثر إطاراً إحصائياً عن الحيازات الزراعية يخدم في إجراء مسوح دورية بالعينة في مراحل لاحقة.

2.1.3 التعدين واستغلال المحاجر والصناعة التحويلية:

لقد غطى المسح الصناعي الذي نفذته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عن عام 1994 كلاً من أنشطة التعدين واستغلال المحاجر، والصناعة التحويلية، وإمدادات المياه والكهرباء.

وقد شمل المسح الصناعي عينة كبيرة نسبياً، مؤلفة من (3,555) من اصل (14,019) منشأة هو إجمالي عدد المنشآت التي تمارس الأنشطة الواقعة في الطوائف الرئيسية (الابواب) الثلاثة المذكورة أعلاه كما جاء في نتائج التعداد العام للمنشآت 1994. وقد تم تصميم عينة المسح وفق الأسس التالية:

- تغطية شاملة لكافة المنشآت التي يعمل فيها 10 عاملين فأكثر.
- تغطية شاملة لكافة المنشآت التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي على مستوى الحد الرابع من التصنيف القياسي الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية (3, ISIC)، إذا كان عدد المنشآت التي تمارس ذلك النشاط اقل من (50) منشأة.
- بالنسبة لباقي المنشآت، سحب منها عينة عشوائية منتظمة ذات مرحلة واحدة بلغت نسبتها 15% تقريباً.

وقد استخدمت نتائج التعداد العام للمنشآت الذي أجرته الدائرة في عام 1994 كإطار إحصائي لسلسلة المسوح الاقتصادية التي نفذتها الدائرة للعام 1994. وتم تصنيف كافة المنشآت الاقتصادية على مستوى الحد الرابع من التصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية (3, ISIC). وبغية تمثيل مجتمع المسح بشكل متكامل استخدمت أوزاناً مناسبة لرفع نتائج عينة المسح.

وقد وفر المسح بيانات حول قيمة الإنتاج والاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين (العينية والنقدية) والضرائب على الإنتاج والإعانات لكافة الأنشطة الاقتصادية التي شملها المسح. وبما أن أقساط التأمين (المدفوعة) مطروحة منها

تعويضات التأمين (المقبوضة) لم تشكل جزءاً من الاستهلاك الوسيط كما تم تحديده في المسح، فقد خضعت هذه البنود لتعديلات من أجل الوصول إلى مفهوم الاستهلاك الوسيط كما هو في تعريفات الحسابات القومية.

وتم احتساب إجمالي القيمة المضافة باعتبار أنها تساوي الفرق بين الإنتاج والاستهلاك الوسيط، بينما تم احتساب إجمالي فائض التشغيل باعتبار أنه المتبقي من إجمالي القيمة المضافة بعد طرح تعويضات العاملين والضرائب على الإنتاج (مخصوماً منها الإعانات) من هذه القيمة.

3.1.3 إمدادات المياه والكهرباء:

لقد شمل المسح الصناعي الذي نفذته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية للعام 1994 كافة الأنشطة الاقتصادية في مجال إمدادات المياه والكهرباء التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص. وإن كافة التقديرات المتعلقة بإجمالي القيمة المضافة وإجمالي فائض التشغيل بما يخص أنشطة منشآت المياه والكهرباء المملوكة للقطاع الخاص قد تم الحصول عليها اعتماداً على نتائج هذا المسح. أما فيما يتعلق بمنشآت المياه والكهرباء المملوكة للقطاع العام فإن قيمة إنتاجها مدرجة ضمن قيمة الإنتاج لمنتجات الخدمات الحكومية، باعتبار أن السلطات المحلية هي التي تتولى عملياً تقديم هذه الخدمات. أما بالنسبة للقدس فقد تم تقدير قيمة الإنتاج من الكهرباء من بيانات مسح انفاق واستهلاك الاسرة لعام 1995 مع إجراء المعالجة اللازمة ليعكس التقديرات لعام 1994، واعتبرت المياه مستوردة بشكل كامل من إسرائيل.

4.1.3 الإنشاءات:

كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى، تمارس أنشطة الإنشاءات في فلسطين من قبل شركات مقاولات مسجلة ومن قبل قطاع غير منظم ممثل بالمقاولين غير المسجلين والعمال المهرة العاملين لحسابهم. ويعمل المقاولون غير المسجلين والعمال المهرة على وجه الخصوص في إنشاء المباني. ويمثل إنتاج هؤلاء في هذا المجال جزءاً هاماً من مجمل الإنتاج لنشاط الإنشاءات بشكل عام.

أ. المقاولون المسجلون (القطاع المنظم):

كان مسح المقاولين الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية للعام 1994 واحداً من مسوح السلسلة الاقتصادية لذلك العام. وقد تم تصميم عينة عشوائية طبقية للمسح مؤلفة من 218 منشأة من أصل 377 منشأة تمارس أنشطة الإنشاءات في الأراضي الفلسطينية وفقاً لنتائج التعداد العام للمنشآت الذي أجري عام 1994.

وفر هذا المسح بيانات حول قيمة الإنتاج من الأنشطة الرئيسية والثانوية للمقاولين. وتتضمن قيمة الإنتاج من النشاط الرئيسي بيانات حول قيمة الأعمال المنجزة خلال سنة الإسناد الزمني 1994، سواء كانت قد انجزت بصفة المقاولين المشمولين بالمسح مقاولين رئيسيين أو فرعيين (عمل منفذ لحساب مقاول آخر) أو أعمال منجزة لحساب المقاولين الخاص.

ووفر مسح المقاولين أيضاً بيانات حول قيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات بما في ذلك مستحقات المقاولين الفرعيين خلال سنة الإصدار 1994. ويتألف إجمالي القيمة المضافة، والذي يساوي الفرق بين الإنتاج والاستهلاك الوسيط، من المكونات التالية: تعويضات العاملين، وضرائب الإنتاج مخصوماً منها الإعانات، وإجمالي فائض التشغيل الذي حسب بأسلوب البواقي. وقد تم الحصول على قيمة كافة هذه المكونات باستثناء إجمالي فائض التشغيل من هذا المسح.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي وفرها المسح لم تشمل الأعمال التي أنجزها المقاولون الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات.

ب. المقاولون غير المسجلين والعمال المهرة (القطاع غير المنظم):

نفذت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية مسحاً للمباني القائمة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من 7 - 9 / 1996. وقد شملت عينة المسح 41 وحدة معيّنة أولية من أصل 1,733 وحدة، قسمت إليها الأراضي الفلسطينية للأغراض الإحصائية. ويبلغ معدل عدد المباني في كل وحدة من وحدات المعيّنة الأولية 102 مبنى، وقد تمت تغطية كافة مباني وحدات المعيّنة الأولية الواقعة في عينة المسح.

واشتملت استمارة المسح على أسئلة حول الإنفاق على إنشاء المبنى، والإضافات، والتحسينات، وأعمال الصيانة الرأسمالية له خلال الفترة 1993-1995 إذا حدث أي إنفاق خلال هذه الفترة. وقد شملت البيانات المطلوبة في الاستمارة على تفصيل التكلفة إلى: مواد البناء التي اشتراها المالك، واجور المصنعية المدفوعة، والدفعات المستحقة لشركات المقاولات المسجلة. ولغايات تقدير الانتاج للقطاع غير المنظم اهتمت مستحقات المقاولين المسجلين تجنباً للاحتساب المضاعف مع ما ورد في مسح المقاولين.

ووفر المسح أيضاً بيانات حول الإنفاق على أعمال الصيانة الجارية للمباني في الأراضي الفلسطينية للعامين 1994 و 1995. ويمثل إنفاق المالكين والمستأجرين للعام 1994 قيمة انتاج للمنتجين في نشاط الانشاءات من القطاع غير المنظم، وذلك بعد طرح قيمة ما ذكره المقاولون المسجلون حول قيمة انتاجهم من أعمال الصيانة الجارية للمباني والتي تم تقديرها من مسح المقاولين.

ويتضمن انتاج القطاع غير المنظم ايضاً قيمة الاعمال المنفذة من قبل مقاولين غير مسجلين لحساب مقاولين مسجلين، وقد توفرت هذه البيانات من جانب الإنفاق من مسح مقاولي الإنشاءات. وبذلك امكن تقدير قيمة الانتاج للقطاع غير المنظم من مجموع بنود الإنتاج الوارد أعلاه.

ولغايات تقدير الاستهلاك الوسيط للقطاع غير المنظم، تمت الاستفادة من بيانات مسح الابنية القائمة الذي وفر معلومات عن تكاليف مواد البناء المستخدمة في انشاء المباني، حيث افترض ان نسبة قيمة هذه المدخلات الى قيمة الاعمال الكلية هي نسبة يمكن تعميمها للوصول الى تقدير قيمة الاستهلاك الوسيط لانتاج القطاع غير المنظم.

ولغايات تقدير تعويضات العاملين في القطاع غير المنظم تم الاستعانة بنتائج مسح القوى العاملة الذي نفذته دائرة الإحصاء الفلسطينية لعام 1995. وتم تعديل التقديرات لتعكس ما هو مطلوب لعام 1994 بنفس الأسلوب الذي تم ذكره في البند المتعلق بالنشاط الزراعي. وقد طرحت مستحقات العاملين لدى منشآت المقاولات كما جاءت في مسح المقاولين تجنباً للاحتساب المضاعف.

وافترض ان قيمة الضرائب على الانتاج والاعانات للقطاع غير المنظم مساوية للصفر. واحتسب اجمالي فائض التشغيل من طرح تعويضات العاملين المقدرة من اجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع.

5.1.3 تجارة الجملة والتجزئة:

تشمل سلسلة المسوح الاقتصادية التي نفذتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ولأول مرة في الأراضي الفلسطينية، وذلك عن عام 1994، مسحاً لأنشطة التجارة الداخلية.

وقد شمل المسح الأقسام الرئيسية الثلاثة ضمن طائفة التوبيخ (ز) من التصنيف القياسي الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية (ISIC, 3) وهي:

- القسم (50): بيع وصيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية وبيع وقود السيارات بالتجزئة.
- القسم (51): تجارة الجملة وتجارة العمولة باستثناء المركبات والدراجات النارية.
- القسم (52): تجارة التجزئة باستثناء المركبات والدراجات النارية، وإصلاح السلع الشخصية والأسرية.

وقد شملت عينة هذا المسح 1,966 منشأة من أصل 34,882 منشأة تمثل اجمالي عدد المنشآت التي تمارس هذه الأنشطة الاقتصادية، كما جاء في نتائج التعداد العام للمنشآت. وقد كان تصميم العينة على النحو التالي:

- تغطية شاملة لكافة المنشآت التي يعمل فيها 10 عاملين فأكثر.
- تغطية شاملة لكافة المنشآت التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي على مستوى الحد الرابع من التصنيف القياسي الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية (ISIC, 3)، إذا كان عدد المنشآت التي تمارس ذلك النشاط اقل من (50) منشأة.
- بالنسبة لباقي المنشآت، سحب منها عينة عشوائية منتظمة بنسبة 6% تقريباً.

وشمل مسح التجارة الداخلية بيانات عن قيمة الإنتاج والذي يتمثل بالهامش التجاري المساوي لقيمة المبيعات مطروحاً منها قيمة المشتريات مع الجمع الجبري لقيمة التغير في المخزون (للسلع المنوي بيعها مرة أخرى) مضافاً إليها الايرادات من الأنشطة الثانوية (الخدمات المقدمة للغير). كما تشمل نتائج المسح بيانات عن أعداد العاملين وتعويضاتهم ومستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية المستخدمة في المنشآت التي تمارس هذه الأنشطة، وكذلك الضرائب على الإنتاج والإعانات. وقد مكنت البيانات التي وفرها المسح من حساب إجمالي القيمة المضافة وإجمالي فائض التشغيل.

6.1.3 النقل:

في ظل غياب أية مسوح إحصائية تغطي أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بشكل مباشر، توجب اللجوء إلى مصادر أخرى للتقدير بشكل غير مباشر. وقد تم تقدير الإنتاج لهذه الأنشطة كحاصل لمجموع ما يلي:

- نقل البضائع: وفر المسح الصناعي للعام 1994 بيانات حول إنتاج السلع. وأمكن وضع تقديرات حول إنتاج المنتجات الزراعية التي تباع في السوق (راجع الفقرة 1.1.3). كذلك وضعت تقديرات أولية حول الواردات من السلع بالاستناد إلى تقديرات المبادلة التجارية مع إسرائيل لعام 1995 والتي تم احتسابها من مقاصة ضريبة القيمة المضافة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. ثم أعيد الاحتساب لقيمة الواردات كما جاءت في تقديرات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في مرحلة لاحقة. وقد تم ضرب مجموع العرض من السلع والممثل بقيمة مجموع الإنتاج المحلي والواردات بمعدل هامش نقل مفترض، حيث يساوي ناتج عملية الضرب قيمة الإنتاج لنقل السلع. وقد اخذ بالاعتبار ان جزءاً من هامش النقل الخاص بالسلع المستوردة هو إنتاج فلسطيني.

- تنقلات الركاب (كاستهلاك وسيط): وفرت المسوح الاقتصادية الأربعة لعام 1994 بيانات حول إنفاق المنشآت العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة على تنقلات العاملين لمهام العمل. أما بالنسبة للأنشطة غير المغطاة في سلسلة المسوح، فقد تم تقدير إنفاقها على تنقلات العاملين على أساس أنها تساوي نسبة من قيمة الإنتاج لهذه الأنشطة مماثلة لتلك التي تم احتسابها للأنشطة التي شملت المسوح.

- نقل الركاب (الاسر المعيشية): تم تقدير إنفاق الأسر على خدمات النقل بالاستناد إلى مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطيني الذي نفذته الدائرة عن فترة الإسناد 1995/10 - 1996/9. وتشمل نتائج المسح المذكور البنود التالية: أجور التنقل بالباصات، والتنقل بالتاكسي والسرفيس، ورسوم الخدمات البريدية، وأجور وسائل النقل الأخرى كعربات الجر. وقد تم تعديل بيانات مسح أنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطيني لتعكس البيانات المطلوبة لعام 1994 وذلك باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إسرائيل لمجموعة النقل والمواصلات وذلك لعدم توفر رقم قياسي للاراضي الفلسطينية عن تلك السنوات، حيث تم تركيب رقم قياسي من الارقام الاسرائيلية المنشورة لفترة الاسناد الزمني لمسح انفاق واستهلاك الاسرة بحيث تعدل القيم لاسعار عام 1994.

وقد قدرت قيمة الاستهلاك الوسيط لنشاط النقل من خلال افتراض أنها نسبة محددة إلى قيمة الإنتاج وذلك من خلال القيام بعمل استقصاءات لعدة منشآت تمارس أنشطة النقل المختلفة ولمركبات من عدة انواع في الاراضي الفلسطينية.

أما تعويضات العاملين في قطاع النقل فقد تم تقديرها بالاستعانة بنتائج مسح القوى العاملة الذي أجرته الدائرة في المناطق الفلسطينية عن فترة الإسناد 1995، والذي وفر بيانات حول عدد العاملين في هذا القطاع ومعدل الأجر اليومي في مختلف الأنشطة الاقتصادية وعدد أيام العمل السنوية المقدرة. وقد تم تثبيط التقديرات لكي تعكس الوضع كما كان عليه عام 1994 بنفس الطريقة المبينة في الفقرة 1.1.3.

بالنسبة للضرائب على الإنتاج فقد تم احتسابها بافتراض انها نسبة مقدرة من إنتاج هذا القطاع، بينما افترض أن الإعانات على الإنتاج كانت تساوي الصفر. ويمثل ما يتبقى من القيمة المضافة بعد طرح تعويضات العاملين والضرائب غير المباشرة، قيمة إجمالي فائض التشغيل.

وقد اعتبرت قيمة الانتاج لخدمات الاتصالات مساوية للصفر باعتبار ان مجمل هذه الخدمة مستوردة من اسرائيل في العام 1994. واهملت البيانات المتعلقة بانشطة التخزين لعدم توفرها وللاعتقاد بصغر حجمها.

وتجدر الاشارة الى ان كافة التقديرات التي تم التوصل اليها حول مختلف المتغيرات لانشطة النقل هي تقديرات اولية، وسوف يعاد النظر في هذه التقديرات في ضوء نتائج مسح النقل والتخزين والاتصالات الذي ستفذه الدائرة عن العام 1995.

7.1.3 الوساطة المالية:

تشمل طائفة التبويب (باء) الوساطة المالية، كما هي في التصنيف القياسي الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية (ISIC,3)، العديد من الأنشطة الفرعية، والتي يمارس منها بشكل عملي في الأراضي الفلسطينية الأنشطة التالية:

- الوساطة المالية: وتشمل سلطة النقد الفلسطينية، والتي مارست مهامها فعلياً في عام 1995، والبنوك التجارية، وأعمال التبدل (الصرافة) للعملات الأجنبية.
- أنشطة التأمين: وتشمل التأمين على الحياة وأنواع التأمين الأخرى.
- الأنشطة المساعدة للوساطة المالية: وتشمل وكالات التأمين.

وبالنظر إلى خصوصية وضع المؤسسات المالية وشركات التأمين العاملة في القدس الشرقية وصعوبة الحصول على بيانات إحصائية منها فقد تم معالجة بيانات باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل مختلف عن القدس.

أ. باقي الضفة الغربية وقطاع غزة:

تم الحصول على البيانات المطلوبة لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال تحليل الحسابات الختامية لأربعة بنوك تجارية وثلاث شركات تأمين عملت بشكل فعلي في الأراضي الفلسطينية في عام 1994. ويتمثل الإنتاج للبنوك من النشاط الرئيسي تعريفاً بمجموع تكلفة الخدمة الفعلية المحتسبة وأرباح صرف العملات. وتقدر تكلفة الخدمة المحتسبة بقيمة الفرق بين دخل الملكية المقبوض ودخل الملكية المدفوع، حيث يساوي دخل الملكية المقبوض الفوائد المقبوضة وأرباح الأسهم الناجمة عن المساهمة في ملكية منشآت أخرى بالإضافة إلى صافي إجراءات الأراضي. في حين يشمل دخل الملكية المدفوع على قيمة الفوائد المدفوعة فقط. وأمكن تقدير قيمة الاستهلاك الوسيط لهذه البنوك من تحليل الحسابات الختامية وتصنيف بنود الإنفاق فيها. كذلك وفرت هذه الحسابات القيم المطلوبة لتعويضات العاملين، والضرائب على الإنتاج، مما مكن من احتساب إجمالي فائض التشغيل لهذه البنوك.

وبالنسبة لنشاط صرافي العملات، فقد أجرت الدائرة بعض الاستقصاءات لعدد محدود من صرافي العملات وتم تقدير قيمة انتاج هؤلاء المنتجين ومكونات القيمة المضافة المتحققة لهم بناء على ذلك مع الاخذ بعين الاعتبار ان نشاط صرافي العملات شكل في عام 1994 نسبة هامة من اجمالي النشاط المصرفي الذي اقتصر على اربعة بنوك فقط. واخذ بالاعتبار العدد الكلي للمنشآت التي تمارس هذه الانشطة في الاراضي الفلسطينية.

أما بالنسبة لنشاط التأمين فأن الإنتاج يمثل قيمة تكلفة الخدمة الفعلية والمحتسبة.

وتساوي تكلفة الخدمة المحتسبة:

- الفرق بين الأقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة وذلك بما يتعلق بالتأمين ضد الإصابات (السيارات، والحريق، والحوادث، والبحري والجوي، والتأمينات الأخرى).
- بالنسبة للتأمين على الحياة، تساوي تكلفة الخدمة المحتسبة قيمة الفرق بين الأقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة، ويضاف لها الفوائد المحتسبة على الاحتياطيات الفنية للتأمين على الحياة، وي طرح من ذلك صافي الإضافات على الاحتياطيات الفنية للتأمين على الحياة، حيث أن:

$$\text{* الفوائد المحتسبة على الاحتياطيات الفنية} = \text{مجموع دخل الملكية} \times \text{الاحتياطيات الفنية في نهاية العام}$$
$$\text{مجموع المطلوبات في نهاية العام}$$

$$\text{* مجموع دخل الملكية} = \text{الفوائد المحلية المقبوضة} + \text{أرباح الأسهم والدخل الناجم عن ملكية منشآت أخرى} + \text{صافي إيجار الأراضي.}$$

$$\text{* صافي الإضافات على الاحتياطيات الفنية للتأمين على الحياة} = \text{الاحتياطيات الفنية في نهاية العام} - \text{الاحتياطيات الفنية في بداية العام.}$$

وقد وفرت البيانات الموجودة في الحسابات الختامية لشركات التأمين الثلاثة العاملة في المناطق الفلسطينية الإمكانية لاحتساب الإنتاج لها، كما مكنت هذه البيانات من احتساب الاستهلاك الوسيط وبالتالي القيمة المضافة المتحققة لهذه المنشآت. كذلك مكنت هذه الحسابات من تقدير مكونات القيمة المضافة من تعويضات العاملين والضرائب على الإنتاج. وتم تقدير إجمالي فائض التشغيل بأسلوب البواقي.

وقد رت قيمة الانتاج لمجمل أنشطة التأمين في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال البيانات التي وفرتها المسوح الاقتصادية عن مدفوعات المنتجين من أقساط التأمين وقيمة تعويضات التأمين المستلمة منهم، حيث يساوي الفرق بين الأقساط والتعويضات قيمة انتاج لمنتجات خدمات التأمين، وقد رت قيم الأقساط والتعويضات للأنشطة الاقتصادية التي لم تغطيها المسوح نسبة الى قيمة انتاجها بشكل مماثل للأنشطة التي شملت المسوح الاقتصادية. ووفر مسح انفاق واستهلاك الاسرة ايضاً قيمة انفاق الاسر على التأمين على السيارات والتأمين على الحياة. واعتبر ان قيمة الفارق بين مجمل انتاج أنشطة التأمين وانتاج شركات التأمين المذكور اعلاه بمثابة انتاج لوكلاء التأمين. وقد رت قيم الاستهلاك الوسيط لهؤلاء الوكلاء، وكذلك مكونات القيمة المضافة المتحققة لهم كنسب من قيمة انتاجهم بالاستعانة بالبيانات التي تم الحصول عليها من الحسابات الختامية لشركات التأمين.

ب. القدس:

* المالية:

لقد وفرت المسوح الاقتصادية الأربعة التي نفذتها الدائرة عن عام 1994 والتي شملت القدس الشرقية بيانات حول جزء من تكلفة الخدمة البنكية الفعلية والمحتسبة، حيث تساوي تكلفة الخدمة البنكية المحتسبة الفوائد البنكية المدفوعة مطروحاً منها الفوائد المقبوضة من المنتجين المشمولين بالمسوح المذكورة. وتمثل قيمة الإنفاق هذه جزءاً من الانتاج بالنسبة للمؤسسات المالية هناك. أما بالنسبة للمنتجين الذين لم تشملهم المسوح الاقتصادية في محافظة القدس فقد قدر إنفاقهم على الخدمات المصرفية كنسبة إلى إنتاجهم بشكل مماثل للمنتجين الذين وفرت المسوح بيانات مفصلة عنهم.

وقد وفر مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطيني بيانات عن إنفاق الأسر الفلسطينية في محافظة القدس على الخدمات المصرفية من خدمات مصرفية فعلية أو محتسبة (فوائد مدفوعة مطروحاً منها الفوائد المقبوضة).

ولغايات تقدير الاستهلاك الوسيط للمؤسسات المالية في القدس افترض أن لهم نفس نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج للمؤسسات التي تم الحصول على حساباتهم الختامية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. وكذلك الأمر بالنسبة لهيكل توزيع القيمة المضافة إلى مكوناتها المختلفة. وقد قدرت أيضاً قيمة الانتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة ومكوناتها للمصارفين العاملين في القدس.

* التأمين:

ما ذكر عن نشاط المالية اعلاه ينطبق الى حد كبير على المعالجة التي تم عملها لتقدير الانتاج والقيمة المضافة ومكوناتها لانشطة التأمين في القدس.

8.1.3 الأنشطة العقارية والايجارية وخدمات الاعمال:

أ. الأنشطة العقارية:

يتألف انتاج أنشطة الخدمات العقارية من المكونات التالية:

1. صافي المدفوعات الفعلية على الايجارات من المنتجين في كافة الأنشطة الاقتصادية، وكذلك منتجو الخدمات الحكومية، ومنتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم الاسر المعيشية.
2. القيمة الايجارية الفعلية للمساكن، أي مدفوعات مستأجري هذه المساكن لمالكها.
3. القيمة الايجارية المحتسبة للمساكن، وهي تساوي القيمة الايجارية المقدرة للمساكن التي يقطنها مالكوها فيما لو تم استئجار هذه المساكن بالقيمة السوقية لها.
4. الانتاج لمنتجي الخدمات العقارية الآخرين، أي إيرادات مكاتب العمولة العقارية من شراء وبيع العقارات من المباني والاراضي، وذلك على اساس عقد او نظير عمولة محددة.

ولتقدير البند الاول، أي صافي المدفوعات الفعلية من المنتجين على ايجار المباني، تمت الاستفادة من نتائج المسوح الاقتصادية الاربعة التي نفذتها الدائرة لعام 1994، حيث تشمل استمارات المسوح بند ايجار الابنية سواء كان ايراداً أو مصروفاً. أما بالنسبة للانشطة الاقتصادية التي لم تغطيها هذه المسوح فقد قدر لها قيمة لصافي الايجار نسبة لانتاجها بشكل مماثل للانشطة المشمولة بالمسوح. وقد تم تخفيض هذه النسبة لنشاط النقل لانتشار القطاع غير المنظم فيه، ومنتجي الخدمات الحكومية التي كانت في فترة انتقالية لعام 1994. في حين افترض ان هذه النسبة تساوي الصفر لنشاط الزراعة، وذلك بسبب الاعتقاد ان المدفوعات الفعلية هي اقل في هذا النشاط.

أما بالنسبة للقيمة الاجارية الفعلية والمحتسبة لقطاع المساكن (البندين 2 و 3 قافنا جسم ن م اهر يدقت سم د ق ف)، ملاءاً واستهلاك الاسرة الفلسطيني، والذي غطى فترة الاسناد الزمني من 95/10 ولغاية 96/9. فقد شملت استمارة هذا المسح، والذي شمل عينة من 4800 اسرة في الاراضي الفلسطينية، اسئلة محددة عن الاجارات الفعلية المدفوعة من الاسر التي تستأجر مساكنها، وقيمة الايجار المقدر للاسر التي تسكن في مساكن خاصة بها. وقد تم تثبيط التقديرات التي تم الحصول عليها من المسح المذكور اعلاه بحيث تعكس التقديرات المطلوبة لعام 1994 وذلك باستخدام الرقم القياسي الاسرائيلي لاسعار المستهلك لبند الاجارات، لعدم توفر مثل هذا الرقم في الاراضي الفلسطينية لتلك السنوات، وبالنظر للتقارب بين الاقتصاديين الاسرائيلي والفلسطيني من حيث معدلات التضخم. وافترض تغيير فعلي في حجم الاجارات الفعلية والمحتسبة مماثل لنسبة نمو السكان بين العامين المذكورين.

وبالنسبة لمنتجي الخدمات العقارية (البند 4 ماع ن ع قردالدا م ت د ف ي ذلذا ت ا م د خ ل ا جسم ي ط غ د ق ف) ملاءاً 4991 ستفاك المنشآت التي تعمل في هذه الانشطة وامكن الحصول على انتاج المنشآت التي تمارس الانشطة العقارية.

وقد تم تصميم عينة مسح الخدمات الذي شمل العديد من أنشطة الخدمات الاخرى كما يلي:

- تغطية شاملة لكافة المنشآت التي يعمل فيها 10 عاملين فأكثر.
- تغطية شاملة لكافة المنشآت التي تمارس نشاطاً اقتصادياً على مستوى الحد الرابع من التصنيف الصناعي القياسي الدولي (3, ISIC)، اذا كان عدد المنشآت التي تمارس ذلك النشاط اقل من 50 منشأة.
- سحبت عينة عشوائية منتظمة من باقي المنشآت بنسبة 6% تقريباً.

ويوفر مسح الخدمات ايضاً البيانات الخاصة بالاستهلاك الوسيط للانشطة العقارية الاخرى، كما يوفر تعويضات العاملين والضرائب على الانتاج المفروضة على المنتجين والاعانات على الانتاج لهذه الانشطة. اما لغايات تقدير الاستهلاك الوسيط لانتاج التأجير الفعلي والمحتسب للمباني السكنية وغير السكنية فقد تم تقديرها من نتائج مسح الابنية القائمة لعلم 1996. فقد شملت استمارة المسح على اسئلة حول الانفاق على الصيانة الجارية واقساط التأمين على المباني لعام 1994. وقد اعتبرت تعويضات العاملين مساوية للصفر باعتبار انه لا يوجد عملياً مستخدمين في هذا النشاط، أما الضرائب على الانتاج والمتمثلة عملياً بالضرائب المفروضة على الابنية فقد تم تقديرها بالاستعانة بنتائج مسح انفاق واستهلاك الاسرة الفلسطيني.

ب. الأنشطة الإيجارية وخدمات الأعمال:

تشمل هذه الأنشطة الأقسام التالية من التصنيف الصناعي الدولي (ISIC,3):

- تأجير الآلات والمعدات التي لا يشغلها عامل، وتأجير السلع الشخصية والأسرية.
- الحاسب الإلكتروني والأنشطة ذات الصلة.
- خدمات الأعمال الأخرى، ويشمل هذا القسم العديد من الأنشطة (الفئات) على مستوى الحد الرابع من التصنيف الدولي مثل: الأنشطة القانونية (الاستشارات ومكاتب المحامين)، الأنشطة المحاسبية ومسك الدفاتر، بحوث السوق واستطلاعات الرأي، الأنشطة المعمارية والهندسية، الاختبار والتحليل التقني، الاعلان، أنشطة التحقيق الأمني، أنشطة تنظيف المباني، أنشطة التصوير الفوتوغرافي، أنشطة التغليف، وأنشطة الأعمال الأخرى غير المصنفة في مكان آخر.

وقد تم تغطية كافة هذه الأنشطة في مسح الخدمات لعام 1994، حيث وفر المسح بيانات عن قيمة الانتاج للمنشآت التي تمارس هذه الأنشطة وقيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات، وبالتالي امكن استنتاج اجمالي القيمة المضافة. كما وفر المسح تعويضات العاملين والضرائب على الانتاج والاعانات، مما مكن من احتساب اجمالي فائض التشغيل بأسلوب المتبقي.

9.1.3 أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى:

- تشمل طائفة التوبيب (سين) المتعلقة بانشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى كما هي في التصنيف الدولي (ISIC,3) مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تمارس فعلياً في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي:
1. أنشطة المؤسسات ذات العضوية غير المصنفة في مكان آخر مثل غرف الصناعة والتجارة والنقابات المهنية ونقابات العمال والمنظمات السياسية وما شابه.
 2. الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية: مثل انتاج وتوزيع وعرض الافلام السينمائية، وأنشطة الاذاعة والتلفزيون، وفنون الدراما والموسيقى والأنشطة الترفيهية المشابهة، وأنشطة وكالات الانباء، والأنشطة الرياضية والترفيهية الأخرى.
 3. الأنشطة الخدمية الأخرى: مثل غسيل وتنظيف المنسوجات، وتصفيف الشعر وأنواع التجميل الأخرى، والأنشطة الخدمية الأخرى غير المصنفة في مكان آخر.

وقد مكن مسح الخدمات لعام 1994، من تقدير قيمة الانتاج والاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وصافي الضرائب على الانتاج للمنشآت الخاصة العاملة في هذه الأنشطة، بما مكن من تقدير اجمالي القيمة المضافة واجمالي فائض التشغيل.

10.1.3 الفنادق والمطاعم:

لقد غطى مسح الخدمات لعام 1994 ايضاً طائفة التوبيب (حاء) من التصنيف الدولي (ISIC,3) الذي يشمل أنشطة الفنادق والمطاعم. وكما هو الحال بالنسبة لباقي الأنشطة الاقتصادية التي غطاها هذا المسح، أمكن الحصول على

التقديرات المتعلقة بانشطة الفنادق والمطاعم بما يتعلق بقيمة الانتاج والاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين والضرائب والاعانات على الانتاج. وقد مكن ذلك من تقدير اجمالي القيمة المضافة، وكذلك اجمالي فائض التشغيل بأسلوب البواقي.

11.1.3 التعليم:

لقد شمل مسح الخدمات لعام 1994 انشطة التعليم وذلك من ضمن الانشطة الاقتصادية المتعددة التي غطاها هذا المسح. وقد وفر المسح، كافة البيانات اللازمة لاحتساب قيمة الانتاج، واجمالي القيمة المضافة، ومكونات هذه القيمة من: تعويضات عاملين، وضرائب على الانتاج، واجمالي فائض التشغيل (بأسلوب المتبقي). وقد غطى المسح المؤسسات الخاصة العاملة في انشطة التعليم في الاراضي الفلسطينية.

12.1.3 الصحة والعمل الاجتماعي:

بالنسبة لانشطة الخدمات الصحية البشرية والبيطرية، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية مع الاقامة او بدون اقامة، فقد غطى مسح الخدمات لعام 1994 هذه الانشطة وعلى مستوى الحد الرابع من التصنيف الصناعي الدولي (ISIC,3). وامكن من نتائج المسح تقدير قيمة الانتاج والاستهلاك الوسيط وبالتالي القيمة المضافة ومكوناتها لكافة المنشآت التي تمارس هذه الانشطة الاقتصادية من القطاع الخاص.

13.1.3 منتج الخدمات الحكومية:

لقد تميز عام 1994 بانه كان عاماً انتقالياً بالنسبة للسلطات العامة. فقد انتقلت السلطة في منطقتي غزة واريحا الى السلطة الوطنية الفلسطينية في شهر ايار من ذلك العام، وحدث بعد ذلك انتقال تدريجي في باقي المدن الفلسطينية خلال عام 1995.

ويتمثل اجمالي القيمة المضافة في حالة منتجي الخدمات الحكومية تعريفاً بمجموع تعويضات العاملين واهتلاك رأس المال الثابت والضرائب على الانتاج. اما الانتاج فيمكن تقديره عن طريق جمع قيمة الاستهلاك الوسيط المستخدم من قبل منتجي الخدمات الحكومية لاجمالي القيمة المضافة لهم.

وقد تم تقدير كل من تعويضات العاملين والاستهلاك الوسيط للحكومة المركزية من البيانات المتوفرة في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 1995 وعولجت هذه البيانات بما يعكس التقديرات المطلوبة لعام 1994. أما بالنسبة للسلطات المحلية فقد تم تحليل الميزانيات الختامية لعام 1994 لعينة من البلديات والمجالس القروية، والتي تم الحصول عليها من وزارة الحكم المحلي، بما مكن من تقدير قيم المتغيرات المطلوبة لكافة السلطات المحلية في الاراضي الفلسطينية.

وقد افترض ان استهلاك الاصول الثابتة التي تملكها الحكومة مساوياً للصفر، بالنظر لصعوبة تقدير المخزون الرأسمالي، حيث يوصي نظام الحسابات القومية (SNA 1993) باجراء تقديرات مستقلة لاهتلاك الاصول الثابتة اعتماداً على تقدير قيمة المخزون الرأسمالي. ويمكن ان يتم القيام بذلك عن طريق جمع بيانات متراكمة عن التكوين الرأسمالي

في الماضي وكذلك تقدير المعدلات التي تنخفض فيها كفاءة الاصول الثابتة عبر عمرها الزمني. وتعرف هذه الطريقة المتعلقة ببناء تقديرات عن التكوين الرأسمالي والتغير في المخزون الرأسمالي عبر السنوات المتلاحقة باسم "اسلوب الجرد المستمر".

وافترض أيضاً أن الضرائب على الانتاج المدفوعة من الحكومة قيمة مهمة، وبذلك يكون اجمالي القيمة المضافة مساوياً لمجموع تعويضات العاملين المقدر.

14.1.3 منتج الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم الاسر المعيشية:

لقد شمل مسح الخدمات الذي نفذته الدائرة ضمن سلسلة المسوح الاقتصادية لعام 1994، عينة من المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الاسر المعيشية. وتوفر نتائج هذا المسح بيانات عن الاستهلاك الوسيط لهذه المؤسسات وتعويضات العاملين وكذلك الضرائب على الانتاج واهلاك الاصول الثابتة.

ويمكن البيانات المذكورة اعلاه من احتساب اجمالي القيمة المضافة لهؤلاء المنتجين والتي تساوي تعريفاً تعويضات العاملين مضافاً اليها الضرائب على الانتاج واستهلاك الاصول الثابتة. وللحصول على قيمة الانتاج تضاف قيمة الاستهلاك الوسيط لاجمالي القيمة المضافة المحسوبة كما هو مذكور اعلاه. وتجدر الاشارة الى ان المسح وفر بيانات عن الاهلاك الدفترى للاصول الثابتة بالرغم من ان نظام الحسابات القومية يوصي بعدم استخدام الاهلاك الدفترى للاصول الثابتة كما هي مسجلة في السجلات المحاسبية التجارية. الا انه لصعوبة تقدير استهلاك الاصول الثابتة كما هو موصى به في النظام، تم استخدام الاهلاك الدفترى كتقدير تقريبي لهذا المتغير.

ولم يشمل مسح الخدمات أنشطة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) التي تقدم للاسر خدمات متنوعة غير هادفة للربح في حقول التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. ولذا فقد تم الحصول على ميزانية هذه الوكالة واضيفت التقديرات للمتغيرات ذات العلاقة بما تم تقديره من نتائج مسح الخدمات.

15.1.3 الاسر الخاصة التي تعين افراداً لاداء الاعمال المنزلية (الخدمات المنزلية):

لقد تم تقدير قيمة تعويضات العاملين في الخدمات المنزلية (خدم المنازل والسائقين والمزارعين) من مسح انفاق واستهلاك الاسرة الفلسطيني الذي نفذته الدائرة عن الفترة من تشرين اول الى حزيران من عام 1995. وعولج الرقم بما يعكس التقديرات المتوقعة لعام 94 بتخفيضه نسبة لعدد السكان وارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة. ولا يوجد استهلاك وسيط لنشاط الاسر المعيشية هذا، وبذلك فإن كلاً من قيمة الانتاج وجمالي القيمة المضافة مساوية لمجموع تعويضات العاملين المدفوعة لهؤلاء الذين قدموا مثل هذه الخدمات. وان الرقم المقدر صغير للغاية في الاراضي الفلسطينية لعام 1994.

16.1.3 خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة (FISIM):

يتم احتساب هذه القيمة على اساس انها تساوي مجموع دخل الملكية المستحق للوسطاء الماليين مطروحاً منه مجموع ما يستحق عليهم من فوائد. وان قيمة هذا الانتاج هو جزء من انتاج البنوك والمؤسسات المالية الاخرى دون ان يتم توزيعه على المستخدمين المختلفين لهذه الخدمة. وحسب نظام 1993، فإنه من حيث المبدأ، يجب توزيع اجمالي الانتاج حسب مختلف المستخدمين. ولكن بالنظر لصعوبة اجراء ذلك في الواقع العملي فإن غالبية الدول تقوم بتسجيل قيمة خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة على اساس انها استهلاك وسيط تجميعي لتصحيح قيمة الناتج المحلي الاجمالي (بند تصحيحي).

17.1.3 الرسوم الجمركية:

لقد وفرت سلسلة المسوح الاقتصادية لعام 1994 بيانات عن الرسوم الجمركية المدفوعة من قبل المنتجين الذين شملتهم المسوح. ويفترض ان تكون هذه القيمة شاملة لما يطلق عليه نظام الحسابات القومية (SNA 1993) رسوم الواردات والتي تتألف من الرسوم الجمركية اضافة الى الرسوم الاخرى على الواردات من سلع محددة والتي تدفع عند دخولها المنطقة الاقتصادية. وكذلك تشمل الضرائب على الواردات (باستثناء ضريبة القيمة المضافة) والتي تتألف من ضريبة المبيعات العامة ورسوم المكوس وما شابه.

لقد كان من الواضح ان الرقم الذي امكن تقديره صغير للغاية باعتبار ان عام 1994 كان انتقالياً بالنسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تولت الادارة بشكل تدريجي في الاراضي الفلسطينية. وان معظم الواردات من السلع قد دخلت الاراضي الفلسطينية من خلال الموانئ الاسرائيلية دون ان يجبي عليها أية رسوم جمركية فلسطينية. وقد استندى ذلك الافتراض ان قيمة هذه الرسوم الجمركية غير متوفرة.

18.1.3 ضريبة القيمة المضافة على الواردات مطروحاً منها الصادرات:

بما ان قيمة الانتاج في الحسابات القومية الفلسطينية مقيمة بأسعار السوق (اي اسعار المنتجين مضافاً اليها ضريبة القيمة المضافة)، وان الاستهلاك الوسيط مقيم بأسعار المشترين شاملاً ضريبة القيمة المضافة، فإن اجمالي القيمة المضافة التي تم الوصول اليها لكافة الأنشطة يجب ان تصحح بقيمة ضريبة القيمة المضافة على صافي الواردات (الواردات مطروحاً منها الصادرات) والتي تم تحصيلها من اسرائيل، وذلك للوصول الى الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق.

وقد تم الحصول على تقديرات ضريبة القيمة المضافة على صافي الواردات من وزارة المالية على اساس ما حصل وما يتوقع الحصول عليه من اسرائيل عن طريق المقاصة.

2.3 تقدير الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق:

1.2.3 الاتفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية:

لقد تم تقدير إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي بالاستناد إلى نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية، الذي امتدت فترة الإسناد الزمني له من 1995/10 إلى 1996/9. وقد شملت عينة هذا المسح حوالي 4800 أسرة معيشية، وبلغ معدل الاستجابة حوالي 95%. وتكمن المشكلة في استخدام مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية في أن فترة الإسناد تغطي جزءاً من عام 1995 ومعظم عام 1996 بما يعيق استخدام نتائجه لتقدير الإنفاق الاستهلاكي لعام 1994.

وقد أخذ بعين الاعتبار إمكانية الاستفادة من البيانات الإسرائيلية، لكن موثوقية هذه البيانات قد انخفضت بسبب الصعوبات التي واجهها الإسرائيليون في جمع البيانات من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اندلاع الانتفاضة عام 1987. ومنذ عام 1988، لم يقدّم مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بنشر أية تغييرات في المتوسطات المتحركة للإنفاق على الاستهلاك النهائي الخاص لا من عام إلى عام ولا حتى على كل عامين. وقد كانت الطريقة الإسرائيلية المتبعة في حساب الإنفاق الاستهلاكي الخاص تتمثل في احتساب الإنفاق الاستهلاكي على المنتجات الزراعية من الإحصاءات الزراعية وإحصاءات الواردات الزراعية، بينما تم تقدير الإنفاق الاستهلاكي على منتجات الصناعة التحويلية على أساس متوسط التعويضات لكل عامل. وبالنسبة للقيم المتعلقة بالخدمات التي تقدمها المؤسسات غير الهادفة للربح، فقد تم تقديرها وفقاً لمتغيرات مختلفة مثل عدد التلاميذ وأيام المكوث في المستشفيات... وما إلى ذلك (المصدر: الحسابات القومية ليهودا والسامرة ومنطقة غزة. 1968-1993، مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، كانون ثاني 1996).

وعند أخذ كل العوامل بالحسبان تقرر إلى أنه من المفضل استخدام مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية. وقد تم تعديل البيانات لتعكس عام 1994 من خلال تثبيت نتائج عام 1995-1996 باستخدام الرقم القياسي الإسرائيلي لأسعار المستهلك حيث تم تركيب رقم قياسي يعكس التغير في الأسعار بين سنة 1994 وسنة الإسناد الزمني للمسح، وكذلك أخذ بالاعتبار معدل نمو السكان. إلا أن هذه الطريقة تهمل النمو في الإنفاق الاستهلاكي من 1994 إلى 1996/1995 بسبب النمو في إنفاق الأسر المعيشية، ويؤدي ذلك على الأرجح لبعض الارتفاع في تقدير قيم الإنفاق الاستهلاكي لعام 1994.

2.2.3 الاتفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية:

وفقاً للتعريف فقد تم تقدير الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر على أساس أنه يساوي إنتاج هذه المؤسسات مخصصاً منه مبيعاتها من الخدمات للأسر. وتشمل الفقرة 14.1.3 على وصف المنهجية المستخدمة في تقدير إنتاج المؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقدير مبيعات هذه المؤسسات للأسر بالاستناد إلى نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية فيما يتعلق بالتعليم وخدمات المستشفيات.

3.2.3 الاتفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي:

يتم تقدير إنفاق الحكومة على الاستهلاك النهائي باعتبار انه يساوي مجموع إنتاج الأنشطة الحكومية مطروحاً منه المبيعات، وفقاً للتعريف الوارد في نظام الحسابات القومية 1993.

وقد تم تقدير المقبوضات من مبيعات الحكومة المركزية للأسر المعيشية بالاستناد إلى نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة فيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي على خدمات المستشفيات والتعليم والخدمات البريدية والعديد من الرسوم الأخرى مثل ترخيص السواقين والمركبات واصدار جوازات السفر وشهادات الميلاد وما شابه. أما فيما يتعلق بمبيعات السلطات المحلية (البلديات والمجالس القروية) والتي تشمل إيرادات هذه السلطات من مبيعات المياه والكهرباء، ورسوم التخلص من النفايات، ومبيدات الحشرات والعديد من الرسوم الأخرى، فقد تم تقديرها من خلال البيانات التي توفرت في ميزانيات هذه السلطات المحلية لعام 1994.

4.2.3 التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي والتغيرات في المخزون:

لقد وفرت سلسلة المسوح الاقتصادية للعام 1994 بيانات حول التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والتغير في المخزون لكافة الأنشطة المشمولة في سلسلة المسوح الاقتصادية.

أما بالنسبة للأنشطة غير المشمولة في سلسلة المسوح (باستثناء المساكن)، فقد تم تقدير التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي على أساس أنه يساوي نسبة ثابتة من إنتاجها. وقد قدرت هذه النسبة وفقاً للأنشطة التي شملتها المسوح لمجموع التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للإنتاج الكلي.

وتم تقدير التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في أنشطة الإيجارات المحتسبة بالاستناد إلى نتائج مسح الابنية القائمة حسب كلفة إنشاء المباني وتكلفة الصيانة الرأسمالية مطروحاً من ذلك التكوين الرأسمالي الثابت للمباني لكافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى باعتبار أن المسح المذكور شمل كافة أنواع الابنية.

وباستثناء الزراعة وصيد الأسماك فإن الأنشطة الاقتصادية التي لم تغطها المسوح الاقتصادية تقدم الخدمات. ويعتبر التغير في المخزون لهذه الأنشطة مساوياً للصفر. وبسبب النقص في البيانات، افترض أن التغير في المخزون لنشاط الزراعة مساوياً للصفر، على الرغم من أن "المنتجات تحت التشغيل" قد تكون ذي أهمية خاصة في مجال الإنتاج الحيواني.

5.2.3 الصادرات والواردات من السلع والخدمات:

لم تتوفر أية بيانات احصائية حول الواردات من السلع والخدمات للسنة المحاسبية 1994. وقد تم تقدير صافي الصادرات بأنه يساوي القيمة المتبقية بعد طرح الإنفاق الاستهلاكي و التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي والذي تم التوصل إليه من خلال أسلوب الإنتاج.

وقد قورنت هذه القيمة مع تقدير قيمة المبادلات التجارية مع اسرائيل والتي تم استنتاجها من مقاصة ضريبة القيمة المضافة بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل لعام 1995.

3.3 تقدير الدخل القومي الاجمالي (GNI):

يساوي الدخل القومي الإجمالي تعريفاً الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الدخل الأولي المستحق لغير المقيمين مضافاً إليه الدخل الأولي المقبوض من غير المقيمين. ويتألف الدخل الأولي من الضرائب مخصوماً منها الإعانات على الإنتاج، وتعويضات العاملين (المقيمين منهم)، والدخل من الملكية سواء كان على شكل فوائد أو أسهم أو إيرادات معاد استثمارها والدخول المشابهة التي يتلقاها مالكو الأصول المالية .

وقد افترض أن صافي الضرائب مطروحاً منها الإعانات على الإنتاج المدفوع لباقي العالم مطروحاً منها المقبوض من باقي العالم قيمة مهمة. كذلك الأمر بالنسبة لتعويضات العاملين المستحقة لباقي العالم أعتبرت هي الاخرى أنها قيمة صغيرة يمكن اهمالها.

وتم تقدير تعويضات العاملين المستحقة من بقية العالم، فيما يتعلق بالفلسطينيين العاملين في إسرائيل من مسح انفاق واستهلاك الاسرة 1995-1996 الذي وفر بيانات عن تعويضات العاملين في داخل الخط الاخضر، وقد تم تثبيط قيمة هذه التعويضات بالرقم القياسي لاسعار المستهلك ليعكس القيم المطلوبة لعام 1994 وكذلك افترض ان نسبة زيادة عدد العاملين مماثلة لنمو السكان بين عام 1994 وفترة المسح وعدلت التقديرات بناء على ذلك. اما فيما يتعلق بالقدس الشرقية فقد تمت الاستفادة من بيانات مسح القوى العاملة لعام 1995 لتقدير تعويضات العاملين في اسرائيل بما في ذلك العاملين في القدس الغربية.

وبالنسبة لدخل الملكية، فإنه لم يتم عمل أية تقديرات له بسبب عدم توفر أية معلومات حول بنود هذا الدخل.

جدول 1-1: الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية (مليون دولار)

TABLE 1-1: GROSS DOMESTIC PRODUCT BY ECONOMIC ACTIVITY IN WEST BANK
AND GAZA STRIP AT CURRENT PRICES (IN MILLION US \$)

1994

No.	Economic Activities	اجمالي القيمة المضافة Gross Value Added	الاستهلاك الوسيط Intermediate Consumption	الانتاج Output	الرقم النشاط الاقتصادي
A.	Industries	2430.80	1942.49	4373.29	أ. الصناعات
1-	Agriculture and Fishing	408.06	171.09	579.15	1- الزراعة وصيد الاسماك
2-	Mining, Manufacturing, Electricity and Water	417.35	624.66	1042.01	2- التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
	Mining and Quarrying	15.01	14.06	29.07	التعدين واستغلال المحاجر
	Manufacturing	380.36	588.32	968.68	الصناعة التحويلية
	Electricity & Water Supply	21.98	22.28	44.26	امدادات المياه والكهرباء
3-	Construction	270.06	686.62	951.39	3- الانشاءات
4-	Wholesale & Retail Trade	459.02	137.08	596.10	4- تجارة الجملة والتجزئة
5-	Transport	217.38	178.22	395.60	5- النقل
6-	Financial Intermediation	62.27	13.58	75.85	6- الوساطة المالية
7-	Services	596.66	140.56	737.22	7- الخدمات
	Real Estate and Business Services	517.27	64.07	581.34	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
	Community, Social & Personal Services	17.18	9.09	26.27	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
	Hotels & Restaurants	31.13	47.32	78.45	المطاعم والفنادق
	Education	11.15	6.35	17.50	التعليم
	Health & Social Work	19.98	13.68	33.66	الصحة والعمل الاجتماعي
B.	Producers of Government Services	369.12	303.12	672.24	ب. منتجو الخدمات الحكومية
C.	Producers of Private Non-Profit Services to Households	170.08	49.86	219.94	ج. منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية
D.	Private Households with Employed Persons	0.79	0.00	0.79	د. الخدمات المنزلية
	Less: FISIM	-15.61	15.61	0.00	ناقص : خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
	Plus: Customs Duties	--	--	--	زائد : الرسوم الجمركية
	Plus: VAT on Imports, Net	20.00	0.00	20.00	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
	TOTAL	2975.18	2311.08	5286.26	المجموع
	Gross Domestic Product	2975.18			الناتج المحلي الاجمالي

جدول 1-2: الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية (مليون دولار)

TABLE 1-2: GROSS DOMESTIC PRODUCT BY ECONOMIC ACTIVITY IN REMAINING WEST BANK AND GAZA STRIP AT CURRENT PRICES (IN MILLION US \$)

1994

No.	Economic Activities	اجمالي القيمة المضافة Gross Value Added	الاستهلاك الوسيط Intermediate Consumption	الانتاج Output	الرقم النشاط الاقتصادي
A.	Industries	2129.00	1678.61	3807.61	أ. الصناعات
1-	Agriculture and Fishing	399.45	167.40	566.85	1- الزراعة وصيد الاسماك
2-	Mining, Manufacturing, Electricity and Water	349.67	539.21	888.88	2- التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
	Mining and Quarrying	15.01	14.06	29.07	التعدين واستغلال المحاجر
	Manufacturing	313.99	510.31	824.30	الصناعة التحويلية
	Electricity & Water Supply	20.67	14.84	35.51	امدادات المياه والكهرباء
3-	Construction	232.27	578.82	805.80	3- الانشاءات
4-	Wholesale & Retail Trade	408.26	117.49	525.75	4- تجارة الجملة والتجزئة
5-	Transport	191.08	156.96	348.04	5- النقل
6-	Financial Intermediation	53.23	11.31	64.54	6- الوساطة المالية
7-	Services	495.04	116.74	611.78	7- الخدمات
	Real Estate and Business Services	435.99	58.92	494.91	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
	Community, Social & Personal Services	14.31	6.44	20.75	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
	Hotels & Restaurants	20.98	36.32	57.30	المطاعم والفنادق
	Education	8.52	4.44	12.96	التعليم
	Health & Social Work	15.24	10.62	25.86	الصحة والعمل الاجتماعي
B.	Producers of Government Services	343.22	290.84	634.06	ب. منتجو الخدمات الحكومية
C.	Producers of Private Non-Profit Services to Households	145.10	44.15	189.25	ج. منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية
D.	Private Households with Employed Persons	0.55	0.00	0.55	د. الخدمات المنزلية
	Less: FISIM	-13.34	13.34	0.00	ناقص : خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
	Plus: Customs Duties	--	--	--	زائد : الرسوم الجمركية
	Plus: VAT on Imports, Net	20.00	0.00	20.00	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
	T O T A L	2624.53	2026.94	4651.47	المجموع
	Gross Domestic Product	2624.53			الناتج المحلي الاجمالي

جدول 1-3: الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في القدس بالاسعار الجارية (مليون دولار)

TABLE 1-3: GROSS DOMESTIC PRODUCT BY ECONOMIC ACTIVITY AT CURRENT PRICES
IN JERUSALEM (IN MILLION US \$)

1994

No.	Economic Activities	اجمالي القيمة المضافة Gross Value Added	الاستهلاك الوسيط Intermediate Consumption	الانتاج Output	الرقم النشاط الاقتصادي
A.	Industries	301.80	263.88	565.68	أ. الصناعات
1-	Agriculture and Fishing	8.61	3.69	12.30	1- الزراعة وصيد الاسماك
2-	Mining and Quarrying	67.68	85.45	153.13	2- التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
	Mining and Quarrying	0.00	0.00	0.00	التعدين واستغلال المحاجر
	Electricity & Water Supply	66.37	78.01	144.38	الصناعة التحويلية
	Electricity & Water Supply	1.31	7.44	8.75	امدادات المياه والكهرباء
3-	Construction	37.79	107.80	145.59	3- الانشاءات
4-	Wholesale & Retail Trade	50.76	19.59	70.35	4- تجارة الجملة والتجزئة
5-	Transport	26.30	21.26	47.56	5- النقل
6-	Financial Intermediation	9.04	2.27	11.31	6- الوساطة المالية
7-	Services	101.62	23.82	125.44	7- الخدمات
	Real Estate and Business Services	81.28	5.15	86.43	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
	Community, Social & Personal Services	2.87	2.65	5.52	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
	Hotels & Restaurants	10.15	11.00	21.15	المطاعم والفنادق
	Education	2.63	1.91	4.54	التعليم
	Health & Social Work	4.74	3.06	7.80	الصحة والعمل الاجتماعي
B.	Producers of Government Services	25.90	12.28	38.18	ب. منتجو الخدمات الحكومية
C.	Producers of Private Non-Profit Services to Households	24.98	5.71	30.69	ج. منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية
D.	Private Households with Employed Persons	0.24	0.00	0.24	د. الخدمات المنزلية
	Less: FISIM	-2.27	2.27	0.00	ناقص : خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
	Plus: Customs Duties	--	--	--	زائد : الرسوم الجمركية
	Plus: VAT on Imports, Net	0.00	0.00	0.00	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
	TOTAL	350.65	284.14	634.79	المجموع
	Gross Domestic Product	350.65			الناتج المحلي الاجمالي

جدول 1-4: الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية بالاسعار الجارية (مليون دولار)

TABLE 1-4: GROSS DOMESTIC PRODUCT BY ECONOMIC ACTIVITY
IN REMAINING WEST BANK AT CURRENT PRICES (IN MILLION US \$)

1994

No.	Economic Activities	اجمالي القيمة المضافة Gross Value Added	الاستهلاك الوسيط Intermediate Consumption	الانتاج Output	الرقم النشاط الاقتصادي
A.	Industries	1430.88	1181.86	2612.74	أ. الصناعات
1-	Agriculture and Fishing	280.05	119.60	399.65	1- الزراعة وصيد الاسماك
2-	Mining, Manufacturing, Electricity and Water	240.45	395.03	635.48	2- التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
	Mining and Quarrying	15.01	14.06	29.07	التعدين واستغلال المحاجر
	Manufacturing	219.07	372.53	591.60	الصناعة التحويلية
	Electricity & Water Supply	6.37	8.44	14.81	امدادات المياه والكهرباء
3-	Construction	162.31	369.31	531.62	3- الانشاءات
4-	Wholesale & Retail Trade	276.57	77.38	353.95	4- تجارة الجملة والتجزئة
5-	Transport	142.86	117.50	260.36	5- النقل
6-	Financial Intermediation	32.23	7.21	39.44	6- الوساطة المالية
7-	Services	296.41	95.83	392.24	7- الخدمات
	Real Estate and Business Services	250.10	52.12	302.22	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
	Community, Social & Personal Services	9.97	2.96	12.93	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
	Hotels & Restaurants	18.82	28.50	47.32	المطاعم والفنادق
	Education	5.87	3.24	9.11	التعليم
	Health & Social Work	11.65	9.01	20.66	الصحة والعمل الاجتماعي
B.	Producers of Government Services	200.48	172.61	373.09	ب. منتجو الخدمات الحكومية
C.	Producers of Private Non-Profit Services to Households	78.55	25.98	104.53	ج. منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية
D.	Private Households with Employed Persons	0.43	0.00	0.43	د. الخدمات المنزلية
	Less: FISIM	-8.00	8.00	0.00	ناقص : خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
	Plus: Customs Duties	--	--	--	زائد : الرسوم الجمركية
	Plus: VAT on Imports, Net	13.10	0.00	13.10	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
	T O T A L	1715.44	1388.45	3103.89	المجموع
	Gross Domestic Product	1715.44			الناتج المحلي الاجمالي

جدول 1-5: الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في قطاع غزة بالاسعار الجارية (مليون دولار)

TABLE 1-5: GROSS DOMESTIC PRODUCT BY ECONOMIC ACTIVITY
IN GAZA STRIP AT CURRENT PRICES (IN MILLION US \$)

1994

No.	Economic Activities	اجمالي القيمة المضافة Gross Value Added	الاستهلاك الوسيط Intermediate Consumption	الانتاج Output	الرقم النشاط الاقتصادي
A.	Industries	698.12	496.75	1194.87	أ. الصناعات
1-	Agriculture and Fishing	119.40	47.80	167.20	1- الزراعة وصيد الاسماك
2-	Mining, Manufacturing, Electricity and Water	109.22	144.18	253.40	2- التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
	Mining and Quarrying	0.00	0.00	0.00	التعدين واستغلال المحاجر
	Manufacturing	94.92	137.78	232.70	الصناعة التحويلية
	Electricity & Water Supply	14.30	6.40	20.70	امدادات المياه والكهرباء
3-	Construction	69.96	200.19	270.15	3- الانشاءات
4-	Wholesale & Retail Trade	131.69	40.11	171.80	4- تجارة الجملة والتجزئة
5-	Transport	48.22	39.46	87.68	5- النقل
6-	Financial Intermediation	21.00	4.10	25.10	6- الوساطة المالية
7-	Services	198.63	20.91	219.54	7- الخدمات
	Real Estate and Business Services	185.89	6.80	192.69	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
	Community, Social & Personal Services	4.34	3.48	7.82	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
	Hotels & Restaurants	2.16	7.82	9.98	المطاعم والفنادق
	Education	2.65	1.20	3.85	التعليم
	Health & Social Work	3.59	1.61	5.20	الصحة والعمل الاجتماعي
B.	Producers of Government Services	142.74	118.23	260.97	ب. منتجو الخدمات الحكومية
C.	Producers of Private Non-Profit Services to Households	66.55	18.17	84.72	ج. منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية
D.	Private Households with Employed Persons	0.12	0.00	0.12	د. الخدمات المنزلية
	Less: FISIM	-5.34	5.34	0.00	ناقص : خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
	Plus: Customs Duties	--	--	--	زائد : الرسوم الجمركية
	Plus: VAT on Imports, Net	6.90	0.00	6.90	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
	T O T A L	909.09	638.49	1547.58	المجموع
	Gross Domestic Product	909.09			الناتج المحلي الاجمالي

(جدول 2-1: حساب توليد الدخل حسب النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية (مليون دولار

TABLE 2-1: GENERATION OF INCOME ACCOUNTS BY ECONOMIC ACTIVITY IN
WEST BANK AND GAZA STRIP AT CURRENT PRICES (IN MILLION US \$)

1994

No.	Economic Activities	اجمالي فائض التشغيل Gross Operating Surplus	الضرائب على الانتاج ناقص الاعانات Taxes on Production less Subsidies	تعويضات العاملين Compensation of Employees	اجمالي القيمة المضافة Gross Value Added	النشاط الاقتصادي	الرقم
A.	Industries	1953.15	71.75	405.90	2430.80	الصناعات	أ.
1-	Agriculture and Fishing	398.40	0.00	9.66	408.06	الزراعة وصيد الاسماك	1-
2-	Mining, Manufacturing, Electricity and Water	266.63	26.44	124.28	417.35	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	2-
	Mining and Quarrying	9.22	1.64	4.15	15.01	التعدين واستغلال المحاجر	
	Manufacturing	239.14	24.64	116.58	380.36	الصناعة التحويلية	
	Electricity & Water Supply	18.27	0.16	3.55	21.98	امدادات المياه والكهرباء	
3-	Construction	161.84	6.70	102.21	270.06	الانشاءات	3-
4-	Wholesale & Retail Trade	395.30	5.16	58.56	459.02	تجارة الجملة والتجزئة	4-
5-	Transport	135.19	18.63	63.56	217.38	النقل	5-
6-	Financial Intermediation	50.60	5.22	6.45	62.27	الوساطة المالية	6-
7-	Services	545.19	9.65	41.82	596.66	الخدمات	7-
	Real Estate and Business Services	502.17	5.59	9.51	517.27	الانشطة العقارية والإيجارية والتجارية	
	Community, Social & Personal Services	12.61	0.82	3.75	17.18	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	
	Hotels & Restaurants	19.57	1.49	10.07	31.13	المطاعم والفنادق	
	Education	-1.50	0.90	11.75	11.15	التعليم	
	Health & Social Work	12.39	0.85	6.74	19.98	الصحة والعمل الاجتماعي	
B.	Producers of Government Services	0.00	0.00	369.12	369.12	منتجو الخدمات الحكومية	ب.
C.	Producers of Private Non-Profit Services to Households	10.05	0.74	159.29	170.08	منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية	ج.
D.	Private Households with Employed Persons	0.00	0.00	0.79	0.79	الخدمات المنزلية	د.
	Less: FISIM	-15.61	0.00	0.00	-15.61	ناقص : خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	
	Plus: Customs Duties	--	--	--	--	زائد : الرسوم الجمركية	
	Plus: VAT on Imports, Net	0.00	20.00	0.00	20.00	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	
	TOTAL	1947.59	92.49	935.10	2975.18	المجموع	

(جدول 2-2: حساب توليد الدخل حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية (مليون دولار

TABLE 2-2: GENERATION OF INCOME ACCOUNT BY ECONOMIC ACTIVITY IN REMAINING
WEST BANK AND GAZA STRIP AT CURRENT PRICES (IN MILLION US \$)

1994

No.	Economic Activities	اجمالي فائض التشغيل Gross Operating Surplus	الضرائب على الانتاج ناقص الاعانات Taxes on Production less Subsidies	تعويضات العاملين Compensation of Employees	اجمالي القيمة المضافة Gross Value Added	الرقم النشاط الاقتصادي
A.	Industries	1725.74	52.34	350.92	2129.00	أ. الصناعة
1-	Agriculture and Fishing	389.93	0.00	9.52	399.45	1- الزراعة وصيد الاسماك
2-	Mining, Manufacturing, Electricity and Water	214.19	21.25	114.23	349.67	2- التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
	Mining and Quarrying	9.22	1.64	4.15	15.01	التعدين واستغلال المحاجر
	Manufacturing	187.32	19.57	107.10	313.99	الصناعة التحويلية
	Electricity & Water Supply	17.65	0.04	2.98	20.67	امدادات المياه والكهرباء
3-	Construction	135.20	6.49	91.27	232.27	3- الانشاءات
4-	Wholesale & Retail Trade	361.17	0.02	47.07	408.26	4- تجارة الجملة والتجزئة
5-	Transport	117.15	16.51	57.42	191.08	5- النقل
6-	Financial Intermediation	43.26	4.49	5.48	53.23	6- الوساطة المالية
7-	Services	464.84	3.63	26.57	495.04	7- الخدمات
	Real Estate and Business Services	426.37	1.69	7.93	435.99	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
	Community, Social & Personal Services	11.72	0.38	2.21	14.31	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
	Hotels & Restaurants	15.26	0.45	5.27	20.98	المطاعم والفنادق
	Education	1.47	0.58	6.47	8.52	التعليم
	Health & Social Work	10.02	0.53	4.69	15.24	الصحة والعمل الاجتماعي
B.	Producers of Government Services	0.00	0.00	343.22	343.22	ب. منتجو الخدمات الحكومية
C.	Producers of Private Non-Profit Services to Households	9.04	0.17	135.89	145.10	ج. منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية
D.	Private Households with Employed Persons	0.00	0.00	0.55	0.55	د. الخدمات المنزلية
	Less: FISIM	-13.34	0.00	0.00	-13.34	ناقص : خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
	Plus: Customs Duties	--	--	--	--	زائد : الرسوم الجمركية
	Plus: VAT on Imports, Net	0.00	20.00	0.00	20.00	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
	TOTAL	1721.44	72.51	830.58	2624.53	المجموع

(جدول 2-3: حساب توليد الدخل حسب النشاط الاقتصادي في القدس بالاسعار الجارية (مليون دولار

TABLE 2-3: GENERATION OF INCOME ACCOUNT BY ECONOMIC ACTIVITY IN JERUSALEM
AT CURRENT PRICES (IN MILLION US \$)

1994					
No.	Economic Activities	اجمالي فائض التشغيل Gross Operating Surplus	الضرائب على الانتاج ناقص الاعانات Taxes on Production less Subsidies	تعويضات العاملين Compensation of Employees	اجمالي القيمة المضافة Gross Value Added
A	Industries	227.41	19.41	54.98	301.80
1-	Agriculture and Fishing	8.47	0.00	0.14	8.61
2-	Mining, Manufacturing, Electricity and Water	52.44	5.19	10.05	67.68
2-1	Mining and Quarrying	0.00	0.00	0.00	0.00
2-2	Manufacturing	51.82	5.07	9.48	66.37
2-3	Electricity & Water Supply	0.62	0.12	0.57	1.31
3-	Construction	26.64	0.21	10.94	37.79
4-	Wholesale & Retail Trade	34.13	5.14	11.49	50.76
5-	Transport	18.04	2.12	6.14	26.30
6-	Finance & Insurance	7.34	0.73	0.97	9.04
7-	Services	80.35	6.02	15.25	101.62
	Real Estate and Business Services	75.80	3.90	1.58	81.28
	Community, Social & Personal Services	0.89	0.44	1.54	2.87
	Hotels & Restaurants	4.31	1.04	4.80	10.15
	Education	-2.97	0.32	5.28	2.63
	Health & Social Work	2.37	0.32	2.05	4.74
B.	Producers of Government Services	0.00	0.00	25.90	25.90
C.	Producers of Private Non-Profit Services to Households	1.01	0.57	23.40	24.98
D.	Private Households with Employed Persons	0.00	0.00	0.24	0.24
	Less: FISIM	-2.27	0.00	0.00	-2.27
	Plus: Customs Duties	--	--	--	--
	Plus: VAT on Imports, Net	0.00	0.00	0.00	0.00
T O T A L		226.15	19.98	104.52	350.65

(جدول 2-4: حساب توليد الدخل حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية بالاسعار الجارية (مليون دولار

TABLE 2-4: GENERATION OF INCOME ACCOUNT BY ECONOMIC ACTIVITY

REMAINING WEST BANK AT CURRENT PRICES (IN MILLION US \$)

1994

الرقم	النشاط الاقتصادي	اجمالي القيمة المضافة	تعويضات العاملين	الضرائب على الانتاج ناقص الاعانات	اجمالي فائض التشغيل	No.	Economic Activities
		Gross Value Added	Compensation of Employees	Taxes on Production less Subsidies	Gross Operating Surplus		
أ-	الصناعات	1430.88	236.74	40.00	1154.14	A.	Industries
1-	الزراعة وصيد الاسماك	280.05	5.70	0.00	274.35	1-	Agriculture and Fishing
2-	التعدين، الصناعة التحويلية والمياة والكهرباء	240.45	84.83	16.66	138.96	2-	Mining, Manufacturing, Electricity and Water
	التعدين واستغلال المحاجر	15.01	4.15	1.64	9.22		Mining and Quarrying
	الصناعة التحويلية	219.07	78.60	14.99	125.48		Manufacturing
	امدادات المياه والكهرباء	6.37	2.08	0.03	4.26		Electricity & Water Supply
3-	الانشاءات	162.31	68.51	5.14	88.66	3-	Construction
4-	تجارة الجملة والتجزئة	276.57	35.78	0.01	240.78	4-	Wholesale & Retail Trade
5-	النقل	142.86	17.62	12.46	112.78	5-	Transport
6-	الوساطة المالية	32.23	3.49	2.90	25.84	6-	Financial Intermediation
7-	الخدمات	296.41	20.81	2.83	272.77	7-	Services
	الانشطة العقارية والاجارية والتجارية	250.10	5.54	1.33	243.23		Real Estate and Business Services
	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	9.97	1.45	0.22	8.30		Community, Social & Personal Services
	المطاعم والفنادق	18.82	5.08	0.40	13.34		Hotels & Restaurants
	التعليم	5.87	4.64	0.41	0.82		Education
	الصحة والعمل الاجتماعي	11.65	4.10	0.47	7.08		Health & Social Work
ب-	منتجات الخدمات الحكومية	200.48	200.48	0.00	0.00	B.	Producers of Government Services
ج-	منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية	78.55	70.47	0.13	7.95	C.	Producers of Private Non-Profit Services to Households
د-	الخدمات المنزلية	0.43	0.43	0.00	0.00	D.	Private Households with Employed Persons
	ناقص : خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	-8.00	0.00	0.00	-8.00		Less: FISIM
	زائد : الرسوم الجمركية	--	--	--	--		Plus: Customs Duties
	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	13.10	0.00	13.10	0.00		Plus: VAT on Imports, Net
	المجموع	1715.44	508.12	53.23	1154.09		TOTAL

(جدول 2-5: حساب توليد الدخل حسب النشاط الاقتصادي في قطاع غزة بالاسعار الجارية (مليون دولار

**TABLE 2-5: GENERATION OF INCOME ACCOUNT BY ECONOMIC ACTIVITY
IN GAZA STRIP AT CURRENT PRICES (IN MILLION US \$)**

1994

No.	Economic Activities	اجمالي فائض التشغيل Gross Operating Surplus	الضرائب على الانتاج ناقص الاعانات Taxes on Production less Subsidies	تعويضات العاملين Compensation of Employees	اجمالي القيمة المضافة Gross Value Added	النشاط الاقتصادي	الرقم
A.	Industries	571.60	12.34	114.18	698.12	أ- الصناعة	أ-
1-	Agriculture and Fishing	115.58	0.00	3.82	119.40	1- الزراعة وصيد الاسماك	1-
2-	Mining, Manufacturing, Electricity and Water	75.23	4.59	29.40	109.22	2- التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	2-
	Mining and Quarrying	0.00	0.00	0.00	0.00	التعدين واستغلال المحاجر	
	Manufacturing	61.84	4.58	28.50	94.92	الصناعة التحويلية	
	Electricity & Water Supply	13.39	0.01	0.90	14.30	امدادات المياه والكهرباء	
3-	Construction	46.54	1.30	22.12	69.96	3- الانشاءات	3-
4-	Wholesale & Retail Trade	120.39	0.01	11.29	131.69	4- تجارة الجملة والتجزئة	4-
5-	Transport	4.37	4.05	39.80	48.22	5- النقل	5-
6-	Financial Intermediation	17.42	1.59	1.99	21.00	6- الوساطة المالية	6-
7-	Services	192.07	0.80	5.76	198.63	7- الخدمات	7-
	Real Estate and Business Services	183.14	0.36	2.39	185.89	الانشطة العقارية والاجارية والتجارية	
	Community, Social & Personal Services	3.42	0.16	0.76	4.34	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	
	Hotels & Restaurants	1.92	0.05	0.19	2.16	المطاعم والفنادق	
	Education	0.65	0.17	1.83	2.65	التعليم	
	Health & Social Work	2.94	0.06	0.59	3.59	الصحة والعمل الاجتماعي	
B.	Producers of Government Services	0.00	0.00	142.74	142.74	ب- منتجو الخدمات الحكومية	ب-
C.	Producers of Private Non-Profit Services to Households	1.09	0.04	65.42	66.55	ج- منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية	ج-
D.	Private Households with Employed Persons	0.00	0.00	0.12	0.12	د- الخدمات المنزلية	د-
	Less: FISIM	-5.34	0.00	0.00	-5.34	ناقص : خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	
	Plus: Customs Duties	--	--	--	--	زائد : الرسوم الجمركية	
	Plus: VAT on Imports, Net	0.00	6.90	0.00	6.90	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	
	TOTAL	567.35	19.28	322.46	909.09	المجموع	

TABLE 3: PERCENTAGE CONTRIBUTION TO GROSS DOMESTIC PRODUCT BY ECONOMIC ACTIVITY AND REGION

1994

No.	Economic Activities	قطاع غزة (%) Gaza Strip %	باقي الضفة الغربية (%) Remaining West Bank %	القدس (%) Jerusalem %	باقي الضفة الغربية وقطاع غزة (%) R. West Bank & Gaza Strip %	الضفة الغربية وقطاع غزة (%) West Bank & Gaza Strip %	النشاط الاقتصادي	الرقم
A	Industries	76.8	83.4	86.1	81.1	81.7	الصناعات	أ-
1-	Agriculture and Fishing	13.1	16.3	2.5	15.2	13.7	الزراعة وصيد الأسماك	1-
2-	Mining, Manufacturing, Electricity and Water	12.0	14.0	19.3	13.3	14.0	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	2-
	Mining and Quarrying	0.0	0.9	0.0	0.6	0.5	التعدين واستغلال المحاجر	
	Manufacturing	10.4	12.8	18.9	12.0	12.8	الصناعات التحويلية	
	Electricity & Water Supply	1.6	0.4	0.4	0.8	0.7	إمدادات المياه والكهرباء	
3-	Construction	7.7	9.5	10.8	8.8	9.1	الإنشاءات	3-
4-	Wholesale & Retail Trade	14.5	16.1	14.5	15.6	15.4	تجارة الجملة والتجزئة	4-
5-	Transport	5.3	8.3	7.5	7.3	7.3	النقل	5-
6-	Financial Intermediation	2.3	1.9	2.6	2.0	2.1	الوساطة المالية	6-
7-	Services	21.8	17.3	29.0	18.9	20.1	الخدمات	7-
	Real Estate and Business Services	20.4	14.6	23.2	16.6	17.4	الأنشطة العقارية والإيجارية والإيجارية	
	Community, Social & Personal Services	0.5	0.6	0.8	0.5	0.6	الأنشطة الخدمية المجتمعية والاجتماعية والشخصية	
	Hotels & Restaurants	0.2	1.1	2.9	0.8	1.0	المطاعم والفنادق	
	Education	0.3	0.3	0.8	0.3	0.4	التعليم	
	Health & Social Work	0.4	0.7	1.4	0.6	0.7	الصحة والعمل الاجتماعي	
B.	Producers of Government Services	15.7	11.7	7.4	13.1	12.4	منتجات الخدمات الحكومية	ب-
C.	Producers of Private Non-Profit Services to Households	7.3	4.6	7.1	5.5	5.7	منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية	ج-
D-	Private households with employed persons	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	الخدمات المنزلية	د-
	Less: FISIM	-0.6	-0.5	-0.6	-0.5	-0.5	ناقص : خدمات الوساطة المالية المقاسة غير مباشرة	
	Plus: Customs Duties	--	--	--	--	--	زائد : الرسوم الجمركية	
	Plus: VAT on Imports, Net	0.8	0.8	0.0	0.8	0.7	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	
	T O T A L	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	

جدول 4-1: الناتج المحلي الاجمالي والاتفاق عليه في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية (مليون دولار)

**TABLE 4-1: GROSS DOMESTIC PRODUCT BY EXPENDITURE AT CURRENT PRICES
IN WEST BANK AND GAZA STRIP (IN MILLION US \$)**

1994

	Final Use	النسبة % Percent %	القيمة Value	الاستخدام النهائي	
A-	Final Consumption Expenditure	126.2	3755.22	الاتفاق الاستهلاكي النهائي	أ-
	-Households Final Consumption Expenditure	100.0	2974.97	الاتفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية	
	-Government Final Consumption Expenditure	19.4	576.85	الاتفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	
	-NPISH Final Consumption Expenditure	6.8	203.40	الاتفاق الاستهلاكي النهائي لمنتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية	
B-	Gross Capital Formation	36.1	1073.33	التكوين الراسمالي الاجمالي	ب-
	-Gross Fixed Capital Formation	35.6	1058.27	التكوين الراسمالي الثابت الاجمالي	
	-Changes in Inventories	0.5	15.06	التغير في المخزون	
C-	Net Export of Goods and Services	-62.3	-1853.37	صافي الصادرات من السلع والخدمات	ج-
	Plus Net Errors and Omissions			وصافي الخطأ والسهو	
	Gross Domestic Product	100.0	2975.18	الناتج المحلي الاجمالي	

جدول 4-2: الناتج المحلي الاجمالي والانفاق عليه في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية (مليون دولار)

TABLE 4-2: GROSS DOMESTIC PRODUCT BY EXPENDITURE AT CURRENT PRICES
IN REMAINING WEST BANK AND GAZA STRIP (IN MILLION US \$)

1994

	Final Use	النسبة % Percent %	القيمة Value	الاستخدام النهائي	
A-	Final Consumption Expenditure	127.0	3333.65	الانفاق الاستهلاكي النهائي	أ-
	-Households Final Consumption Expenditure	99.3	2605.55	الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية	
	-Government Final Consumption Expenditure	20.9	548.04	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	
	-NPISH Final Consumption Expenditure	6.9	180.06	الانفاق الاستهلاكي النهائي لمنتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية	
B-	Gross Capital Formation	36.6	959.62	التكوين الراسمالي الاجمالي	ب-
	-Gross Fixed Capital Formation	34.9	914.95	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي	
	-Changes in Inventories	1.7	44.67	التغير في المخزون	
C-	Net Export of Goods and Services	-63.6	-1668.74	صافي الصادرات من السلع والخدمات	ج-
	Plus Net Errors and Omissions			وصافي الخطأ والسهو	
	Gross Domestic Product	100.0	2624.53	الناتج المحلي الاجمالي	

جدول 4-3: الناتج المحلي الاجمالي والاتفاق عليه في القدس بالاسعار الجارية (مليون دولار)

**TABLE 4-3: GROSS DOMESTIC PRODUCT BY EXPENDITURE AT CURRENT PRICES
IN JERUSALEM (IN MILLION US \$)**

1994

	Final Use	النسبة % Percent %	القيمة Value	الاستخدام النهائي	
A-	Final Consumption Expenditure	120.2	421.57	الاتفاق الاستهلاكي النهائي	أ-
	-Households Final Consumption Expenditure	105.4	369.42	الاتفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية	
	-Government Final Consumption Expenditure	8.2	28.81	الاتفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	
	-NPISH Final Consumption Expenditure	6.7	23.34	الاتفاق الاستهلاكي النهائي لمنتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية	
B-	Gross Capital Formation	32.4	113.71	التكوين الراسمالي الاجمالي	ب-
	-Gross Fixed Capital Formation	40.9	143.32	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي	
	-Changes in Inventories	-8.4	-29.61	التغير في المخزون	
C-	Net Export of Goods and Services	-52.7	-184.63	صافي الصادرات من السلع والخدمات	ج-
	Plus Net Errors and Omissions			وصافي الخطأ والسهو	
	Gross Domestic Product	100.0	350.65	الناتج المحلي الاجمالي	

جدول 4-4: الناتج المحلي الاجمالي والاتفاق عليه في باقي الضفة الغربية بالاسعار الجارية (مليون دولار)

**TABLE 4-4: GROSS DOMESTIC PRODUCT BY EXPENDITURE AT CURRENT PRICES
IN REMAINING WEST BANK AND GAZA STRIP (IN MILLION US \$)**

1994

	Final Use	النسبة % Percent %	القيمة Value	الاستخدام النهائي	
A-	Final Consumption Expenditure	127.5	2186.65	الاتفاق الاستهلاكي النهائي	أ-
	-Households Final Consumption Expenditure	103.4	1774.57	الاتفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية	
	-Government Final Consumption Expenditure	18.3	314.05	الاتفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	
	-NPISH Final Consumption Expenditure	5.7	98.03	الاتفاق الاستهلاكي النهائي لمنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية	
B-	Gross Capital Formation	37.7	646.64	التكوين الراسمالي الاجمالي	ب-
	-Gross Fixed Capital Formation	35.2	604.58	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي	
	-Changes in Inventories	2.5	42.06	التغير في المخزون	
C-	Net Export of Goods and Services	-65.2	-1117.85	صافي الصادرات من السلع والخدمات	ج-
	Plus Net Errors and Omissions			وصافي الخطأ والسهو	
	Gross Domestic Product	100.0	1715.44	الناتج المحلي الاجمالي	

جدول 4-5: الناتج المحلي الاجمالي والاتفاق عليه في قطاع غزة بالاسعار الجارية (مليون دولار)

**TABLE 4-5: GROSS DOMESTIC PRODUCT BY EXPENDITURE AT CURRENT PRICES
IN GAZA STRIP (IN MILLION US \$)**

1994

	Final Use	النسبة % Percent %	القيمة Value	الاستخدام النهائي	
A-	Final Consumption Expenditure	126.2	1147.00	الاتفاق الاستهلاكي النهائي	أ-
	-Households Final Consumption Expenditure	91.4	830.98	الاتفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية	
	-Government Final Consumption Expenditure	25.7	233.99	الاتفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	
	-NPISH Final Consumption Expenditure	9.0	82.03	الاتفاق الاستهلاكي النهائي لمنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية	
B-	Gross Capital Formation	34.4	312.98	التكوين الراسمالي الاجمالي	ب-
	-Gross Fixed Capital Formation	34.1	310.37	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي	
	-Changes in Inventories	0.3	2.61	التغير في المخزون	
C-	Net Export of Goods and Services	-60.6	-550.89	صافي الصادرات من السلع والخدمات	ج-
	Plus Net Errors and Omissions			وصافي الخطأ والسهو	
	Gross Domestic Product	100.0	909.09	الناتج المحلي الاجمالي	

جدول 5: الدخل القومي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي حسب المنطقة بالاسعار الجارية

TABLE 5: GROSS NATIONAL INCOME AND GDP AND GNI PER CAPITA BY REGION AT CURRENT PRICES
1994

Region	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي (دولار امريكي) GNI per Capita (US \$)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار امريكي) GDP per Capita (US \$)	الدخل القومي الاجمالي** (مليون دولار امريكي) GNI** (million US \$)	تعويضات العاملين من الخارج (مليون دولار امريكي)* Compensation of Employees from Abroad (million US \$)*	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار امريكي) GDP (million US \$)	المنطقة
West Bank & Gaza Strip	1577.81	1329.37	3531.18	556.00	2975.18	الضفة الغربية وقطاع غزة
Remaining West Bank & Gaza Strip	1503.15	1274.29	3095.89	471.36	2624.53	باقي الضفة الغربية وقطاع غزة
Jerusalem	2439.64	1965.26	435.29	84.64	350.65	القدس
Remaining West Bank	1739.01	1409.53	2116.43	400.99	1715.44	باقي الضفة الغربية
Gaza Strip	1162.46	1078.94	979.46	70.37	909.09	قطاع غزة

* Employees only in Israel

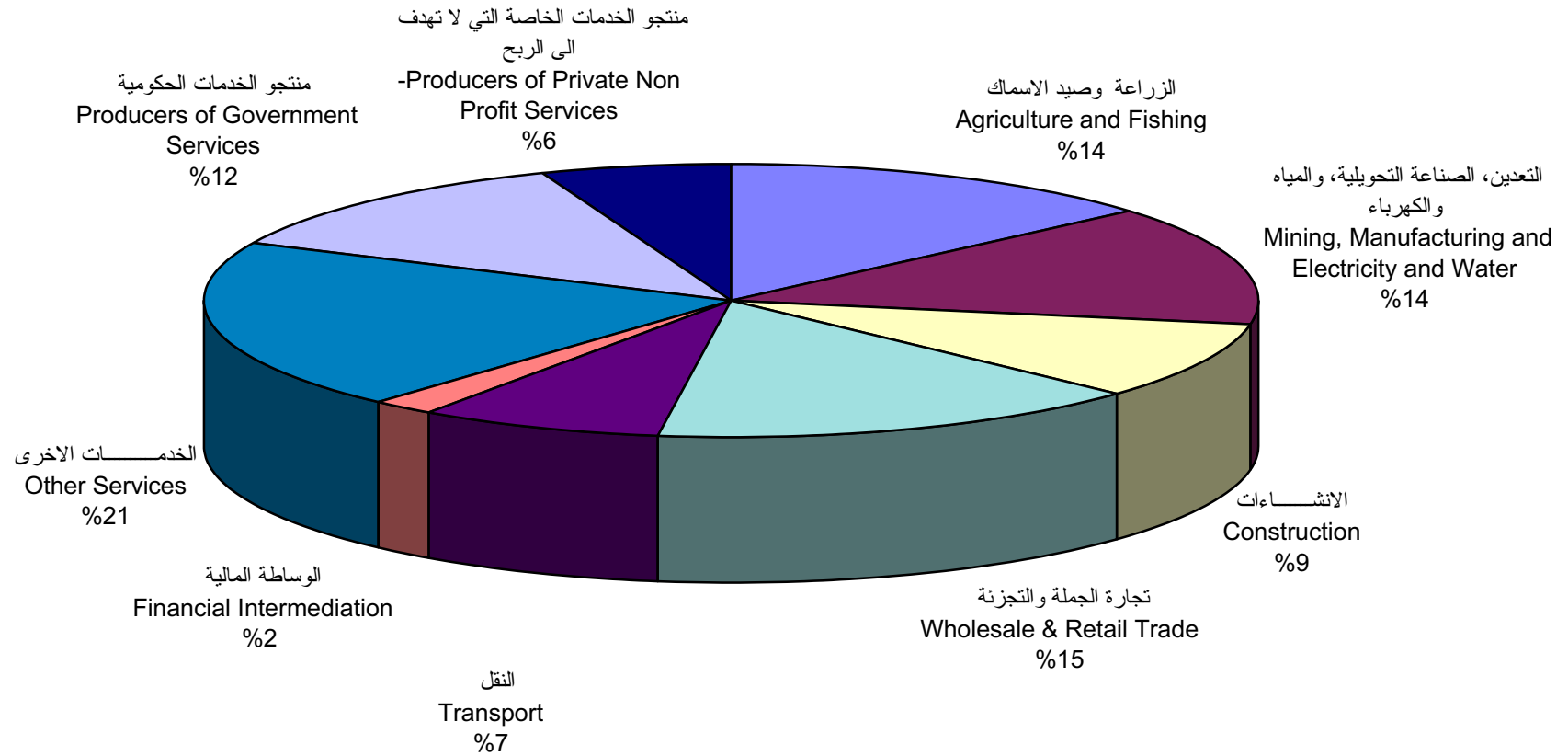
** Does not include net property income

العاملين في اسرائيل فقط *

لايشمل صافي دخل الملكية **

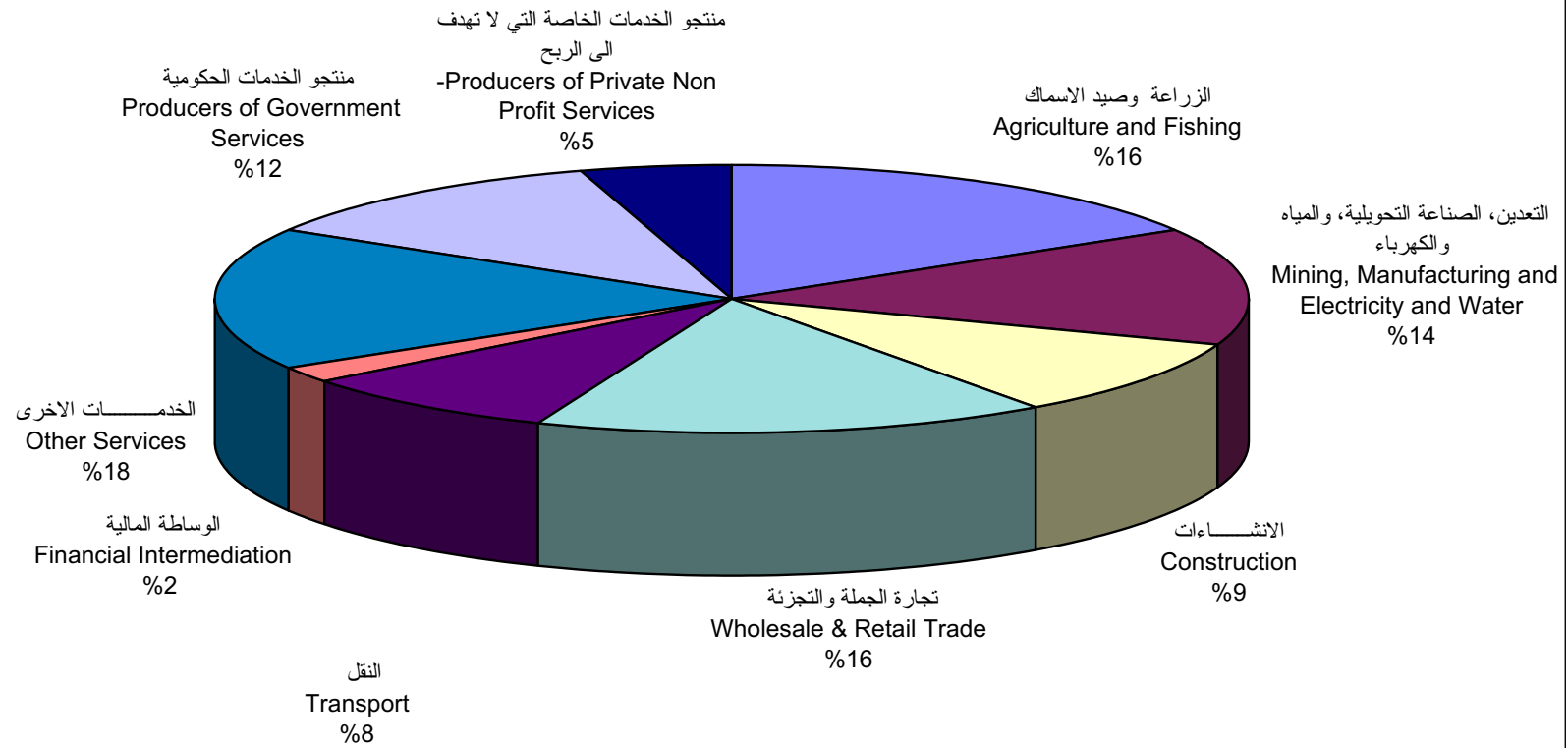
شكل 1: المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة

Figure1: Percentage Contribution to Gross Domestic Product by Economic Activity in West Bank and Gaza Strip
1994



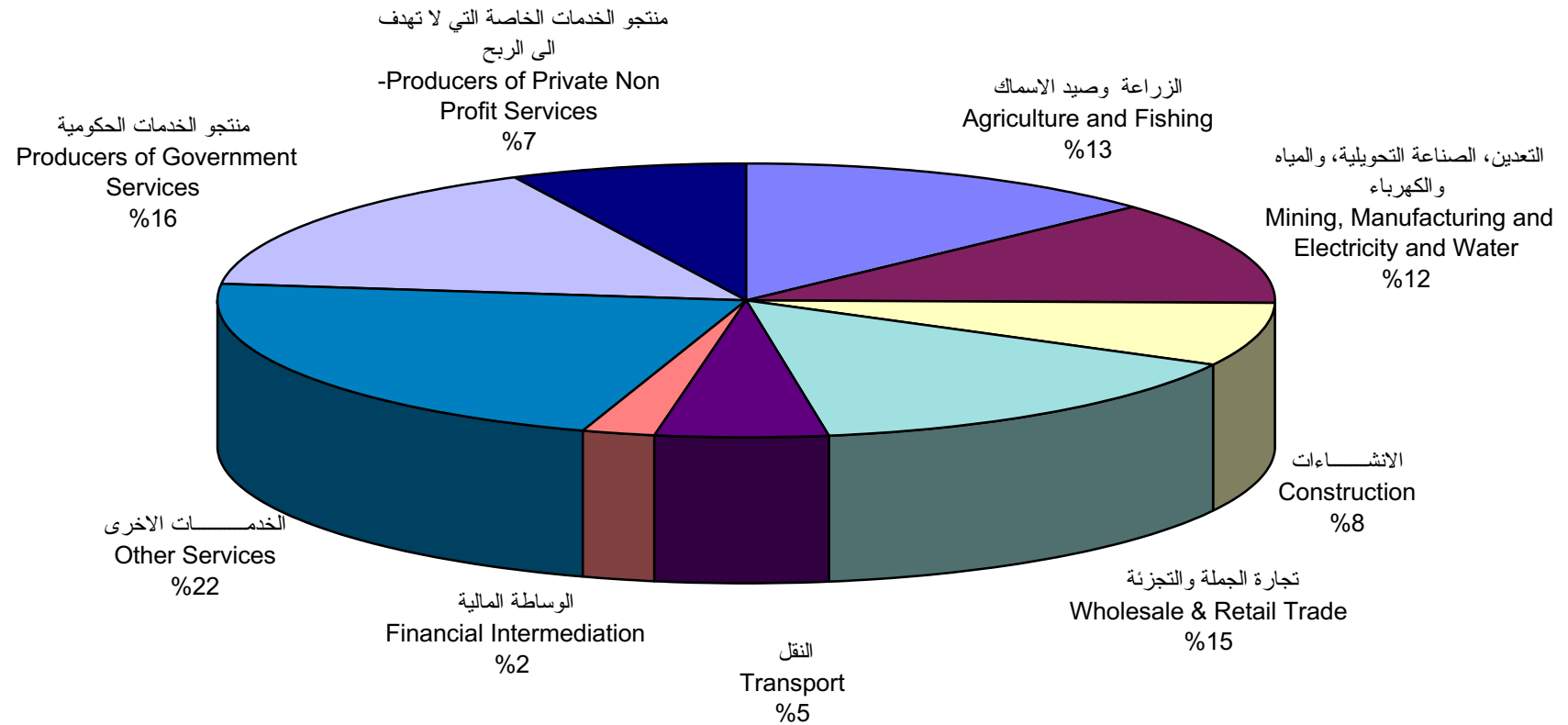
شكل 2: المساهمة النسبية للنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في باقي الضفة الغربية

Figure 2: Percentage Contribution to Gross Domestic Product by Economic Activity in Remaining West Bank
1994



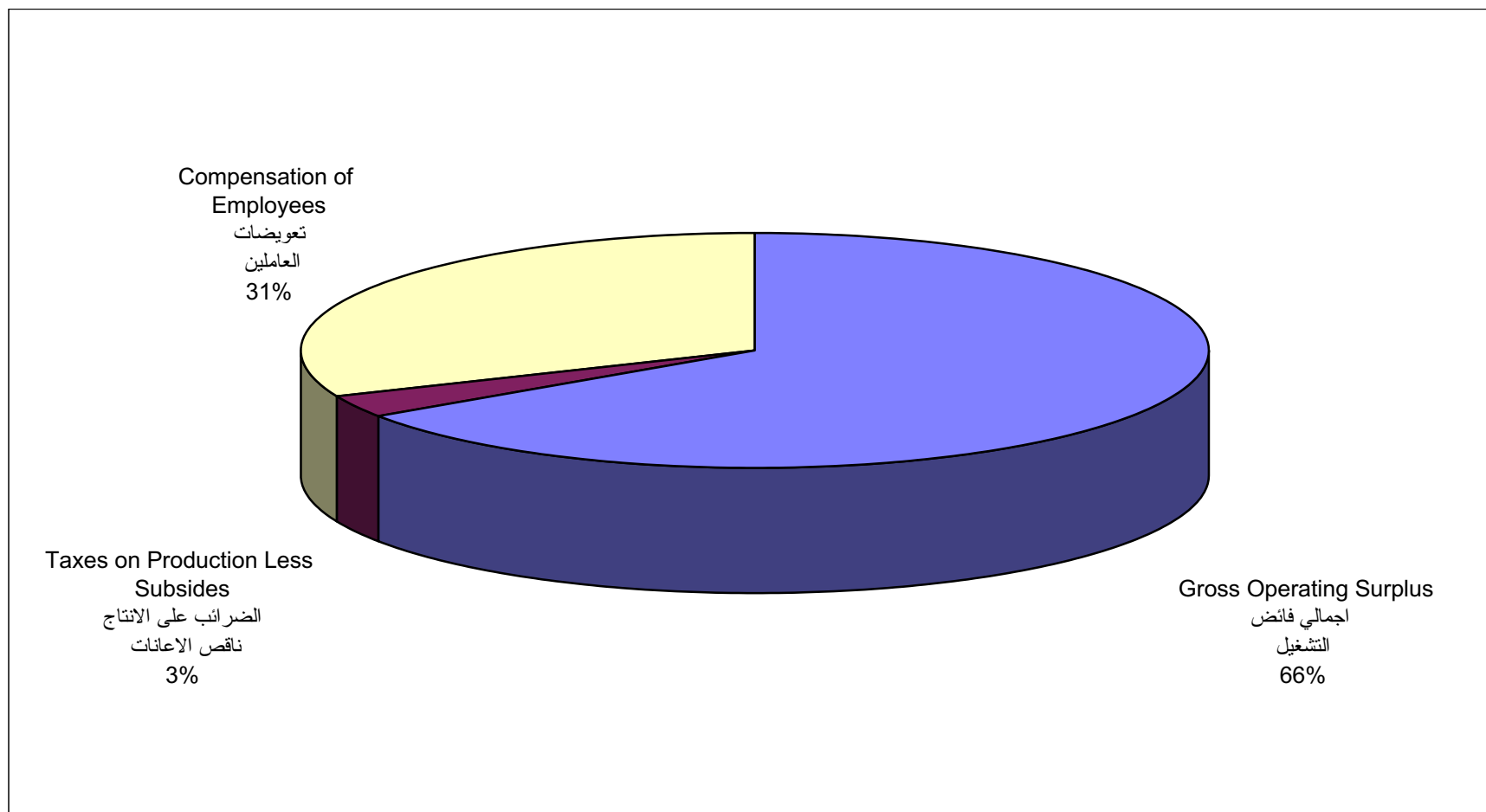
شكل 3: المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة

Figure 3: Percentage Contribution to Gross Domestic Product by Economic Activity in Gaza Strip
1994



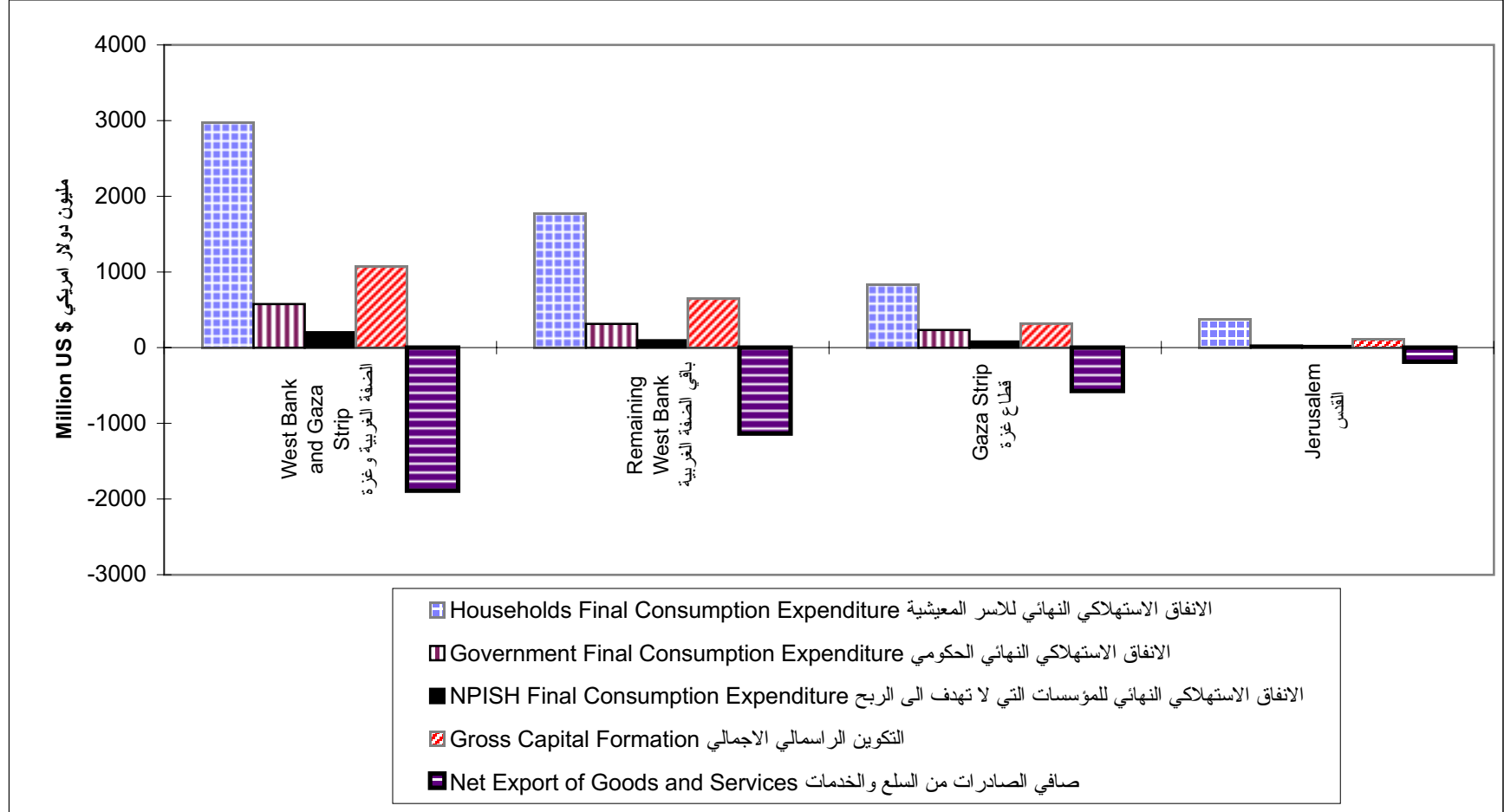
شكل 4: نسبة مكونات الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة

Figure 4: Percentage of Components of Gross Domestic Product in West Bank and Gaza Strip
1994



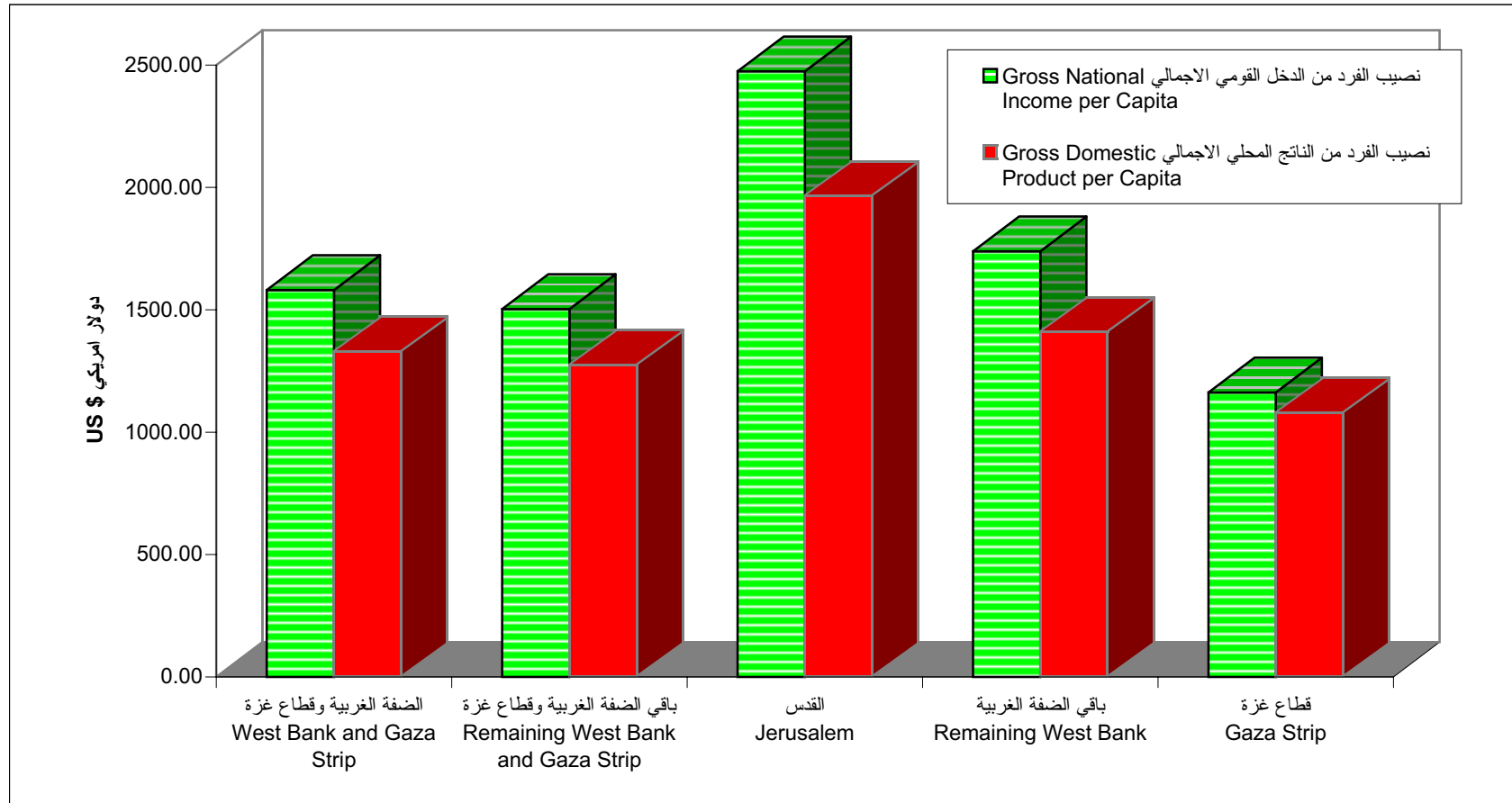
شكل 5: الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي حسب المنطقة (مليون دولار امريكي)

Figure 5: Gross Domestic Product by Expenditure and Region (Million US \$)
1994



شكل 6: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي حسب المنطقة بالاسعار الجارية

Figure 6: Gross National Income and Gross Domestic Product per Capita by Region at Current Prices
1994





Palestinian Central Bureau of Statistics

National Accounts - 1994: Preliminary Estimates

January, 1997

**PAGE NUMBERS OF ENGLISH TEXT ARE PRINTED IN SQUARE BRACKETS.
TABLES ARE PRINTED IN THE ARABIC ORDER (FROM RIGHT TO LEFT).**

© January, 1997.

All Rights Reserved

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 1996. *National Accounts - 1994: Preliminary Estimates.* Ramallah - Palestine.

Work Team

A- Compilation of Accounts

Bashar Yasein

Rania Tijani

Shaher Al-Qaryouti

B- Technical Backup

Hilmi Dabbagh

Ann Lisbet Brathaug

Dr. Hazem Shunnar

Anna Lennblad

Liv Simpson

C- Report Writing

Hilmi Dabbagh

Ann Lisbet Brathaug

D- Translation

Rania Tijani

Abdul-Rahim Al-Hasan

E- Final Revision

Dr. Hasan Abu-Libdeh

Dr. Hazem Shunnar

Hilmi Dabbagh

F- Typing and Secretarial Duties

Linda Karakrah

Rana Halaweh

Acknowledgment

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) expresses its deep gratitude to private and public sectors' institutions for providing data necessary for the compilation of the National Accounts figures presented in this report.

Financial and technical support for the Economic Statistics Program at PCBS is being provided by the Government of Germany through the German Agency for Technical Cooperation (GTZ). PCBS extends special thanks to the Government of Germany and GTZ for this support.

The PCBS would like also to express its sincere gratitude to Statistics Norway for delegating experts to give technical assistance in the field of National Accounts.

Preface

The compilation of National Accounts (NA) in any country is considered the peak of efforts exerted in developing a contemporary integrated economic statistical system. This makes providing basic data needed for NA among the major goals targeted when launching the various economic statistical programmes.

National Accounts of any country are supposed to give both systematic statistical description of the economy as a whole and quite detailed map of the transactions between the various parts of the economy and with the rest of the world.

It is quite fortunate that there is a comprehensive framework for the compilation of NA applied in most countries in the world, i.e. System of National Accounts (SNA). The new version of this system was released in 1993 by a group of international organizations including the United Nations, International Monetary Fund, European Union, Organization for Economic Cooperation and Development and the World Bank. In fact this version is based on the 1968 version which was issued by the United Nations. Only few countries were able to apply the recommendations of this version so far.

PCBS has adopted, since its establishment in 1993, the SNA as a comprehensive framework guiding all statistical efforts in the field. Still, it is a demanding and technically complicated task to compile even basic accounts from the scratch, more or less, as in the case of Palestine, even with the help of a guiding framework and technical assistance. However, compiling the National Accounts according to all what is proposed in the 1993 SNA, requires a huge amount of very detailed statistical data. No country is able to implement the whole System of National Accounts (SNA) in one stage. Priority has to be given to those parts of SNA that have most immediate and general use for policy makers. Many countries will only be able to implement the most relevant parts for many years to come.

The PCBS is pleased to issue the first National Accounts report that basically involves the Gross Domestic Product (GDP), which is considered the corner stone of national accounts system in any country. The PCBS has put forward, in cooperation with international expertise, a multi-stage master plan for developing Palestine National Accounts (PNA) in accordance with the international standards and recommendations given in the SNA 1993. Compiling 1994 GDP is the first stage of this plan.

It is worth to mention that data provided in this report are preliminary and will undergo continuous upgrading and development depending on the availability of additional data and improved methodology.

January, 1997

**Dr. Hassan Abu-Libdeh
President**

List of Contents

Subject	Page
Acknowledgment	
Preface	
Chapter One:	
Introduction	[17]
1.1 Objectives of national accounting	[17]
1.2 Stages of compiling national accounts in Palestine	[17]
1.3 Features of current report	[19]
Chapter Two:	
Definition of Principal Terms Used	[21]
2.1 General concepts	[21]
2.2 Production	[22]
2.3 Final use categories	[24]
2.4 Income components	[25]
Chapter Three:	
Methodology	[27]
3.1 Estimation of Gross Domestic Product (GDP) by economic activity	[27]
3.2 Estimation of Gross Domestic Product by expenditure	[39]
3.3 Estimation of Gross National Income (GNI)	[41]
Tables	
Figures	

List of Tables

<u>Table</u>	<u>Page</u>
Table 1-1: Gross Domestic Product by Economic Activity in West Bank and Gaza Strip at Current Prices	49
Table 1-2: Gross Domestic Product by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip at Current Prices	50
Table 1-3: Gross Domestic Product by Economic Activity at Current Prices in Jerusalem	51
Table 1-4: Gross Domestic Product by Economic Activity in Remaining West Bank at Current Prices	52
Table 1-5: Gross Domestic Product by Economic Activity in Gaza Strip at Current Prices	53
Table 2-1: Generation of Income Account by Economic Activity in West Bank and Gaza Strip at Current Prices	54
Table 2-2: Generation of Income Account by Economic Activity in Remaining West bank and Gaza Strip at Current Prices	55
Table 2-3: Generation of Income Account by Economic Activity in Jerusalem at Current Prices	56
Table 2-4: Generation of Income Account by Economic Activity in Remaining West Bank at Current Prices	57
Table 2-5: Generation of Income Account by Economic Activity in Gaza Strip at Current Prices	58
Table 3: Percentage Contribution to Gross Domestic Product by Economic Activity and Region	59
Table 4-1: Gross Domestic Product by Expenditure at Current Prices in West Bank and Gaza Strip	60
Table 4-2: Gross Domestic Product by Expenditure at Current Prices in Remaining West Bank and Gaza Strip	61
Table 4-3: Gross Domestic Product by Expenditure at Current Prices in Jerusalem	62
Table 4-4: Gross Domestic Product by Expenditure at Current Prices in Remaining West Bank and Gaza Strip	63

<u>Table</u>	<u>Page</u>
Table 4-5: Gross Domestic Product by Expenditure at Current Prices in Gaza Strip	64
Table 5: Gross National Income and GDP and GNI per Capita by Region at Current Prices	65

List of Figures

<u>Figure</u>		<u>Page</u>
Figure 1:	Percentage Contribution to Gross Domestic Product by Economic Activity in West Bank and Gaza Strip	68
Figure 2:	Percentage Contribution to Gross Domestic Product by Economic Activity in Remaining West Bank	69
Figure 3:	Percentage Contribution to Gross Domestic Product by Economic Activity in Gaza Strip	70
Figure 4:	Percentage of Components of Gross Domestic Product in West Bank and Gaza Strip	71
Figure 5:	Gross Domestic Product by Expenditure and Region	72
Figure 6:	Gross National Income and Gross Domestic Product per Capita by Region at Current Prices	73

Introduction

According to the Master Plan for Developing Palestine Official Statistics, development of Palestinian National Accounts in accordance with SNA 1993 (System of National Accounts) has a top priority in the field of economic statistics. At the same time, the National Accounts is the pool towards which all other economic statistics flow and considered a tool for examining the quality and completeness of these data.

1.1. Objectives of national accounting:

«Who does what, by what means, for what purpose, with whom, in exchange for what, with what changes in stocks?» (SNA 1993)

1. National Accounts statistics give an overall view of the economy in a country. It gives a systematic, consistent and statistical description of the economy as a whole and the interrelationship between the different economic sectors and between the total economy and the rest-of-the-world. Within the National Accounts, the society is separated into sector and activity accounts which are all parts of the overall national accounting system. The accounts themselves present in a condensed way a great mass of detailed information, organized according to economic principles and perceptions about the workings of an economy.
2. The National Accounts system provides a set of concepts, definitions, and classifications within a broad accounting framework, designed for purposes of policy-making, decision-taking and economic analyses.
3. In many countries, the National Accounts perform a dual function. First, the accounts serve as a monitor for the performance of the economy and the economic policy through observing and analyzing the economic interactions taking place between the different sectors of the economy. Secondly, the data, and the underlying framework are feed for econometric models, that are used for national budgeting, macroeconomic planning, forecasts and various economic analyses.

1.2 Stages of compiling National Accounts in Palestine:

1.2.1 The occupation period 1967-1993:

The Israeli Central Bureau of Statistics (ICBS) started compiling various statistics including National Accounts for Palestinian Territories in 1968. As from 1988 after the 1987 Intifada, the quality and coverage of the compiled statistics have deteriorated in conjunction with the response rate. Due to the difficulties in collecting data; data on trade of goods between West Bank, Gaza and Israel were not collected at all, the reliability of data from the surveys was highly effected (reference: National Accounts of Judea, Samaria and the Gaza Area 1968-1993, disseminated by ICBS in January 1996). The ICBS tried to bridge this gap by postulating estimates in some years, but the accumulation of defects brought about severe

imprecision. ICBS admitted such defects by disseminating only approximate figures on the national accounts.

An evaluation of the Israeli statistics for the occupied territories are provided in the Current Status Report Series (No. 2), Economic Statistics in WBSG disseminated by PCBS in January 1995.

1.2.2 Palestinian National Accounts; current status 1994:

Since its establishment in 1993, the PCBS has been involved in developing data bases for basic economic statistics necessary for the compilation of the Palestinian National Accounts. Up till now, the PCBS has:

1. Conducted the Establishments Census on all economic entities in the Palestinian Territory (excluding agriculture and fishing). The activities of the census were initiated in December 1994, whereas the findings were officially disseminated on August 1995. The census was the first step in establishing a business register; the sampling frame for any sample survey in the field of economic statistics in the future. The definitions in the census followed the international recommendations and the International Standard Industrial Classification of All Economic Activities, rev. 3,(ISIC,3).
2. Conducted The Economic Statistics Surveys Series with 1994 as the reference year: This series includes: The Industrial Survey (including Manufacturing, Mining and Quarrying, Water and Electricity activities), the Internal Trade Survey (including Wholesale and Retail Trade, Maintenance and Repair of motor vehicles and personal household goods), the Constructions - Contractors Survey; and the Services Survey (including Hotels and Restaurants, Real estate and Business activities, Education, Health and Social work and Other Community and Personal services). The Services Survey covered both market producers and non-profit institutions within the activities.
3. Conducted some selected surveys including the 1996 Existing Buildings Survey, Buildings Licenses Survey, Hotel activities in Palestine starting from November 1995 and Olives Presses Survey for 1995.
4. Conducted Labour Force Survey for the reference year 1995. The survey was disseminated April 1996.
5. Conducted monthly Consumer Price Index since December 1995.
6. Conducted Palestinian Expenditure and Consumption Survey (PECS) for the reference period 10/1995-9/1996.
7. Compiled statistical data on several fields of the economy from the administrative records available for both private and public sectors, particularly data on the Palestinian National Authorities (PNA) and local governments budgets and some institutions engaged in insurance and financial activities in 1994.
8. Compiled statistical data for agricultural activities in cooperation with the Ministry of Agriculture using the recent Israeli conducted surveys in WBSG.

The aforementioned statistical sources were used in compiling Palestinian National Accounts for 1994. Basically these accounts include estimation of Gross Domestic Product (GDP) by the production approach by economic activity and expenditure on GDP by main items. An estimate for Gross National Income is also compiled for the year 1994.

1.2.3 Future plans:

The PCBS has put forward a multi-stage master plan for developing the Palestinian National Accounts in accordance with the international standards and recommendations. Compiling the preliminary Palestinian National Accounts for 1994 was the first stage in this process.

For the accounting year 1996, the aim is to introduce integrated supply and use tables on an annual basis as recommended in the 1993 SNA. The integrated supply and use tables provide a more detailed basis for analyzing industries and products in the national accounts system through a breakdown of the production accounts, the generation of income accounts and the goods and services accounts. The supply and use tables serve both statistical and analytical purposes. They contain information which show the inter-relationship between producer and user, thus providing a framework for checking the consistency of statistics on flows of goods and services obtained from different kinds of statistical sources. The supply and use tables are also appropriate for calculating much of the economic data in the national accounts and detecting weaknesses. This is particularly important for decomposition of values of flows of goods and services into prices and volumes and for the calculation of integrated set of price and volume measures. Integrating supply and use tables on an annual basis in the National Accounts, and arranging the basic economic statistics as to fit in with the purposes of national accounts, provides for a useful empirical basis for constructing econometric models. The Economic Statistics Surveys which are to be carried out for the accounting year 1996 are designed to fulfill this supply and use approach in the Palestinian National Accounts.

SNA 1993 includes accounts for two groups of units or economic agents; Industry accounts for groups of establishments, and Sector accounts for enterprises and other institutional units. This requires links between corporations (enterprises) and establishments. After having developed the Industry accounts in stage 1 and 2, the next step is to start developing the institutional sector accounts. The institutional units to be identified in the National Accounts are the economic units capable of owning goods and assets, incurring liabilities and engaging in economic activities and transactions with other units in their own right. These units are grouped together to form institutional sectors. Within the institutional sector, the enterprises (the legal unit) are the statistical units. The plan is to start compiling institutional sector accounts from the accounting year 1996.

Compiling National Accounts at constant prices will be the stage 4. This is planned to be carried out as from the accounting year 1997 which will be published in 1998.

The fifth step of the plan is developing quarterly national accounts. The first compilations are planned to be compiled from the first quarter of 1998 and published from 2000, depending on the availability of short term statistics. Quarterly national accounts is important to a country, and is essential in business-cycles analysis.

1.3 Features of the current report:

The results of the four economic surveys for 1994 have been the backbone for compiling the first National Accounts figures. At this stage of the process, it has been impossible to compile a full set of accounts according to the international standards and recommendations (SNA

1993). Hence, attention has been put into the compilation of Gross Domestic Product (GDP) from the production or output approach. In addition to the production accounts, generation of income accounts have been compiled. Gross National Income (GNI) for the Palestinian Territories is estimated, but it should be underlined that information on property incomes are missing and this should be taken into consideration when analyzing the estimate.

GDP by expenditure is also computed. Statistics on several of the expenditure components are not available for the accounting year 1994. Using different sources and assumptions, estimations of final consumption expenditures and gross capital formation were made, while net export (exports less imports) was computed as a residual, subtracting the consumption expenditures and gross capital formation from the GDP obtained from the production approach. This is due to the severe lack of any statistical data for 1994 on both exports and imports to/from the Palestinian Territories.

The quality of the GDP-estimates for the regions with an exception for Jerusalem, are considered as good, since they are to a large extent based on Economic Statistics Surveys. For Jerusalem, there are reasons to believe that the gross value added is underestimated, due to the special political situation prevailing in the city. This is the reason for making separate tables for West Bank and Gaza Strip (including Jerusalem), for Jerusalem and for West Bank and Gaza Strip excluding Jerusalem (remaining WBGS). For the expenditure components of GDP the reliability is not as good since little information for the accounting year 1994 was available, and several assumptions and estimations were used to reach the estimates.

It was also quite difficult to decide the best methodology to deal with variables pertaining to government output and consumption for 1994. This was such a cumbersome issue since that year was transitional for administrative affairs in the Palestinian Territories. PNA took over in May of 1994 both in Gaza and Jericho areas, while the rest of Palestinian cities followed gradually in 1995. As for Hebron and “B” and “C” areas (as named in the interim agreements) their full transition to PNA has not been fulfilled until this moment. Given these circumstances, it has been decided to make estimations for the value of government output and value added, regardless of what authority was in charge in 1994. This means, for statistical purposes, considering also occupation authorities as the part of the “government”. The only exception from that, was estimations pertaining to customs duties and VAT on imports. This was mainly due to difficulties in estimation, as well as for the fact that these revenues were not made fully available to the Palestinian economy. Therefore, customs duties were considered not available, as for the value of net VAT on imports (subtracting what is levied on exports), it was taken as the actual amount conceived to be received by PNA for the year 1994.

The National Accounts figures presented in this report are preliminary. Some estimates will be subject to a revision as soon as the National Accounts for 1995 and 1996 are compiled, taking into consideration the availability of additional data and improved methodology.

Definitions of Principal Terms Used

The variables are defined according to SNA 1993.

2.1 General concepts:

Enterprise:

The enterprise is an economic institutional unit, capable in its own right of owning assets, incurring liabilities and engaging in economic activities and transactions with other entities. An enterprise may be very large, and could simultaneously be involved in many different production processes. There are three categories of enterprises:

- corporations (for example a company manufacturing canned food);
- non-profit institutions (for example a charitable institution); and
- unincorporated production units (for example a small workshop or a tailor).

Establishment:

The establishment is defined as an enterprise, or part of an enterprise, situated in a single location, and in which only one productive activity (non-ancillary) is taking place or in which the principal activity accounts for most of the value added.

Household:

Household is defined as a small group of persons who share the same living accommodation, who pool some, or all, of their income and wealth and who consume certain types of goods and services collectively, mainly housing and food.

Resident and non-resident:

Persons and establishments are considered residents of the economy wherein their center of economic interest is. This means that they will undertake a considerable part of their economic activities there, and stay for a long time. Thus, residency is a purely economic, and not a legal concept, and should not be confused with nationality or citizenship.

For persons, the main criterion used to determine center of economic interest is the one year rule: when a person stays or intends to stay in a certain country for a period longer than one year, he/she is considered a resident of that country. Exceptions to this rule are students, medical patients and non-natives of the resident economy employed at foreign (to the resident economy) embassies, diplomatic missions and international organizations. These three categories are considered non-residents of the economy in which they live, and residents of their country of origin, irrespective of length of stay.

Establishments are always considered residents in the country where they are located. This is in line with the definition of residency, namely the concept of center of economic interest, because a productive activity is not started at whim, without an intention to stay for a long time. The sole exception to this rule is some establishments operating mobile equipment, for example fishermen being active in the waters of a given country for a limited period of time, as well as some construction companies fulfilling a contractual obligation to carry out a certain project with no intention to prolong the stay beyond that obligation.

Geographical notions:

In the Palestinian national accounts, the term “Remaining West Bank and Gaza Strip” (RWBGS) excludes occupied Jerusalem from Palestinian territory. Israeli settlements are not considered part of Palestinian economic territory

Financial intermediation services indirectly measured:

This item is defined as the value of total property income receivable by financial institutions minus their total interest payable, excluding the value of property income receivable from the investment of own funds. This item is included to avoid double counting, because it is not included in the intermediate consumption of other producers.

2.2 Production:

Output:

Output is measured in a given time period as the value of the final products - goods and services-produced within an establishment. To that must be added products that take a long time to produce, for example cattle raised for slaughter and construction works. This category of output is called work-in-progress.

Output may be categorized as:

- market output - goods and services sold at prices which are economically significant, most goods and services sold in stores and other retail outlets are included in this category;
- own-account production - goods and services which are consumed within the same production unit, for example agricultural products consumed on the farm where they were produced; and
- other non-market output - goods and services produced by government or non-profit institutions, provided free of charge or at prices which are not economically significant, for example educational services provided by government.

Output is valued as the products emerge from the production process. It may be gauged in different ways, depending on which taxes and subsidies on production and on imports (more commonly referred to as indirect taxes, an obsolete term in the new system of 1993) are included in the definition. The 1993 SNA recommends valuation at producer's prices and basic prices. The basic price is the value of a good or a service receivable by a producer before any taxes charged or subsidies received other than those charged or received before the commencement of the production process. Such taxes are referred to as “other taxes on production” in the 1993 SNA, and consists mainly of taxes on use of land and buildings, and business licenses. A government transfer to an establishment for purposes of reducing pollution, irrespective of amount of production, would be an example of a subsidy received before the commencement of the production process.

The producer's price is the basic price plus all other taxes and subsidies on production and on imports (except value added taxes), referred to as taxes and subsidies on products. The most prominent examples of these taxes are sales taxes, excise taxes and import duties. Subsidies take many different forms, the most common of which may be export and import subsidies. The 1993 SNA discusses briefly the two remaining definitions for valuation: market prices and factor cost. Market value is the producer's price plus value added tax. In Palestinian

national accounts, this is the concept used, because it is not possible to separate the VAT component. In factor cost, no taxes on production and on imports have been included.¹ Neither of these four ways of valuation includes any transport charges invoiced separately by the producer.

Intermediate consumption:

Intermediate consumption is the total value of inputs used, consumed, destroyed or transformed in the production process. Similarly to output, it is measured in a given time period.

Intermediate consumption is valued at purchasers' prices, defined as the producer's price plus transport charges plus wholesale and retail margins. The total value of intermediate consumption in a given economy is the same whether it is valued at producer's prices and purchasers' prices. At a disaggregated level, however, there are differences.

Gross Domestic Product:

Gross Domestic Product (GDP) is also a measurement of production in a given time period. Production in this sense is the total output value minus intermediate consumption. Thus GDP is equal to the total value added.

Similarly to output, value added is gauged at different ways, i.e. at market value, producer's prices or basic prices (it could also be measured at factor cost, but, as mentioned above, this valuation is considered inappropriate).

On the production side, value added at producer's prices can be computed as the difference between output at basic prices and intermediate consumption at purchasers' prices, plus taxes less subsidies on products. An alternative way to measure value added would be as the difference between output at producer's prices and intermediate consumption at purchasers' prices.

Value added can also be estimated from the expenditure and income sides. Because the availability of the value added component of all goods and services must equal the amount spent on the same products, the following identity must hold;

GDP at market prices = final consumption + gross fixed capital formation + changes in inventories + exports - imports.

By a similar logic, income is intimately related to the production process; the total value added is used as income on capital (operating surplus) and labour (compensation of employees) plus taxes paid in connection with the production process less subsidies received in the same connection. Therefore, the following identity must also be true:

GDP at market prices = compensation of employees paid out by resident producers (both to residents and non-residents) + operating surplus (only to residents because all establishments are residents) + taxes less subsidies on production and on imports.

¹ It is explicitly recommended that factor cost, plagued by conceptual difficulties, should not be used. For a discussion of the conceptual issues, see paragraphs - 6.230-6.232 in the SNA Manual for further elaboration of this point.

2.3 Final use categories:

Final consumption:

Households, government and non-profit institutions account for all of final consumption, recorded in national accounts. Establishments do not consume in this sense; as mentioned above, products used up in the production process are considered intermediate consumption, not final consumption.

Household final consumption is recorded at purchasers' prices, and consists of expenditure incurred on all goods and services, with the exception of spending on dwellings construction which is considered gross fixed capital formation of the owner. However, rentals is classified as final consumption spending of the household.

Final consumption by government and non-profit institutions is treated the same way in the 1993 SNA. It is measured as the value of the output minus the receipt from sales.

Expenditures incurred by these two sectors may be divided into two categories: individual; and collective. The first comprises those incurred for the benefit of individuals, e.g. medical services. Collective expenditure have a public character, for example government spending on defense and public security would be included in this category.

Gross capital formation:

This item may be divided into two components; gross fixed capital formation and changes in inventories. The sum of the two is defined as gross capital formation (or investment). Similarly to consumption, it is measured at purchasers' prices.

Gross fixed capital formation is the value of producers' acquisitions less disposals of new or existing capital goods (including expenditure on dwellings of households - in this sense, households are considered to be producers of housing services). Capital goods may be tangible - dwellings, buildings and structures, machinery, etc. - and intangible - franchises, licenses, royalties, computer software, etc.

Changes in inventories is measured as the value of the good at the time it is entered into the stock minus the value of the same product at the time it is withdrawn from the stock. Included in this item is work-in-progress, discussed above.

Exports and imports of goods and services:

Exports and imports consist of trade in goods and services between residents and non-residents, including sales, barter and gifts.

2.4 Income components:

Compensation of employees:

This item is defined as the total remuneration, including social contributions, in cash or in kind, payable to an employee in return for work executed.

Taxes on production:

Taxes are compulsory, unrequited payments, in cash or in kind made by the producers to general government. The taxes on production consists of taxes on products payable on goods and services when they are produced or sold or otherwise disposed by their producer, and other taxes on production that resident producers incur as a result of engaging in production.

Customs duties on imports (excluding VAT):

Taxes and duties on imports consists of taxes on goods and services that become payable at the moment when those goods cross the national or customs frontier.

Import duties consist of customs duties and other import charges which are payable on goods of a particular type when they enter the economic territory.

Other taxes on imports (excluding VAT) include general sales taxes, excise duties (which are levied on specific goods, typically tobacco, fuels, cars) and other specific taxes on services etc.

Subsidies on production:

Subsidies are current, unrequited payments that government makes to domestic producers or importers. They consist both of subsidies on products payable per unit of a good or a service and other subsidies on production that resident producers may receive from general government as a consequence of engaging in production.

Gross operating surplus:

This item is defined as gross value added at basic prices minus total compensation of employees, including that to non-residents, minus taxes less subsidies on products. Gross operating surplus may be broken down into net operating surplus and consumption of fixed capital². However, in Palestinian national accounts, due to lack of relevant data, this distinction has not been made.

Property income:

This income is receivable by the owner of a financial asset or a tangible non-produced asset in return for providing funds to, or putting the tangible non-produced asset at the disposal of another unit.

Gross National Income:³

Gross National Income, GNI, is the value of income on labour and capital earned by residents plus taxes less subsidies on production and on imports earned by government. It is defined as:
$$\text{GNI} = \text{GDP} + \text{compensation of employees paid by non-residents to residents} - \text{compensation of employees paid by residents to non-residents} + \text{property income paid by non-residents to residents} - \text{property income paid by residents to non-residents}.$$

² Consumption of fixed capital should not be confused with depreciation which is a way to calculate write-offs of fixed capital, practiced in business accounting mainly for taxation purposes. Consumption of fixed capital measures the decline in capital assets resulting from usage, physical deterioration and obsolescence, and is a forward looking variable.

³ This item used to be referred to as Gross National Account in the 1968 SNA, this term is obsolete in the 1993 SNA.

Gross Disposable Income:

By adding all current transfers to income, gross disposable income, GDI, is derived for each sector, establishment and unit. It is thus a measurement of income available for expenditure and savings. For the economy as a whole, this item is defined as:

$$\text{GDI} = \text{GNI} + \text{current transfers received by residents from non-residents} - \text{current transfers paid by residents to non-residents}.$$

In this report, GDI was not compiled due to lack of relevant data.

Methodology

This chapter presents the statistical sources and methods used in the compilation of Gross Domestic Product (GDP) by activity through the production approach, GDP by expenditure, and estimates of Gross National Income (GNI). All figures are compiled in accordance with the recommendations of SNA 1993, as much as the available data made that possible. The 1993 SNA was fully adapted in definitions and concepts, but the statistical data available did not allow, in many cases, to comply with these concepts when compiling 1994 figures.

3.1 Estimation of Gross Domestic Product (GDP) by Economic Activity:

The activities are classified according to ISIC, rev.3 which is also the classification used in the Economic Statistics Surveys for 1994. The Surveys cover economic indicators related to several activities in West Bank and Gaza Strip.

For activities not covered directly by the Economic Surveys Series, the figures are compiled by using other statistical surveys conducted by PCBS, and by using administrative sources and statistics prepared by other parties, such as ICBS.

3.1.1 Agriculture and Fishing:

A. Agriculture:

Agriculture covers both plant and livestock production activities. Plant production includes field crops, vegetables and fruit trees. As for livestock production, it includes red meats, milk, wool, poultry, eggs, and bee honey.

Estimates for plant and livestock output were reached with the cooperation of the Ministry of Agriculture. These estimates were based on an agricultural survey covering plant and livestock production for 1993 conducted by the Israeli occupation authorities. Agricultural field workers collected statistical data on locality level. However, in the Gaza Strip data was collected from the farmers directly.

With regard to plant production, the survey questionnaire addressed cultivated areas and estimated yield for each type of crop. Production quantities for 1994 were estimated by the Palestinian Ministry of Agriculture based on the data available from the latest survey conducted by the Israeli authorities, which was for the year 1993. The value of output was estimated by multiplying estimated quantities produced by their respective annual average prices, which were available for each type of crop at the Ministry of Agriculture.

The survey questionnaire also addressed the livestock production, which enabled the Ministry of Agriculture to estimate the value of output for livestock production activities.

As for production inputs of the agricultural sector, estimates of ICBS published in “Judea, Samaria, and Gaza Area Statistics” report, volume XXIV, were used. Since the available estimates were for the year 1993, adjustments were made to reflect the values of 1994. Changes in the volumes were estimated by addressing each type of input on its own and relating it to the variable that is mostly correlated to it. For example, in order to estimate the

change in the utilization of fertilizers, the change in the cultivated area for 1994 compared to 1993 was observed. As for estimating the increase in the prices of production inputs, it was assumed symmetric to the increase in the consumer price index for agriculture products group 1993 compared to 1994. This index is prepared by ICBS. Hence, the 1994 consumer price index was multiplied by the value of the different inputs in order to arrive at a value of inputs in 1994 current prices.

Production inputs, available in Israeli statistics, consist of: fertilizers, water, pesticides, veterinary medicines, animal feeds, purchased chicks and calves, and other miscellaneous inputs including seeds, seedlings, and bulbs.

The different agricultural seasons in Palestinian areas do not coincide with the western calendar year used for the National Accounts. The agricultural year considered was the one of the period between (10/93-9/94).

To compile the gross value added for agriculture, intermediate consumption was subtracted from output. As for compensation of employees, estimations were based on the findings of Labour Force Survey conducted by PCBS, with the reference year 1995. The number of employees in agricultural sector for 1994 was estimated assuming an increase in the number of employees from 1994 to 1995 equal to the growth rate of the population; 15 years old and over. The total compensation of agricultural employees was then computed as the number of agricultural employees multiplied by the average daily wage (also obtained from PCBS Labour Force Survey), and multiplied by the number of working days during the year. The daily wage rate obtained from the Labour Force Survey was related to 1995. There is no available information about the growth rate of the wages from 1994 to 1995, thus, the 1994 wage rates were compiled deflating the 1995 wage rates by the consumer price index.

Taxes on production and subsidies were assumed to be zero for agricultural activities. When subtracting compensation of employees from value added, the residual value will be gross operating surplus.

B. Fishing:

Estimates for output from fisheries were reached with the cooperation of The Fishers Association in Gaza and the Ministry of Agriculture. Both the quantity of the fish catch and the prices were available. No information on intermediate consumption for fisheries was available, therefore intermediate consumption in fisheries was estimated together with the intermediate consumption in agriculture. This method will underestimate intermediate consumption in fisheries, and thus overestimate value added in the industry. However, this problem is assumed to be of minor importance for the total GDP-estimate.

It is worth mentioning that the coverage and accuracy of agricultural statistics are far below the standard of quality aspired, since figures were mainly based on incomplete Israeli statistics. From 1988 and during the Intifada, the Israelis had difficulties in collecting data from the occupied territories, due to low response rates. PCBS looks forward to embark on conducting statistical surveys for agricultural activities in the near future. Such surveys which are usually several and diversified, need to be preceded by an agricultural census. The census will offer the sampling frame for agricultural holdings, which can serve in conducting periodical sample surveys in later stages.

3.1.2 Mining, Quarrying, and Manufacturing:

The Industrial Survey conducted by PCBS for 1994 had encompassed Mining and Quarrying, Manufacturing, Water and Electricity activities.

A relatively big sample of 3,555 establishments was covered by this survey out of 14,019; the total establishments engaged in those activities in the Palestinian Territories, according to the 1994 Establishment Census. The survey sample was designed as follows:

- Full coverage for all establishments which has 10 or more persons engaged.
- Full coverage for all establishments engaged in the same economic activity at the 4-digit level, according to the International Standard Industrial Classification (ISIC, rev.3), if the number of establishments engaged in the activity was less than (50).
- From the rest of the establishments, a single-stage random-systematic sample of 15% was drawn.

As a sampling frame for the series of economic surveys conducted by PCBS for 1994, the findings of 1994 Establishment Census were adopted. All economic establishments were classified according to (ISIC,3) on a 4-digit level. In order to represent the whole targeted universe, appropriate weights were used to blow up the results of the survey sample.

Data for output, intermediate consumption, compensation of employees (cash or in-kind), production taxes and subsidies for the economic activities were all made available through this survey. Since insurance premiums (paid) less casualty insurance claims (received) are not part of intermediate consumption defined in the survey, adjustments for these items were made to reach intermediate consumption according to the national accounts definitions.

Gross value added is defined as the difference between output and intermediate consumption, while gross operating surplus is compiled as a residual, subtracting compensation of employees, and production taxes less subsidies, from the gross value added.

3.1.3 Water and Electricity:

The Industrial Survey for 1994 conducted by PCBS covered economic activities in Water and Electricity owned by the private sector.

Thus, all the components in compiling gross value added and gross operating surplus for privately owned Water and Electricity establishments were obtained from the Industrial Survey. As for public owned water and electricity establishments, their output is already reflected in the output of producers of government services as these utilities are actually provided by local governments. As for Jerusalem, electricity output was estimated using the data of the 1995-1996 Household Consumption and Expenditure Survey (PECS) after treatment to reflect the estimates of 1994. For water supply, it was considered completely imported from Israel.

3.1.4 Construction:

As in some other countries of the world, construction activities in Palestine are undertaken by registered contracting companies, and by informal sector of unregistered contractors and

skilled workers. Unregistered contractors and skilled workers are particularly engaged in buildings construction. Their output constitutes a substantial part of the total output of construction activities as a whole.

A. Registered contractors (formal sector):

One survey of the economic surveys series, conducted by PCBS, was Construction-Contractors' Survey for 1994. A random stratified sample of 218 establishments was designed from a total of 377 establishments engaged in construction in the Palestinian Territories, as in the findings of the 1994 Establishment Census.

Output from principal and secondary activities of contractors was made available from this survey. The output of principal activities includes the value of completed works (both sold works and finished but not sold) during the reference year 1994, whether from main contracts, from sub-contracts (works done for another contractor), or from works done for the contractor's own account. It is worth mentioning that the data obtained from the survey does not include works done by Palestinian contractors in Israel and settlements.

Construction-Contractors' Survey furnished data for the value of intermediate consumption of goods and services including payments to sub-contractors during the reference year 1994. The gross value added that equals the difference between output and intermediate consumption consists of the following components: compensation of employees, production taxes less subsidies, and gross operating surplus. All the components except gross operating surplus, were obtained from the findings of the survey.

B. Unregistered contractors and skilled workers (informal sector):

PCBS conducted Existing Buildings Survey in the Palestinian Territories during the period (7-9/1996). The sample of the survey consisted of 41 primary sampling units (PSU) from a total of 1733 units, into which the Palestinian Territories were divided for statistical purposes. Each unit contained, on the average, 102 buildings. All the buildings falling in the sampled PSUs were covered by the survey.

The survey questionnaire addressed a question pertaining to expenditures on building construction, additions, improvements, and capital maintenance that took place between 1993 and 1995. The survey questionnaire required providing the breakdown of the costs into: construction materials bought by the owner, payments for workmanship on these materials, payments to registered contracting companies, and other various costs. As for output of the informal construction producers, the payments to registered contractors was discarded from the mentioned cost items to avoid double counting with what was obtained from Contractors' Survey.

Existing Buildings Survey provided also data on current maintenance expenditures on buildings in the Palestinian Territories for 1994 and 1995. The expenditure by the owners and tenants of buildings, for the year 1994, represents output value for the informal construction producers, when subtracting what the registered contractors have reported about their output of buildings current maintenance in the returns of the Contractors' Survey.

Output of informal construction producers also includes the value of works done by unregistered for the registered contractors. This information was available from the

Construction-Contractors' Survey from the expenditure side. Hence, the output of the informal sector was estimated from the summation of the aforementioned output items.

As for intermediate consumption of the informal sector, data provided by the Existing Buildings Survey was used to obtain information on the costs of materials used for construction. The ratio of these inputs to the output of building construction and capital maintenance, excluding the payments to registered contractors, was used to gross up the intermediate consumption for the informal sector as a whole.

With respect to the estimation of compensation of employees for the informal sector, the findings of the Labour Force Survey conducted by PCBS (reference year 1995) were used, as explained in paragraph 3.1.1. To avoid double counting, the value of compensation of employees obtained from Construction- Contractors Survey was subtracted.

Production taxes and subsidies for the informal sector were assumed zero. Gross operating surplus was thus computed as the difference between gross value added and compensation of employees.

3.1.5 Wholesale and Retail Trade:

The series of economic surveys conducted by PCBS for the first time in the Palestinian Territories for 1994, included a survey for internal trade activities.

The survey has encompassed the three divisions under (G) tabulation category as in (ISIC, rev. 3), listed as:

- Division 50: Sale, maintenance and repair of motor vehicles and motorcycles, and retail sale of automotive fuel.
- Division 51: Wholesale trade and commission trade, except of motor vehicles and motorcycles.
- Division 52: Retail trade, except of motor vehicles and motorcycles, and repair of personal and household goods.

A sample of 1966 establishments was covered from a total of 34882 establishments engaged in those economic activities, according to the 1994 Establishment Census. The sample design was as follows:

- Full coverage for all establishments which has 10 or more persons engaged.
- Full coverage for all establishments involved in the same economic activity on a 4-digit level (according to ISIC, 3), if the number of establishments engaged in the activity was less than 50.
- A random systematic sample of 6% was drawn from the rest of the establishments.

Figures for output, which represent the trade margin of sales (sales less purchases) plus the value of changes in stocks (of goods for resale), plus the income from secondary activities (services rendered to others), were presented in the findings of this survey. The findings also included the number of persons engaged, the compensation of employees, the value of inputs of goods and services, production taxes and subsidies. The data obtained from this survey enabled calculating gross value added, as well as gross operating surplus.

3.1.6. Transport:

In the absence of a statistical survey for Transport, Storage and Communication activities, resorting to alternative sources for estimation was necessary. Thus, output for these activities was estimated as the sum of the following items:

- *Transportation of goods*: From the Industrial Survey for 1994, the production of goods was available. In addition, estimates on the output of agricultural products sold in the market were made (see paragraph 3.1.1). Estimation of import of goods was made based on clearance of value added tax between Israel and the Palestinian National Authority for 1995. The estimate was then reconsidered when the value of net imports was derived as residual from expenditure on the GDP. The total supply of goods was represented by the value of total domestic production and imports, is multiplied by an assumed transport margin rate, thus giving the output of transportation of goods. Only parts of the compiled transport margin for imported goods was considered as Palestinian production.
- *Passenger transportation (as intermediate consumption)*: The industries' expenditure on passenger transportation are available from the series of economic surveys. For the economic activities not covered by the surveys, their expenditure on passenger transportation was estimated as their output multiplied by the ratio of travel expenditures to output achieved from the surveys.
- *Passenger transportation (households)*: The households expenditure on Transport services was estimated with reference to Palestinian Expenditure and Consumption Survey (PECS) findings conducted by PCBS for the reference period 10/1995-9/1996. Findings of the PECS included the following: Fares of transportation by bus, taxi, and «collective taxis», mail services fees, as well as expenditures on other means of transportation like wagons. The data from the PECS was adjusted to 1994 using the Israeli consumer price index for transport and communication group as no index for Palestinian Territories was available for the mentioned years. An index that is relevant to the PECS reference period was compiled from the Israeli published figures so as the values represent 1994 prices.

Intermediate consumption for transport activities was estimated assuming a certain ratio to output value as has been concluded from inquiries to several transport establishments, as well as for different types of transport vehicles, in Palestinian Territories.

As for compensation of employees, estimations reached were based on Labour Force Survey findings conducted by PCBS for the reference year 1995. Data on the number of employees working in this sector, daily wage rate of the different economic activities, and estimated annual working days were all obtained from this survey. Obviously, figures were deflated to reflect the status of 1994 by the same method as described in paragraph 3.1.1.

For production taxes, an assumed percentage was calculated from the output of this sector, while production subsidies were assumed equal to zero. By subtracting compensation of

employees and production taxes from gross value added, the remaining residual represents gross operating surplus.

Storage and Communications estimations were ignored since the former is relatively small and has no data available. As for the later, it was conceived as imports from Israel. It is worth mentioning that all estimations reached for the variables of this sector are merely preliminary. These figures will be all reconsidered in the light of the findings of Transport, Storage, and Communication Survey that PCBS will be conducting for the years 1995-1996.

3.1.7 Financial Intermediation:

According to the International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (ISIC,3), the tabulation category of the financial intermediation (J), involves several activities. Of these activities, the following are practiced in the Palestinian Territories:

- Financial intermediation: Involves the activities of the Palestinian Monetary Authority (PMA) which actually started in 1995, commercial banks and currency exchangers.
- Insurance activities: They involve life insurance and other types of insurance.
- Activities auxiliary to the financial intermediation including insurance agencies.

Due to the particularities of financial intermediation establishments in Jerusalem and the difficulties in obtaining their data, financial intermediation data in the Remaining West Bank and Gaza Strip (RWBGs) underwent a different compilation routine than what was done for Jerusalem.

The Remaining West Bank and Gaza Strip (RWBGs):

Financial intermediation data in the RWBGs were obtained through analyzing the closing accounts of four commercial banks and three insurance companies operating in the RWBGs in 1994. The output of these banks equals, by definition, the actual and imputed service charges and currency exchange profits. The value of the imputed service charge is estimated as the value of the difference between received and paid property income; the former represents received interests, dividends and net rent of land, whereas the latter represents the value of paid interests only. It was possible to estimate the value of intermediate consumption for these banks by analyzing the closing accounts and classifying expenditure items. These accounts provided also the value of compensation of employees and production taxes. This enabled us to estimate the gross operating surplus for these banks

As for money exchangers, PCBS conducted some inquiries for limited number of these producers. Their output, intermediate consumption and components of value added were estimated based on the findings of these inquiries and considering the total number of establishments involved in this activity. Money exchangers played a significant role in financial activities in Palestinian Territories in 1994 with three currencies in circulation, as only four banks were operating in that year.

Regarding insurance activities, the output comprises the value of actual and imputed service charges. The imputed service charge equals:

- In case of casualty insurance (motor insurance, fire insurance, general accident marine and land insurance, and other insurance activities): the difference between premiums received and claims paid.
- For Life insurance, it is estimated as the difference between premiums received and claims paid, plus imputed interests on actuarial reserves less net additions on actuarial reserves whereas:

$$* \text{Interests on actuarial reserves} = \text{Total property income} \times \frac{\text{actuarial reserves at the end of the year}}{\text{total liabilities at the end of the year}}$$

$$* \text{Total property income} = \text{Local interests received} + \text{dividends and share profits} + \text{land rents, net.}$$

$$* \text{Net actuarial reserves} = \text{actuarial reserves at the end of the year} - \text{actuarial reserves at the beginning of the year.}$$

Data available in the closing accounts of the three insurance companies operating in RWBGS made it possible to calculate their output as well as their intermediate consumption and consequently gross value added. Components of value added of compensation of employees and production taxes were also estimated from these accounts. The gross operating surplus was then estimated as a residual item.

The total output of insurance services was estimated from the following two expenditure sources: (1) the findings of the Economic Surveys Series for 1994 provided data on insurance premiums paid and claims received by the producers; and an estimate for these variables for activities that were not covered by the series was also considered. (2) the expenditure of households on cars and life insurance was made available from the finding of PECS. The difference between total insurance services output and insurance companies output was assumed to be the output of insurance agents. Intermediate consumption and components of value added for these agents were estimated as percentages to their output using the data of the closing accounts of the insurance companies.

Jerusalem:

Finance:

The economic surveys conducted by the PCBS in 1994 which included Jerusalem, provided data on part of bank actual and imputed service charge. The latter equals interests paid minus interests received from producers covered in the surveys. The value of this expenditure for the producers represents some of the output of the financial institutions there. Regarding the expenditure on banking services for producers not covered in the economic surveys conducted in Jerusalem, it was estimated as a ratio of their output similar to those covered in the economic surveys.

The Palestinian Expenditure and Consumption Survey (PECS) provided data on the expenditure of Jerusalem households on banking services including actual and imputed service charge (interests paid minus interests received).

To estimate the intermediate consumption of the establishments operating in East Jerusalem, it was supposed that it has the same ratio to output as that of RWBGS establishments. The same applies also to the different components of the Value Added.

The output, value added and its components for money exchanges in East Jerusalem were also estimated as ratios of the relevant variables of the financial institutions.

Insurance:

In Jerusalem, the treatment for finance activities also applied to insurance activities.

3.1.8 Real Estate, Renting and Business Activities:

A. Real estate:

Output of real estate consists of the following components:

1. Net payments of rents paid by different industries including producers of government services and private non-profit institutions serving households.
2. Value of actual rents of dwellings represented by the total payments of tenants to their landlords.
3. Value of imputed rent of dwellings which equals the estimated rental value, valued at the market price, for dwellings occupied by their owners.
4. Output of other real estate producers which includes the revenues of real estate commission offices generated from sale or purchase of land and building properties, on a contract or commission basis. It also includes real estate activities with own property.

To estimate the first component, it was drawn on the findings of the four economic surveys conducted by PCBS for 1994. Survey questionnaires addressed building rents both as payments and revenues. As for the economic activities not covered by the surveys, an estimated percentage of their output was calculated as their net rental payments. This percentage was estimated as the ratio of total net rental payments to total output, according to the findings of the surveys. It is worth mentioning that for Transport and Producers of Government Services, a lower percentage was used, while it was assumed zero for Agriculture. This is due to the fact that less rental payments are entailed by these activities.

Actual and imputed rental values for dwellings (components 2 and 3) were estimated from the Palestinian Expenditure and Consumption Survey (PECS) findings. The reference period of the survey was (10/95-9/96). (PECS) questionnaire which covered a sample of 4800 households in the Palestinian Territories addressed specific questions pertaining to actual rents paid by households as well as imputed rents for households residing at their own properties. The findings in the PECS were deflated to 1994-values using the Israeli consumer price index for the rent item, as no Palestinian index was available for these years. This could be justified by the very close inflation rates for the Palestinian and the Israeli economies. A volume-growth in actual and imputed rent equal to the growth of the population was also assumed and taken in consideration.

As for producers of real estate services (component 4), the Services Survey conducted by PCBS for 1994, covered all establishments engaged in this sector. The stratified systematic random sample of this survey, that covered many other services activities, was designed as the following:

- Full coverage for all establishments which has 10 or more persons engaged.

- Full coverage for all establishments engaged in the same economic activity, at 4-digit level (according to ISIC,3), if the number of establishments engaged in the activity was less than 50.
- A systematic random sample of 6% was drawn from the rest of the population.

Regarding other real estate services, figures for output, intermediate consumption, compensation of employees, and production taxes and subsidies were all made available from this survey. As for intermediate consumption in the actual and imputed rental activity, it was estimated from the results of Existing Buildings Survey 1996. The questionnaire of this survey included a question on expenditures on current maintenance and insurance premiums for the year 1994. Compensation of employees was discarded for rental activity since there is no employees in this activity. As for taxes on production which were basically taxes levied on buildings, estimation was made possible by drawing on the results of (PECS).

B. Rental and Business Activities:

According to (ISIC,3), rental and business activities include the following:

- Renting of machinery and equipment without operator, and of personal and household goods.
- Computer and related activities.
- Other business activities which include several groups at the 4-digit level in (ISIC,3): legal activities, accounting and book-keeping activities, business and management activities, architectural and engineering activities, market research and public opinion polling, advertising, investigation and security activities, building-cleaning activities, photographic activities, packaging activities, and other business activities not elsewhere classified.

Services Survey (1994), which covered all activities listed above, provided the data required for output and intermediate consumption. Hence, gross value added was computed. Data pertaining to compensation of employees and production taxes and subsidies was also made available by this survey from which gross operating surplus was calculated using the method of residuals.

3.1.9 Community, Social and Personal Services:

Under tabulation category (O), community, social, and personal services are classified according to (ISIC,3) as follows:

- Activities of membership organizations not elsewhere classified : Chambers of industry and commerce, professional organizations, labour organizations, political organizations and others.
- Recreational, cultural and sporting activities: Motion picture, radio, television, dramatic arts, music, and other entertainment activities, news agency activities, sporting, and other recreational activities.
- Other services activities: Washing and (dry-) cleaning of textiles, hairdressing and other beauty treatment, and other services activities not elsewhere classified.

The Services Survey for 1994, facilitated estimating the value of output, intermediate consumption and compensation of employees, based on which gross value added as well as

gross operating surplus were computed. These estimations covered all private establishments engaged in the economic activities listed above.

3.1.10 Hotels and Restaurants:

Another tabulation category of ISIC,3 covered by Services Survey (1994) was (H), under which economic activities pertaining to hotels and restaurants were classified.

As the case for all economic activities covered by Services Survey, Hotels and Restaurants figures were provided for the year 1994. Output, intermediate consumption, compensation of employees, and production taxes and subsidies were all made available. Accordingly, gross value added, as well as gross operating surplus were calculated as residuals.

3.1.11 Education:

Educational activities fall under tabulation category (M). This category includes several divisions and classes at the 4-digit level for educational activities.

The Services Survey (1994) has provided the data needed for estimating gross value added and gross operating surplus. The survey covered all private institutions engaged in these activities in the Palestinian Territories.

3.1.12 Health and Social Work:

As one of the economic activities covered by Services Survey (1994), Health and Social Work were estimated using the same methodology described above.

All private institutions engaged in these activities in the Palestinian Territories were covered.

3.1.13 Producers of Government Services:

The year 1994 has witnessed a transitional period for public authorities. As in May of that year, the Palestinian National Authorities took over administrative affairs in Jericho and Gaza Strip, while the rest of Palestinian cities followed gradually.

Gross value added for producers of government services by definition, represents the sum of compensation of employees paid, consumption of fixed capital, and taxes on production. As for output, estimation was reached by adding the value of intermediate consumption used by producers of government services, to their gross value added.

Both intermediate consumption and compensation of employees of the central government were estimated from the data available in the government fiscal budget for 1995. Adjustments needed were made to reach the estimates for 1994. As for local governments the closing accounts for a sample of municipalities and rural councils for 1994, made available to PCBS by the Ministry of Local Governments, were analyzed to reach estimates for all needed variables. This enabled us to estimate the value of these variables for all local governments in Palestinian Territories.

Consumption of fixed capital (or depreciation) was assumed zero for this sector due to the difficulty to estimate necessary capital stock. The recommendations in SNA 1993, is that independent estimates of consumption of fixed capital should be compiled in conjunction

with estimates of the capital stock. These can be built up from data on gross fixed capital formation in the past combined with estimates of the rates at which the efficiency of fixed assets decline over their service lives. This method of building up estimates of the capital stock and changes in the capital stock over time is known as the perpetual inventory method, or PIM.

Taxes paid by the government is also assumed to be equal to zero and hence, gross value added is equal to the total compensation of employees estimated.

3.1.14 Private Non-Profit Institution Serving Households:

In the Services Survey (1994), a sample of the non-profit private institutions serving households was covered. The findings of this survey provided data on intermediate consumption, compensation of employees as well as taxes on production.

Gross value added of this sector which equals compensation of employees plus consumption of fixed capital plus production taxes, was thus computed. As for output, its value was estimated as the outcome of intermediate consumption added to gross value added. In the Services Survey, depreciation of fixed assets is available. Although SNA 1993 recommends not to use depreciation as recorded in business accounts, the value of depreciation in the survey was used as a proxy for the consumption of fixed capital in non-profit institutions serving households.

United Nations Relief and Works Agency (UNRWA) which offers various non-profit educational, health, and social services to many households was not covered in the Services Survey. Therefore, its budget was taken into consideration and the values of the relevant variables were added to those estimated from the Services Survey.

3.1.15 Private Households with Employed Persons:

The value of compensation of employees for household services (house servants, drivers, and gardeners) was estimated from PECS conducted by PCBS in the period October 1995-June 1996. The figure was deflated by the population growth rate and the consumer price index to reflect the values of 1994.

No intermediate consumption should be computed for this household activity and hence, output as well as gross value added are equal to the total compensation of employees paid for those who offer these services. The estimate reached for this figure for the Palestinian Territories was quite a small in 1994.

3.1.16 Financial Intermediation Services Indirectly Measured (FISIM):

The value of FISIM is recorded as the total property income receivable by financial intermediaries minus their total interest payable. The output is part of output of banks and other financial institutions and it is not allocated to various uses. According to 1993 SNA, in principle, the total output should be allocated among the various recipients or users. In practice, it is difficult to do this, and in accordance with the practice of the majority of countries, FISIM is recorded as intermediate consumption (and as a correction item to GDP).

3.1.17 Customs Duties:

From the series of economic surveys for 1994, data pertaining to customs duties paid by producers to customs authorities was provided. The customs duties in the surveys covers both what SNA 1993 defines as import duties which consists of customs duties or other import charges payable on goods of a particular type when they enter the economic territory, and taxes on imports (excluding VAT) which consists of general sales taxes, excise duties... etc.

It was quite apparent that the figure is trivial, since the year 1994 was a transitional period for the Palestinian National Authority that took over gradually in the Palestinian Territories. Furthermore, most of the imported goods entered the Palestinian Territories through Israeli ports without being subject to any Palestinian duties. This entitled assuming the value of these figures as not available.

3.1.18 Value Added Tax for Imports less Exports:

Since output in the Palestinian National Accounts is valued at market prices (producers prices plus value added tax) and intermediate consumption is valued at purchasers prices including deductible VAT, gross value added obtained from adding up the activities has to be corrected for VAT on imports less exports, refunded from Israel, to obtain GDP at market values.

Estimation of VAT on imports less exports was made available from the Ministry of Finance based on what was actually collected, and what is expected to be so from Israel through clearance with Israel.

3.2 Estimation of Gross Domestic Product by Expenditure:

3.2.1 Household Final Consumption Expenditure:

The Household final consumption expenditure is estimated from the Palestinian Expenditure and Consumption Survey (PECS) findings. The reference period of the survey was (10/95-9/96). The PECS covered a sample of 4800 households, and the response rate was as high as 95 percent. The problem with using PECS is that the reference period covers parts of 1995 and most of 1996, and it is difficult to convert the findings to consumption expenditure in 1994.

Israeli data was considered, but the reliability of these data had been effected due to the difficulties the Israeli had in collecting data from West Bank and Gaza Strip during the 1987-1992 Intifada. From 1988 ICBS has not published either year-to-year changes nor two-year moving averages for private consumption expenditures. The Israeli method for calculating private consumption expenditure was; consumption expenditure on agricultural products was computed from the agriculture statistics and from the import statistics; the consumption expenditure on goods from manufacturing was estimated on the basis of the average revenue per employed person; the values of services of non-profit institutions is estimated according to different indicators as the total number of pupils, hospitalization days...etc. (reference: National Accounts Judea, Samaria and Gaza Area 1968-1993, ICBS January 1996).

Everything taken into consideration, using the PECS was preferable. The method for adjusting to 1994 figures, was to deflate the 1995/96 findings using the Israeli consumer price index for the relevant survey reference period and the growth rate of the population. This

method will underestimate the growth in the consumption expenditure from 1994 to 1995/96 due to a general growth in the households expenditures, and thus, the estimated value of the consumption expenditure in 1994 will probably be overestimated.

3.2.2 NPISHs Final Consumption Expenditures:

According to the definition, final consumption expenditures of non-profit institutions serving households was estimated as the output from NPISHs less sales of services to the households. The estimate of output from NPISHs is described in paragraph 3.1.14. The sales of services to the households was estimated from the findings in PECS, concerning education and hospital services.

3.2.3 Government Final Consumption Expenditure:

Government final consumption expenditure, is recorded as output of government activities less any receipt from sales in accordance with the definition in SNA 1993.

Receipts from central government sales to the households was estimated from the findings in PECS concerning the households expenditure on hospital, education, postal services and many other fees. Local governments sales from water and electricity charges, garbage disposals, insecticides and many other fees; were estimated from the closing accounts of the local authorities for 1994.

3.2.4 Gross fixed Capital Formation and Changes in Stocks:

For all industries covered by the Economic Statistics Surveys for 1994, data on gross fixed capital formation and changes in stocks were available from the surveys.

For the industries not covered by the Surveys (except dwellings), the gross fixed capital formation was estimated as a fixed share to their output. This share was estimated as the total gross fixed capital formation to total output, according to the findings in the surveys.

Gross fixed capital formation in the imputed rental industry, is estimated using the findings of the Existing Buildings Survey on building constructions and capital maintenance cost less fixed capital formation of buildings for all other industries, as the mentioned survey covered all types of buildings.

With an exception for agriculture and fishing, the industries not covered by the surveys provide services. The changes in stocks for these industries are by definition equal to zero. Due to lack of data, also changes in stocks for agriculture were assumed equal to zero, even though work in progress might be of a certain importance for the livestock.

3.2.5 Exports and Imports of Goods and Services:

No data is available for imports and exports of goods and services for the accounting year 1994. The net exports was therefore estimated as a residual, subtracting the final consumption expenditure and gross capital formation from GDP obtained from the output approach.

The residual is compared with the value of trade between Israel and Palestinian Territories that could be derived from the VAT clearance between Israel and PNA for 1995.

3.3 Estimation of Gross National Income (GNI):

According to the definition, GNI is equal to GDP less primary incomes payable to non-residents plus primary incomes receivable from non-residents. The primary incomes consist of taxes less subsidies on production, compensation of employees and property income as interests, dividends, reinvested earnings and similar incomes received by the owners of financial assets.

Net taxes less subsidies on production (paid to the rest of the world less received from the rest of the world) is assumed to be negligible. The compensation of employees payable to the rest of the world is also assumed to be zero.

The compensation of employees receivable from the rest of the world is estimated as compensations of Palestinians working in Israel. This was estimated from the findings of Palestinian Expenditure and Consumption Survey for 1995-1996 which provided these data. These estimates were deflated to reflect 1994 prices using the general Israeli consumer price index for the relevant period. Population growth between 1994 and the survey reference period was considered as a proxy for the increase in number of Palestinians working in Israel, and the estimates were adjusted for that.

As for property income, no estimations were made, due to the fact that no information is available for such items.